الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

1982

1

ALIKHTIAR — ATHAOURI

option révolutionnaire

revue trimestrielle marocaine

1982 - N°1 - 7ème année - 10F.

إلى كل المختطفين ومجهولي المصير

نهدي هذا العدد

الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

فهرس

كلمة العدد 3
1975 – 1981 : حصيلة "مسلسل التحرير والديموقراطية" 7
الاوضاع الراهنة ومهام الحركة التقدمية المغربية 19
مشروعية الحكم في المغرب 26
نحو تجاوز تردى الوضع العربي 31
الطب والامبريالية في المغرب 51
اساليب تنظيمية في مواجهة حكم ديكتاتورى 66
الحملة الدولية حول مجهولي المصير 73
مناظرة حول القمع في المغرب 77
النظام المغربي يمنع اللجنة الدولية من التحقيق في احداث ٢٠ يونيو 83
صرخة السجناء العسكريين : "انقذونا قبل فوات الاوان" 86
محاكمة الطلبة، محاكمة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب 87

الصورة على الغلاف : الندوة العمومية التي نظمتها مجلة "الاختيار الثورى" بباريس يوم ١٩ ديسمبر ١٩٨١ حول الاوضاع الراهنة في المغرب وآفاق الحركة التقدمية المغربية

يناير 1982 • العدد الاول • السنة السابعة

كلمة العدد

تشهد الساحة العربية حالة تردى مزمنة تتسم بتعاظم الهجمة العدوانية الامبريالية الصهيونية، في الوقت الذى تتنامى فيه الخلافات والصراعات الداخلية على المستوى العربي. فالى جانب الضربات القمعية اليومية التي توجهها قوى الاحتلال الصهيوني ضد الجماهير الفلسطينية في الارض المحتلة، وضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية على أرض لبنان.. تقوم الامبريالية الامريكية بتصعيد مناوراتها وتحرشاتها في المنطقة عبر المناورات العسكرية المشتركة مع مصر والسودان والصومال وعمان، عملية "النجم الساطع"، وتصعيد حملات الضغط والتآمر على الجماهيرية الليبية، وتحركات اساطيلها في مياه المنطقة..

ان التحرشات الامريكية وتهديداتها ضد الجماهيرية الليبية، تشكل علامة بارزة على التصعيد الامبريالي العدواني. وهي تدخل ضمن الخطة الثابتة للتحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي، هذه الخطة الرامية الى تطويق وخنق المواقع الوطنية الصامدة.

في ظل هذا التصعيد الشامل، جاء القرار الصهيوني بضم الجولان ليرفع التحدى العدواني الى درجة أعلى من الخطورة، موضحا بالتالي أن لا تغيير ولا تراجع في الاستراتيجية الثابتة للتحالف الامريكي الصهيوني الرجعي، والقائمة على الحفاظ على الوطن العربي في وضع من الضعف والتقهقر، في ظل هيمنة وسيطرة هذه القوى. كما أثبت هذا التحدى الجديد أن السياسة الحقيقية للكيان الصهيوني هي ما يجسده

هذا الاخير بممارساته اليومية على الارض العربية وضد الشعوب العربية، لا ما يدعي الاتفاق عليه في البروتوكولات والاتفاقيات. انها حجة جديدة، لم تكن هناك حاجة اليها، لاثبات حقيقة مفهوم الامن لدى الدولة العسكرية الاسرائيلية وحاميتها الولايات المتحـــــدة.

ومما يعطي لهذا القرار بعده الخطير، كونه جاء بعد نهاية مهزلة قمة فاس بكل دلالاتها. لقد اتضح جليا في هذه القمة ان مشروع فهد هو في الحقيقة مشروع الرجعية العربية بكاملها. ذلك ان المبادرة السعودية لا تستهدف في عمقها سوى اتمام ما دشنته اتفاقيات كامب ديفيد، أي ايجاد صيغة للانتقال من الحل الانفرادي الاستسلامي الى حل خياني جماعي. لقد كشفت الانظمة الرجعية العربية، وعلى رأسها النظام المغربي، أنها وفية كل الوفاء للاستراتيجية الامبريالية على الساحة العربية، وأن كل تحركاتها مهما تنوعت في أشكالها لا تخرج عن الاطار المرسوم والمحدد لها من طرف الامبريالية. وفي هذا الاتجاه يتم تعزيز التواجد العسكري الامريكي، من خلال اقامة القواعد العسكرية على الارض العربية لحماية هذه الانظمة من السخط الجماهيري، ولانجاح المناورات الامبريالية لتكريس الواقع الصهيوني. ففي المغرب، تستعد الولايات المتحدة الامريكية، لاستعادة وتكثيف تواجدها العسكري في قواعدها في كل من القنيطرة وبوقنادل وسيدي يحيى.. هذا التواجد الذي لم ينقطع أبدا في حقيقة الامر.

في هذا السياق أيضا تعمل الرجعية العربية على محاولة تبرئة النظام المصري والتمهيد لما تسميه بعودة مصر الى الحظيرة العربية. غير أن النظام المصري نفسه، أكد في شخص رئيسه الجديد، عزمه على الاستمرار في مسلسل التطبيع مع العدو الصهيوني، كمسالة ثابتة لا رجوع عنها. وهو يحاول في نفس الوقت، استغلال نهاية السادات الذي شكل رمز هذه السياسة، ليترك هامش المناورة واسعا أمامه عبر عدد من التلميحات والاشارات الى الانتماء العربي لمصر، وضرورة "تفهم الاشقاء لموقف مصر". ان هذا التوجه من جانب النظام المصري، يقابله من جانب باقي الانظمة الرجعية العربية، استعداد علني مكشوف عبر عنه المسؤولون المغاربة على الاخص، غيرما مرة عبر عدة تصريحات. والمقصود بطبيعة الحال من هذه "العودة" ليس هو الرجوع النضالي الى ساحة المعركة بالثقل المادي والمعنوي والاستراتيجي لمصر الشعب، مصر الملتزمة بالقضايا العربية. بل ان ما تطمح اليه الرجعية العربية بما فيها النظام المصري نفسه، هو الالتقاء في وسط الطريق.. أي في طريق التخاذل والتواطؤ مع الصهيونية والامبريالية.

لكن هذه المحاولات والمناورات عاجزة عن الصمود في وجه الملاحم النضالية التي يسجلها الشعب الفلسطيني داخل وخارج الارض المحتلة، والصمود الفلسطيني اللبناني في وجه العدوان المنهجي الدائم من جانب الصهيونية والرجعية اللبنانية، والتفاف قوى التحرر والتقدم العربية والعالمية حول منظمة التحرير الفلسطينية

باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. لقد اصبحت الثورة الفلسطينية حقيقة أساسية وثابتة لم يعد من الممكن تجاوزها. ان هذا الصمود وهذه المكاسب هي التي يجب ان تشكل نقطة انطلاق بالنسبة لقوى التحرر والتقدم العربية لتهييئ شروط الرد على التحدي الذي شكلته وتشكله الصهيونية والرجعية تحت المظلة الامبريالية.

ان تدعيم الصمود الشعبي العربي، وأساسا الصمود الفلسطيني داخل وخارج الارض المحتلة، ودرء التطويق والضغط عن المواقع الوطنية الصامدة، يشكل أولى المهام المطروحة على عاتق القوى الديموقراطية والتقدمية العربية في الظرف الراهن. ذلك أن هذا الصمود الميداني هو الذي شكل ولا يزال، العرقلة الاساسية والحاجز الرئيسي في وجه المؤامرات والمناورات العدوانية مهما تعددت ومهما تنوعت من حيث الصيغ والاشكـــــال..

★

١٩٧٥ – ١٩٨١
حصيلة "مسلسل التحرير والديموقراطية"

ان الهدف من هذا المقال هو التطرق، بشكل مركز، للخلاصات الاساسية التي أفرزتها المرحلة السابقة، بالنسبة للقضايا الجوهرية التي شهدتها الساحة المغربية طوال الحقبة الاخيرة.

بادئ ذي بدء، نرى من الضروري تحديد المرحلة التي نتحدث عنها، تحديدا زمنيا: فهي تمتد من أواخر سنة ١٩٧٤، الى قيام الانتفاضة الشعبية في ٢٠ يونيو المنصرم. وهذا التحديد الزمني، مستمد من تحديد سياسي، بحيث أن تفاعل جملة من المعطيات، خلال هذه المرحلة، وجد تعبيره السياسي فيما سمي بـ"مسلسل التحرير والديموقراطية"، الذى ساد الساحة السياسية، كتاكتيك بادر به النظام، وساهمت فيه قوى سياسية تمثل فئات اجتماعية معينة. وعلى النقيض من هذا التاكتيك، وفي تواجه معه، تفاعلت أيضا عوامل موضوعية للصراع الاجتماعي، الذى تتواجه فيه الطبقة الاقطاعية ـ الرأسمالية المستغلة، مع أوسع الجماهير الشعبية الكادحـــــة.

ومن أجل تبسيط الحصيلة السياسية لهذه المرحلة، نوجزها في ثلاث محاور أساسية: أولا، طبيعة "مسلسل التحرير والديموقراطية" نفسه، والتطورات الاساسية التي عرفها منذ انطلاقته حتى نهايته. ثانيا، الحصيلة على مستوى قضية الصحراء المغربية من جهة، وقضية الديموقراطية من جهة ثانية. وثالثا، كفاح الجماهير الشعبية، وحصيلة هذا الكفاح على المستويين الموضوعي والذاتي.

استراتيجيـــة النظـــام وتاكتيكـــه

ان فهم واستيعاب التاكتيك السياسي الذى مارسه النظام تحت تغطية ما سمي بـ"مسلسل التحرير والديموقراطية"، يستلزم منا بالضرورة، استحضار الاستراتيجية الدائمة المطابقة لطبيعة النظام كنظام مطلق، يجسد استمرارا للنظام المخزني العتيق، الذى ساد في المغرب طوال قرون عدة، ويمثل مصالح الطبقة الاقطاعية ـ الرأسمالية، التي نمت وترعرعت في ظل التبعية والعمالة للامبريالية.

فمنذ أن تمكنت هذه الطبقة من التحكم المطلق في مقاليد السلطة، في السنوات الاولى من الاستقلال الشكلي، وضعت لنفسها استراتيجية دائمة، يشكل عمودها الفقرى: الاستغلال الفاحش للجماهير الشعبية، مقابل اغتنائها، هي، المتزايد، من خلال خدمة المصالح الاجنبية. ولقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على محاور مستمدة من الايديولوجية الاقطاعية والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

ـ الاستيلاء على كامل السلط، التشريعية منها والتنفيذية، من طرف الملكية، المعبّر السياسي عن مصالح الطبقة السائدة، وعدم السماح بأى تنازل في هذا المجال.

ـ النظرة الاحتقارية للشعب، واعتبار جماهيره مجرد رعايا لا رأى لهم ولا دور في تسيير أمورهم، بل هم مجرد مادة استغلال وجب تنويمها وتخديرها، وقمعها بشكل عنيف كلما عبرت عن سخطها، أو حاولت المعارضة والوقوف أمام الاستبداد.

ـ عدم الاعتراف بالتنظيمات السياسية والاجتماعية كمؤسسات ذات تمثيلية، بل واعتبار "العلاقة مباشرة مع الشعب"، على حد تعبير النظام.

ـ وهذه الاختيارات على الصعيد الداخلي، تندرج في اطار الخدمة اللامشروطة لمصالح الامبريالية، الحليف المصيرى، الذى دأب النظام على تنفيذ كل رغباته سواء بالنسبة لاستنزاف خيرات البلاد وطاقاتها الاقتصادية والبشرية، أو على مستوى استعمال الموقع الاستراتيجي الهام، الذى يتمتع به المغرب، لتنفيذ المخططات السياسية والعسكرية للامبريالية في المنطقتين العربية والافريقية.

وفي سياق توضيح معالم هذه الاستراتيجية العامة، وجب التأكيد هنا على الطبيعة اللاوطنية الدائمة للنظام، فهو، باعتباره ممثلا للطبقة الاقطاعية التي سادت خلال قرون عديدة، ثم الطبقة الاقطاعية الرأسمالية في العهد الحديث، فانه لم يستطع حكم المغرب، وبخاصة في مراحل ضعفه واندحاره، في عهد الدولة العلوية على وجه التحديد، لم يستطع ذلك الا بالتحالفات مع الاجنبي والرضوخ له، كما شهدنا من خلال التدخل الاجنبي في ظواهره التجارية والاقتصادية أولا، ثم في شكله الاستعمارى من خلال الحماية، التي وقعت الملكية على عقدها، وكما نشاهد حاليا في ظل الاستعمار الجديـــــد.

ومن أجل خدمة استراتيجيته العامة، فليس للنظام من وسيلة، والحالة هذه،

سوى العنف والقمع المنهجي، الذى رفعه الى مستوى فلسفة في الحكم. واذا ما راجعنا سجل النظام خلال الربع قرن الاخير، رأيناه مليئا بأبشع صور القمع والارهاب، بدءا بالمحاكمات الصورية ضد المناضلين التقدميين، وصولا الى أساليب الاختطاف والتصفية الجسدية، والتقتيل الجماعي، ومرورا بأساليب التعذيب والاكراه، التي يمكن للنظام أن يتباهى بأنه ضمن الانظمة الاكثر حذاقة في هذا الميدان.

ومن البديهي أن يكون نظام له هذه الصفات، وتلك الطبيعة، محكوم عليه بالعزلة والتناقض التناحرى مع الشعب. ووعيا منه بهذه العزلة المترتبة عن طبيعته واستراتيجيته، وبأن القمع والعنف وان كانا يسمحان له بالبقاء، فانهما ينمّيان أيضا تلك العزلة، ويدفعان بها نحو الاستفحال والتعمق، فانه ينهج باستمرار، ومنذ الاستقلال الشكلي، تاكتيكا سياسيا متكررا، سماه بالانفتاح، يلجأ اليه ظرفيا كلما خنقته العزلة في الداخل، أو هددته في الخارج.

وهذا التاكتيك يستهدف من جهة، طمأنة الدوائر الاجنبية التي تخشى على مصالحها في ظل عدم استقرار الاوضاع وتنامي المد الشعبي بالشكل الذى يهدد تواجدها، ويستجيب من جهة ثانية، للتطورات الحاصلة في قاعدة النظام الاجتماعية، والتي تطرح معادلة بين الاصول الاقطاعية العتيقة والتطلع للعصرنة والليبرالية، ومن خلال ذلك، اخضاع البورجوازية الوطنية وتحييدها من الصراع، وكذلك سجن البورجوازية الصغيرة، أو على الاقل الفئة العليا منها، في دور لا يمس بجوهر الهياكل القائمة، بل يسعى فقط الى ترميمها واصلاحها، ومعارضتها "معارضة بنّـاءة".

هذا هو التاكتيك الذى مارسه النظام وكرره، سواء من خلال الحملة الانتخابية لسنوات ١٩٦٢ و١٩٦٣، أى مباشرة بعد انقلاب القصر وانفراده بالسلطة، أو سنة ١٩٦٥، على اثر الانتفاضة الشعبية، أو سنوات ١٩٧١ و١٩٧٢، على اثر المحاولتين العسكريتين لقلب النظـــــام.

فكلما خنقته الازمة الموضوعية، لجأ الى محاولة التنفيس عن الوضع السياسي من خلال اجراء انتخابات صورية، أو "محاورة" قادة المعارضة، بحثا عن تسكين الصراع الطبقي، وضمان السلم الاجتماعي، على حد تعبيره. وغالبا ما يكون انفتاحه هذا، موازيا ومتزامنا مع قمع دموى يسلطه على الفئات والمناضلين الاكثر تجذرا وصلابة. كما أنه ـ أى الانفتاح ـ يتسم بالظرفية وقصر النفس، اذ يعود النظام، بعد فترة وجيزة يكون قد رتب فيها أوضاعه وربح شيئا من الوقت، الى طبيعته الحقيقية ليضرب كل توجه ديموقراطي من شأنه أن يمس بحكمه المطلق، أو يحقق مكتسبات ايجابية لصالح الجماهيـــــر.

وهكذا شهدت الساحة المغربية حلقة مفرغة من التجارب الانتخابية المشوّهة، التي توضح أن النظام لا يرغب ولا يرى مصلحة في الديموقراطية، بل أكثر من ذلك، انه عاجز بنيويـــا، وبحكم طبيعته، على تحقيق الديموقراطية والليبرالية المزعومة. واذا

كان هناك من يراهن على أن النظام المغربي سيتطور من ذات نفسه، نحو أوضاع تشابه الملكيات الاوروبية، فان ذلك من باب الوهم الصرف، ذلك أن الديموقراطية البورجوازية لم تتحقق تاريخيا، الا بعد تنازل الملكية عن الجزء الاساسي من سلطتها لصالح المؤسسات البورجوازية، واقتصارها على دور رمزي. وهذا التنازل نفسه لم يتم طواعية، بل جاء نتيجة نضالات بطولية ضارية، وتضحيات جسام، قدمتها الجماهير الشعبية من أجل هزم الاقطاع والاستبداد.

أما بالنسبة للنظام الرجعي في المغرب، فانه لا يقبل أي تنازل عن أدنى جزء من السلطة الفعلية. ونظرته للمؤسسات المنتخبة وفية كل الوفاء لايديولوجيته الاقطاعية. فالنواب، بالنسبة اليه، مجرد خدام، والمؤسسات لا يجب أن يتعدى دورها تطبيق سياسته، والاجتهاد في تحسينها وخدمتها، وهي في نفس الوقت، أجهزة لدعم مشروعيته وتكريس "البيعة" له بالمفهوم العتيق للكلمة.

وهنا يكمن التفسير الحقيقي للحلقة المفرغة من التجارب الانتخابية الفاشلة، التي لا يحق بنا أن نتناولها من زاوية التجارب الديموقراطية بما تحمله هذه الكلمة من دلالة، بل من زاوية التاكتيك السياسي المسمى بـ"الانفتاح"، والذي تفرضه على النظام نتائج سياسته اللاشعبية من جهة، وكفاحات الجماهير الشعبية من جهة ثانية.

الاسس التي قام عليها "الانفتاح"

ضمن هذا الاطار العام نتناول بالتحليل الانفتاح الذي دشنه النظام سنة ١٩٧٤، تحت شعار "مسلسل التحرير والديموقراطية"، والذي لا يختلف، في البواعث والجوهر، عن سابقيه من الانفتاحات، التي لجأ اليها النظام منذ الاستقلال الشكلي، كما أسلفنا الذكر.

الا أنه يتميز عنها، رغم ذلك، من حيث امتداده الزمني، والشروط الموضوعية والسياسية التي تحكمت في سيرورته، وجعلته يتباين، نسبيا، عن سابقيه من الانفتاحات.

ففيما يخص الشروط الموضوعية، يمكن القول بأن انفتاح سنة ١٩٧٤، قد قام بالدرجة الاولى، على أساس هامش اقتصادي فتحه النظام للبورجوازية الوطنية من خلال ما سمي بسياسة المغربة على الخصوص، والتي استهدفت تحويل جزء من امتيازات المستعمرين الى أيدي البورجوازية المحلية، مع العلم أن سياسة المغربة هذه، لم تكن لتمس جوهر المصالح الاجنبية، بل فقط ايجاد التغطية الوطنية لاستمرارها.

والجدير بالذكر أن النظام، عندما فتح باب الامتيازات التي تمنحها الدولة للبورجوازيين المحليين، لم يستهدف من وراء ذلك تنمية الاوضاع الذاتية للبورجوازية الوطنية، بل على العكس من ذلك، ضرب مصالحها ومبادرتها المستقلة، وربطها بجهاز

الدولة، وارغامها اما على الاندحار أو الاندماج داخل فئات البورجوازية الكومبرادورية الطفيلية، والاستفادة من امتيازاتها.

وفي نفس الوقت، قام النظام ببعض الاجراءات التي استهدفت تحسين أوضاع الفئة العليا من البورجوازية الصغيرة، فئة التقنوقراطيين والبيروقراطيين على وجه التحديد، تحت نفس شعار المغربة، وخاصة من خلال اطلاق العنان للمضاربة والرشوة والابتزاز.

واذا كانت هذه هي بعض الشروط الموضوعية التي حضرها النظام لانفتاحه الجديد، فلقد حرص أيضا على ربطها بشروط سياسية تجلت أساسا في استغلال مسألة السيادة الوطنية المغربية، للظهور بمظر الوطنية من خلال طرح ضرورة "اجماع وطني" حول حكمه، وضرورة "سلم اجتماعي" لتسكين الصراعات. ومن ثمة لوّح في الافق بامكانية "مسلسل ديموقراطي" مزعوم. والمغزى العميق لهذه المقولة، هو أولا وقبل كل شيء، اعتراف بأن ليس هناك ديموقراطية في البلاد، ويجب الوصول اليها عبر مسلسل من الحلقات الانتخابية، يقودها ويتحكم فيها النظام بالطبع، ويوقفها اذا ما خرجت عن الدائرة المرسومة لها في ظل الحكم المطلق، شأنها شأن أي مسلسل آخر قد يقف في نصف الطريق...

واذا كانت هذه هي الشروط الموضوعية والسياسية التي بنى عليها النظام "انفتاحه"، فلا بد من الاشارة هنا، الى أنه لم يقبل على ذلك مجانا، أو عن طيب خاطر، بل بالذات، لان سياسته اللاشعبية قد أدت به مرة أخرى، الى عزلة خانقة في ذلك الظرف، وحققت اجماعا وطنيا حقيقيا موجه ضده.

وفعلا، فقد شهدت الحركة الجماهيرية في بداية السبعينات، نموا وتصاعدا في نضالاتها على الصعيد العمالي بالدرجة الاولى، حيث عرفت البلاد موجة من الاضرابات سميت آنذاك اضرابات عفوية، والتي شملت المرافق الحيوية في البلاد، واتسمت بصمود وحدة استثنائيين، وشكلت في الحقيقة تجديدا للحركة النقابية، وانطلاقة لها نحو التحرر من أغلال وحجر بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل، من خلال مواجهة أرباب العمل وادارة الحكم المتعاونة معهم. كما شهدت الساحة النضالية عدة انتفاضات قام بها الفلاحون الفقراء، نتذكر من بينها انتفاضة أولاد خليفة، كنموذج عبر عن نضج تناقض الفلاحين مع النظام حول مسألة حيوية ومصيرية كمسألة الارض. وخاضت الحركة الطلابية، هي الاخرى، نضالات جريئة بقيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وفي ارتباط وثيق مع هموم وقضايا الجماهير الشعبية عامة. وفي نفس الوقت، عرفت تلك الفترة تحرك ضباط وطنيين داخل الجيش، بموازاة مع حركة ضباط غير وطنيين، مما أدى الى انفجار تناقضات النظام من داخل أجهزة الدولة نفسها خلال المحاولتين الانقلابيتين، ثم جاءت حركة ٣ مارس، التي رغم أنها لم تبلغ الاهداف المرسومة لها، فانها جسدت ذروة احتداد التناقض مع النظام، والسخط الشعبي القائم ضده، وشكلت

عاملا دفع في اتجاه العزلة الخانقة له، لجأ على اثرها الى شن حملة قمعية شاملة من خلال اختطاف واعتقال ومحاكمة المناضلين، ومنع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب التحرر والاشتراكية، وكذا الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، اضافة الى موجة من التصفيات الجسدية والاعدامات، الخ...

في اطار هذا الوضع العام، جاء "مسلسل التحرير والديموقراطية" مبنيا على الشروط الموضوعية والسياسية التي ذكرنا، كتاكتيك سياسي بادر به النظام انطلاقا من مصلحته الخاصة من جهة، وكتعبير عن الالتقاء السياسي والمصلحي للبروجوازية المتوسطة والفئة العليا من البورجوازية الصغيرة مع الحكم في هذا الانفتاح، وتحت تغطية نفس الشعارات التي تبنتها هذه الفئات، بدءا بـ"الاجماع الوطني" المزعوم حول قضية الصحراء المغربية، وصولا الى المشاركة في كل العمليات الانتخابية.

فماذا كان مصير هذا المسلسل الوهمي؟ وماذا كانت نتائجه على صعيد القضيتين الجوهريتين: الديموقراطية والسيادة الوطنية؟ وكيف تعامل مع المعطيات الموضوعية وواقع الصراع الاجتماعي الذى تعيشه البلاد؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه بتركيز من خلال استعراض الحصيلة على الصعيدين الوطني والديموقراطي من جهة، والوقوف عند النتائج التي حققها كفاح الجماهير في الفترة الاخيرة من جهة ثانية.

حصيلة "مسلسل التحرير والديموقراطية"

أ ـ على صعيد القضية الوطنية:

فبالنسبة لقضية الصحراء المغربية، لا بد من التأكيد هنا، على أن النظام لم يطرحها أبدا من منظور القضية الوطنية الصرفة، أى قضية تراب وجب تحريره من هيمنة المستعمر الاسباني بوسائل التحرير الشعبية المعهودة، وقضية جماهير فصلها المستعمر تعسفا، وجب توحيدها مع بقية الشعب، وتوفير الشروط اللازمة لذلك، بل على العكس من كل هذا كان همّ النظام الاول والاخير، هو استغلال الحس الوطني الصادق والسليم للشعب المغربي لخدمة مصالحه الخاصة كنظام. وبعبارة أخرى، طرح القضية بمفهوم طبقي صرف، أى بغرض استفادة الطبقة الاقطاعية ـ الرأسمالية، وممثلها النظام الملكي، في كل المستويات، الاقتصادية منها والسياسية. وللتأكد من ذلك يكفينا أن نذكر بشكل مختصر، بتصرف النظام تجاه القضية الوطنية، عبر مسلسل المؤامرات والمساومات، الذى بدت معالمه البارزة من خلال: التآمر على جيش التحرير الذى تمكن من تحرير أغلبية المناطق الصحراوية، الابقاء على الصحراء المغربية قرابة عشرين عاما تحت نير الاستعمار الاسباني الفاشي، التشكيك في مغربية الصحراء والمواطنين الصحراويين، أولا بالمصادقة على مبدأ "تقرير المصير" مرتين في هيئة الامم المتحدة،

ثم بطرح القضية على محكمة لاهاى الدولية، استغلال الحس الوطني الصادق للشعب المغربي للركوب على قضية الصحراء وتوظيفها لخدمة مصالحه الخاصة، ومصالح حلفائه الاستعماريين والامبرياليين، توقيع اتفاقية مدريد الخيانية، وأخيرا، وليس آخرا، اخراج لعبة بهلوانية جديدة، وهي الاستفتاء، وبالتالي، اعادة طرح المسألة دوليا بنفس الاشكالية المغلوطة التي طرحت بها منذ ست سنوات مضت، وهي: تقرير المصير أم مغربية الصحراء والصحراويين؟

هذه هي بعض معالم هذا المسلسل الطويل، الحافل بالمؤامرات والمساومات، الذى نهجه النظام تجاه السيادة الوطنية المغربية، وضمنه يندرج السؤال الذى ينوى طرحه على المواطنين في الصحراء حول ما اذا كانوا فعلا مغاربة...

وهذا الموقف ان عبر عن شيء، فانما يعبر عن الفشل الذريع الذى قادت اليه سياسة النظام الرجعي تجاه مسألة استكمال السيادة الوطنية، والتي ركزت بالاساس، على افراغ مفهوم التحرير من أى محتوى شعبي، ومن ثمة ابعاد الجماهير من مراكز القرار والمساهمة الفعلية، وحصر القضية كلها في اطار المساومة، وخدمة مصالح الطبقة الحاكمة وصيانة مصالح الاستعمار والامبريالية.

وهذا الفشل ما كان له الا أن يغرق النظام في مزيد من التبعية والاستجداء بالامبريالية، كما تجلى ذلك من خلال مشروع الاستفتاء الذى يعتبر خضوعا تاما لرغبات الامبريالية. ذلك أن ما يجب التأكيد عليه هنا، خلافا لما ادعاه النظام، هو أن مشروع "الاستفتاء" من وحي الامبريالية بالاساس... ونعيد الى الذاكرة أن "الاختيار الثورى" الشهرية قد سبق وأن نشرت الحل الذى كان يسعى اليه النظام الفرنسي السابق، وكذا الحل الذى ترغب فيه الامبريالية الامريكية. وكلا الحلين لا يخرج عن ضرورة الحفاظ على مصالح الاستعمار الجديد في المغرب العربي ككل، والتوفيق فيما بينها. ويكون الاجراء العملي الذى يترجم ذلك، هو اجراء استفتاء مطبوخ بالمنطقة الصحراوية، تكون نتائجه معروفة ومحصورة ومحسوبة مسبقا...

لا فائدة اذن، في أن يتظاهر النظام المغربي باكتشاف "حل سحرى" من خلال مشروع الاستفتاء بالصحراء، فما ذلك سوى عودة وتبني للاقتراح الامبريالي نفسه، وهروب الى الامام يستهدف التمييع وربح الوقت في آن واحد، واستسلام أمام النتائج الوخيمة التي أدى اليها المسلسل المذكور، وتشكيك جديد في عدالة قضيتنا الوطنية، حيث أصبح المطروح، بعد ست سنوات من الحرب والتضحيات الجسام، هو اعادة "التأكد" من مغربية الصحراء.

ولا يفوتنا هنا، أن نسجل أن هذه المناورة جيكت في توازى مع ما سلطه الحكم الرجعي من قمع دموى على الجماهير الكادحة المغربية في ٢٠ يونيو، والتي لم ترتكب من جريمة سوى المطالبة بلقمة العيش. هذا في الوقت الذى أطلق فيه العنان لطبقته الاقطاعية ـ الرأسمالية، لتنهب وتستغل على هواها، فهي لم تغتن ولم تمارس

المضاربة والعمالة للاجنبي، في أى وقت مضى أكثر مما فعلته تحت تغطية "الوطنية"، واستفادة من ظروف الحرب، تاركة أعباء التضحيات والمعاناة لابناء الشعب. فهم وحدهم الذين يهبون دماءهم في سبيل القضية الوطنية، وهم وحدهم الذين أرغموا على حياة البؤس والشقاء والحرمان.

وعندما عبرت فئات الشعب الكادح عن مطالبتها بالحد الادنى للعيش، لم يتردد النظام في مواجهتها بالتقتيل الجماعي والارهاب والاعتقال. فما كان ذلك الا ليؤكد أن الطبقة الاقطاعية ـ الرأسمالية، والنظام الذى يمثل مصالحها، أنهما يربطان أوثق ارتباط بين الخيانة الوطنية والعداء التاريخي للشعب.. واذا كان هناك من استفتاء حول الهوية المغربية، فانما يجب طرحه في الحقيقة على هذه الطبقة وذاك النظام التبعي اللاوطني.

أما الشعب المغربي من جهته، فلا يمكن في أى حال من الاحوال، أن يزكي مسلسل المؤامرات والمساومات، وهو يعي اليوم، ويدرك أن قضية سيادته الوطنية ترتبط جدليا بصراعه التناحرى ضد الطبقة الطفيلية السائدة ومعبرها السياسي، وأن لا سبيل لتحرره وتقدمه الا بخوض النضال في الواجهتين معا، أى ضمن خط وطني ثورى، متشبث بالسيادة الوطنية والوحدة الشعبية، ومناهض في آن واحد للنظام اللاوطني القائم حليف الامبريالية وخادمها.

هذا بالنسبة للحصيلة العامة على صعيد القضية الوطنية. أما بخصوص قضية الديموقراطية، فان أفضل تقييم يمكن القيام به، هو من خلال الطرح المادى لنوعية القمع الذى سلط على الجماهير الشعبية خلال مرحلة "المسلسل الديموقراطي"، وتقييم وضعية الحريات الديموقراطية الدنيا، كحرية الصحافة والتعبير والتنظيم، تقييما ماديا.

ب ـ على صعيد المسالة الديموقراطية:

وبالفعل، فان النظام حرص منذ البداية على ازالة أى لبس أو غموض بخصوص مضمون وشروط "اللعبة الديموقراطية" التي طرحها وتحكم في زمامها. فلقد اكد مرارا، قولا وممارسة، على أن الانتخابات وتشكيل مؤسسات وطنية وجهوية ومحلية، لا تتعدى نطاق تثبيت مشروعية النظام كنظام مطلق، والبحث عن التعايش والتساكن بين الحاكمين والمحكومين. فالى جانب التهليل بالمسلسل الديموقراطي المزعوم، بل وفي غمرة الانتخابات نفسها، لم يتوقف الجهاز القمعي عن تسديد ضرباته للجماهير الشعبية ومناضليها المخلصين. ففضلا عن القمع المباشر، الذى تجسد في الاعتقالات والمحاكمات الصورية طوال السنوات الماضية، استحدث أساليب جديدة، وجذر قمعه المنهجي، وخاصة من خلال تشريد العائلات، وقطع أرزاق المناضلين النقابيين والسياسيين. كما أن لائحة الشهداء الذين تمت تصفيتهم جسديا في عهد الديموقراطية

المزعوم، كافية لوحدها لازالة الاوهام. ونذكر من بينهم، للذكر لا للحصر، الشهيد عمر بنجلون الذى اغتيل في واضحة النهار بالدار البيضاء على يد زبانية النظام. هذا الاخير الذى لا يزال لحد الساعة يحول دون ابراز الحقيقة الكاملة عن هذا الاغتيال الشنيع. وهناك المناضل الشهيد عبد الله التنوتي، الذى اغتيل في غمرة الحملة الانتخابية، وكذا الشهداء الذين لاقوا حتفهم في غياهب المعتقلات: عقا سكو، ابراهيم زايد، اكرينة محمد، الحاج أوملين بنموسى، عبد اللطيف زروال، سعيدة المنبهي...

وهكذا، ففي الوقت الذى وضع فيه النظام مؤسساته الانتخابية الشكلية كواجهة استهلاكية، لم يتوقف عن تسديد ضرباته القمعية المنهجية المتنوعة للجماهير الشعبية وقواها الحية.

ان هذا التذكير المركز، يبين أنه ليست هناك مكاسب أو تنازلات من طرف النظام، كما يحلو للبعض أن يردد، بقدرما أن هناك تجذير لاساليب القمع، وتمييع حقيقة الصراع الدائر في مجتمعنا.

وليس من الضرورى الوقوف طويلا عند تجربة البرلمان الصورى، الذى أثبت أنه مجرد مؤسسة تابعة للنظام، وأن هذا الاخير يعمل عن قصد على الحفاظ عليها كاطار للبيعة والخضوع للملكية، متجنبا أن يأخذ هذا البرلمان أى قرار يتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد. وهكذا، فان البرلمان لم يتخذ خلال تجربته كلها قرارا يذكر على الصعيد الوطني، موضحا أنه ليس مؤسسة تمثيلية وذات سلطة، وان المؤسسة الحاكمة هي الملكية، والملكية وحدها.

أما عن تجربة المجالس القروية والبلدية، فان أقصى ما قامت به، هو تسجيل المشاكل المطروحة على الصعيد المحلي، والعجز المطبق عن معالجتها، بل تمييع تلك المشاكل، وذلك سواء كانت الاغلبية فيها "للمعارضة" أو للتحالف الحاكم.

والحصيلة أن "التجربة الديموقراطية" في مجموعها، قد انحصرت في المفهوم الذى عبر عنه النظام منذ انطلاق هذه التجربة، أى مفهوم تكوين الاطر للملكية، بفتح باب أوسع للتمييع والرشوة، والتدرب على أساليب الحكم المخزنية، والعمل على استقطاب العناصر المشاركة في "التجربة" على اختلاف مصادرها، بناء على تصوره الذى يعتبر الاحزاب مجرد مدارس لتكوين اطر قد لا يستحيل استيعابها ودمجها في جهاز الدولة المخزنية.

لقد اكدت التجربة الاخيرة، انعدام امكانية قيام حياة ديموقراطية في ظل الهياكل القائمة. فقد أصبح واضحا أنه يستحيل الجمع في آن واحد، بين استمرارية واقع النهب والاستغلال المتفاحش، وبين ايجاد مؤسسات ديموقراطية فعلية.

ان هذه الحقائق العنيدة، لم تنل ولن تنال منها الاطروحات التضليلية التي تقفز على واقع الصراع الطبقي للجرى وراء أوهام التساكن والتعايش.

وهذه المسالة تطرح بالحاح ضرورة الربط الدائم بين الاهداف الاستراتيجية

للنضال في هذه المرحلة، والممارسة النضالية اليومية لتلافي احتواء الشعارات والمهام الاستراتيجية بالمناورات التاكتيكية القصيرة النفس.

لقد شكلت القضية الديموقراطية ولا تزال، محور الصراع في مجتمعنا، وستظل كذلك لغاية حل التناقض الرئيسي في المجتمع، وفرض السلطة الديموقراطية الوطنية. ان المعركة الديموقراطية بهذا المفهوم، معركة دائمة ومستمرة لا يمكن اختزالها في لعبة انتخابية فوقية. انها معركة شاملة، غايتها الاسمى فرض سلطة الشعب بتصفية سيطرة وهيمنة الطبقة السائدة التي تقف عائقا في وجه التحرر الوطني الديموقراطي الحقيقي.

الانعكاسات الاجتماعية والسياسية "للمسلسل".

واذا كان هذا هو ما آل اليه ما سمي بمسلسل التحرير والديموقراطية، فان هناك حقيقة أساسية يجب التاكيد عليها، وهي أن الانفتاح الذى مارسه النظام تحت غطاء هذا المسلسل المزعوم، بقي انفتاحا هامشيا، قياسا بالوضع الموضوعي العام. ذلك أن هذا الانفتاح لم يكن له أى انعكاس حقيقي على أوضاع الجماهير الشعبية التي لم تلمس لصالحها أية مكاسب، لا على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعي، ولا على الصعيد السياســـــي.

وهكذا بقيت الجماهير مبعدة، ولا يتم اللجوء اليها الا بشكل ظرفي سواء من طرف النظام أو من طرف القيادات الاصلاحية، لتزكية وضع من الاوضاع، كما كان الشأن في المسيرة الخضراء مثلا، أو في الحملات الانتخابية، الشيء الذى طبع المسلسل المزعوم بطابعه النخبوى، بمعنى أنه اعتمد على نخبة طبقية سياسية، أراد النظام من خلالها توسيع قاعدته الاجتماعية وفك عزلته، والتخفيف من حدة التناقض الاساسي العميق مع الشعب.

لكن هذا التناقض زاد تعمقا واحتدادا نتيجة تفاقم الازمة الاقتصادية/الاجتماعية وانعكاساتها على أوضاع الجماهير الشعبية، مع كل المظاهر الطبقية البارزة التي ترافق ذلك، أى على الخصوص، توسع الفئات المشردة وتدهور أوضاع فئات واسعة من البورجوازية الصغيرة التي كانت في السابق تعيش في اكتفاء ذاتي على الاقل، توسع الاوضاع شبه البروليتارية، وأزمة الشباب، الذى يمثل خمسة وستين في المائة من سكان المغرب، وانسداد الافاق في وجهه، توسع فئات العاطلين وأشباه العاطلين، وتأزم أوضاع الفلاحين الفقراء... وعلى العموم، فان الواقع الاساسي والبارز، هو تضخم الفئات الفقيرة، مما ينعكس باحتداد التناقض الاساسي ما بين مجمل هذه الطبقات الشعبية وطبقة مستفيدة تركز المصالح في يدها.

أما الظاهرة الطبقية الاخرى لنتائج المرحلة السابقة، وللتاكتيك الذى وضعه لها النظام، فتتعلق بتحقيق هذا الاخير لهدف هو في الحقيقة هدف ثابت منذ ١٩٦٢،

أو بالضبط من الناحية السياسية، منذ طرد حزب الاستقلال من الحكومة، وهو تذويب البورجوازية المتوسطة ــ أو على الاقل الفئة العليا منها ــ في اطار الطبقة الكومبرادورية الحاكمة، وتجريدها من أى صفة من صفات الوطنية، أى حرمانها من امكانية الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية كرأسمال وطني محلي. هذه الخطة المنهجية، التي سلكها النظام، تجسدت في كل الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وتجلت في أزمة بعض القطاعات ذات الرأسمال الوطني المحلي (كقطاع النسيج مثلا)، وضرب مصالح البورجوازية المتوسطة، التي كانت آنذاك توصف فعلا بالبورجوازية الوطنية، من الناحية السياسية، اذا تذكرنا فقط السياسة الرسمية لحزب الاستقلال اجتماعيا وسياسيا، والشعارات التي كان يناضل من أجلها، والتي أدت به في مرحلة من المراحل الى التعاقد مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في اطار الكتلة الوطنية. فمنذ ذلك الوقت والنظام يضرب مصالح البورجوازية المتوسطة، ويدفع بفئاتها العليا للاندماج في البورجوازية الكومبرادورية، في حين اندحرت الفئات السفلى منها. وباختصار فان ما حدث هو تفكك البورجوازية الوطنية كطبقة. وما تواجد حزب الاستقلال في الحكومة خلال السنوات الاخيرة، وتقوية هذا التواجد في الوقت الحاضر، الا تعبير سياسي لهذا الواقع الموضوعي الذى تعرفه البورجوازية المتوسطة.

ان احتدام التناقض الرئيسي وتعمقه، هو الذى يشكل الاساس الموضوعي للنضالات اليومية التي تخوضها الطبقة العاملة. ان هذه النضالات تتم أحيانا بشكل تلقائي أو جزئي، لكنها تأخذ أحيانا اخرى شكلا شاملا، كما تجلى ذلك في الاضرابات التي قادتها الكونفدرالية الديموقراطية للشغل في قطاعات رئيسية منذ تأسيسها. وهنا لا بد من التاكيد من جديد على أهمية بروز الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، ودلالته التاريخية، فقد جاء ميلاد الكونفدرالية ليتوج مسلسلا نضاليا طويلا على الواجهتين: واجهة الصراع ضد انحراف القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل، وممارساتها اللاديموقراطية، وواجهة الصراع ضد واقع الهيمنة والاستغلال الذى تشكل الطبقة العاملة ضحيته الاولى. وان انبعاث النقابات الوطنية، وتجمعها لاحقا في اطار الكونفدرالية بمبادرة القواعد العمالية نفسها، جاء ليعمق النضال النقابي العمالي، ويطوره في اتجاه ربطه بالصراع الطبقي السياسي العام، ووضعه في اطاره الصحيح، اطار الصراع ضد تسلط وهيمنة الطبقة الاقطاعية ــ الرأسمالية.

وبشكل عام، فانه يمكن القول، ان كفاح الجماهير الشعبية قد عرف نقلة نوعية تتجلى في عدة ظواهر ايجابية، منها اتساع وتنوع العمل الجماهيرى بالمفهوم العام لهذه الكلمة، حيث تم تأسيس وتنشيط عدة جمعيات في قطاعات مختلفة، والتي يشكل نشاطها تعبيرا عن الصراع الاجتماعي، على الرغم من أنه لا يتوفر على صدى مباشر، ولا يحظى بدعاية واسعة للتعريف به وتعميمه. كما نسجل تنامي الحركة الثقافية والفنية التقدمية، التي تتعرض لمضايقات قمعية من طرف النظام، ومحاولات منهجية

لاحتوائها أو تلغيمها بأجهزته. ويمكن القول أن هذه الحركة تعبر عن مخاض ثقافي ثـــورى حقيقـــي.

وفي نفس الاتجاه، يمكن تسجيل انخراط فئات أوسع من الشعب في النضال الجماهيرى، وعلى الخصوص فئات التجار والحرفيين من خلال تطوير حركتهم تنظيميا وربطها بالنقابة العمالية: الكونفدرالية الديموقراطية للشغل.

وبالنسبة للفلاحين، ورغم غياب نضال يومي ودائم، فان تدهور الاوضاع في البادية المغربية عموما يؤدى الى قيام انتفاضات للفلاحين في وجه النظام، كما حدث في منطقة بني ملال في الاشهر التي سبقت انتفاضة الدار البيضاء.

وتجدر الاشارة في هذا الاتجاه، الى تنامي الوعي في اوساط الجماهير، وبالخصوص في اوساط الشباب، بل وتجذره بشكل ايجابي، من خلال تغليب القناعات الايديولوجية والسياسية على الانتماءات العاطفية الحماسية، ومظاهر التشخيص والزعامات. وهنا لا بد من الاشارة الى الديناميكية والحيوية التي أخذت تطبع مسيرة الحركة الطلابية من جديد، رغم استمرار رواسب الحلقية والتعصب، والنزوع الهيمني، وأيضا رغم السلبيات التي أفرزها غياب المنظمة الطلابية من جراء الحظر التعسفي الذى كان مفروضا عليها طوال خمس سنوات.

في سياق نمو الحركة الجماهيرية هذا، والذى لم يوقفه "مسلسل التحرير والديموقراطية"، اتت الانتفاضة الاخيرة اعلانا لنهاية هذا المسلسل، وحجة قاطعة على طابعه النخبوى الهامشي والظرفي، وأنه مهما امتد زمنيا، فقد كان محكوم عليه بأن يصل الى نقطة النهاية، اى الى نقطة الحسم الشعبي النهائي لشعارات النظام، والتي حاول هذا الاخير، من خلالها، فرض ضبابية وغشاوة على الساحة السياسية. فقد حكمت الجماهير الشعبية على "الاجماع الوطني" بأنه اجماع نخبة حول العرش، وعلى "السلم الاجتماعي"، بأنه حرب طبقية موجهة ضدها كجماهير. واذا كان وضع ما قبل الانتفاضة قد اتسم فعلا، بطغيان الايديولوجية السائدة، والضبابية الاصلاحية، فان ما بعد الانتفاضة تميز بالعكس. وهذا ما يسمح لنا بتحديد المرحلة والتاكيد على وجود تحولات حقيقية سواء على مستوى وعي ونضال الجماهير، بتعابيره النقابية والسياسية والتنظيمية، او على مستوى النظام والفئات المتحالفة معه. فبالنسبة لهذا الاخير، هناك فشل الاجماع بصيغته السابقة، وبالنسبة للجماهير، هناك نمو ملموس لنضالاتها في مختلف المرافق، وهناك ترجمة هذا النمو على الصعيد الايديولوجي والسياسي، وحتى التنظيمـــي.

ان مستوى الصراع والنضج، والمكتسبات التي حققها المد الثورى داخل الحركة التقدمية، والضربات التي وجهها للاطروحات الاصلاحية، كانت عنصرا حاسما في انهاء تاكتيك النظام. فما سمي بمسلسل التحرير والديموقراطية انتهى بالانتهاء العملي لوضع الهيمنة التي كان يفرضها التيار الاصلاحي داخل الحركة التقدمية وخصوصا منها الاتحادية.

الاوضاع الراهنة ومهام الحركة التقدمية

لقد شكلت انتفاضة ٢٠ يونيو الاخيرة منعطفا هاما في الحياة السياسية المغربية، اذ أنها تجسّد خطا فاصلا بين مرحلتين. وقبل التطرق الى دور الحركة التقدمية ومكاسبها خلال المرحلة السابقة، ومن ثم تسطير المهام المطروحة عليها خلال المرحلة الجديدة، لا بد من الوقوف، ولو بشيء من التركيز، عند بواعث انتفاضة ٢٠ يونيو، ودلالاتها السياسية. (راجع في هذا الصدد العدد السابق من المجلة).

انتفاضة ٢٠ يونيو: بداية مرحلة جديدة

بدون الدخول في تفاصيل هذه الانتفاضة، من الضروري التذكير أولا، بأنها لم تأت بشكل معزول، بل كانت لحظة حادة من لحظات تطور واحتدام التناقض الطبقي ببلادنا، تجسّد فيها التفاعل بين اشتداد الحرب الطبقية التي يشنّها التحالف الحاكم ضد أوسع الفئات الشعبية، ومن جهة ثانية، تقدم وتنامي القدرات النضالية للطبقات المستغلة والمحرومة. هذه القدرات التي تطورت خارج، بل وضد ما سمي بالمسلسل الديموقراطي، وانتهت بافشاله عمليا.

فبالنسبة لاشتداد الحرب الطبقية التي تشنها الرجعية وتكثفها ضد أوسع الجماهير الشعبية المغربية، فانه اتخذ خلال السنوات الاخيرة ثلاث مظاهر بارزة هي:

أولا، تحميل الجماهير الكادحة عبء ونتائج افلاس السياسة الاقتصادية التبعية

وخاصة من خلال ضرب القدرة الشرائية للجماهير بشكل خطير، مما أدى ويؤدي الى تفقير وتجويع أعداد متزايدة من الفئات الشعبية.

ثانيا، حملات قمعية وارهابية مكثفة ضد المناضلين والقوى التقدمية، متخذة أشكالا متعددة ومتنوعة.

ثالثا، ارتماء متزايد في أحضان الامبريالية، خصوصا الامريكية، لتحضير تآمر جديد ضد الوحدة الترابية الوطنية، وتركيز دور العمالة فيما يخص القضية العربية والفلسطينية على الاخص.

وهذه الحرب الطبقية هي بالاساس، صورة من صور عجز الدولة عن التحكم في الاوضاع الاقتصادية. وليس ما سمي بتخطيط التآمل الا تغليف تقني للفوضى الاقتصادية التي سادت خلال السنوات الاخيرة، لا سيما مع تركز الطبيعة الطفيلية والاستهلاكية للطبقة الرأسمالية الاقطاعية التي لا تعيش الا بفضل المضاربات العقارية والتجارية واستغلال ظروف الازمة نفسها، سواء في القطاع الفلاحي أو الصناعي. ان هذا العجز الهيكلي هو الذي دفع النظام أكثر نحو الخضوع للتوجيهات الاجنبية، والتآمر على القوت اليومي للجماهير، في وقت يخيّم فيه شبح المجاعة، بعد أن وضعت سياسة النظام اقتصاد البلاد على مشارف الكارثة بكل ظواهرها الاجتماعية، الممتدة من حالة الانتاج الزراعي الى التشغيل والاجور والسكنى والصحة والتعليم والادارة، الخ...

ان انعكاس هذه الاوضاع جميعها على الجماهير الشعبية في حياتها اليومية قد أدى الى تدهور أوضاع الفئات المستغلة (العمال والفلاحين الصغار والتجار الصغار) مع احتداد أوضاع الشباب والنساء والعاطلين والاطفال، وهو الذي كان الاساس الموضوعي لقيام انتفاضة يونيو الاخير. فماذا يعني أن هذه الانتفاضة تشكل منعطفا جديدا بالنسبة للصراع الطبقي في المغرب، هذا ما يقودنا الى الحديث عن مدلول الانتفاضة ومكتسبات الحركة التقدمية.

مدلول انتفاضة ٢٠ يونيو ومكتسبات الحركة التقدمية

علينا قبل تلخيص العناصر الاساسية التي حققتها الانتفاضة الشعبية على الساحة السياسية المغربية، أن نذكر ببعض الحقائق الموضوعية وان باتت بديهية، وهي:

أولا: ان النظام المغربي يعيش في مأزق اقتصادي طويل الامد، لن تنفع معه الاعلانات والوعود الديماغوجية. انه لا يملك امكانيات التطوير الاقتصادي وحل المشاكل المزمنة التي أنتجتها سياسته الرجعية ووضعت بلادنا على مشارف الكارثة، بل يجتهد في تطوير أساليب القهر السياسي والاجتماعي، وأساليب الاستفادة من الازمة نفسها.

ثانيا: حتمية تصاعد النضال الجماهيري على كل المستويات، لان تعمق التناقضات الطبقية هو أساس شحذ الوعي الطبقي وتركيز القدرات التنظيمية للدفاع عن مصالح المستغلين، هذا الوعي، وهذه القدرات هي التي تشكل مكسبا جماهيريا لا رجعة فيه، أما الحديث عن صيانة "المكتسبات الديموقراطية"، فليس الا ضربا من الوهم، وكأن هذه المكتسبات موجودة فعلا حتى يتوجب صيانتها. ان ما يتوجب صيانته وتعميقه هو الوعي النقابي والسياسي، والقوى الثورية التي تؤطر هذا الوعي، والتي يسعى النظام المطلق الى اقتلاعها من الساحة لانها تفزعه، لا سيما أنها نمت ضد "المسلسل الديموقراطي" الذي أراد له النظام أن يكون صمام أمن وحزاما واقيا بينه وبين التطلعات الشعبية.

ان الدور الرئيسي لانتفاضة ٢٠ يونيو يكمن في انهاء أسطورة "الاجماع الوطني" المطعون فيه، وازالة كل الروتوش عن حقيقة "المسلسل الديموقراطي"، الذي لم يكن في النهاية، سوى واجهة أراد الحكم استخدامها لتغطية طبيعته اللاديموقراطية. لقد اضطر النظام للكشف عن واقعه الحقيقي باللجوء الى التقتيل الجماعي والارهاب لقمع الانتفاضة في بحر من الدماء، ولانقاذ وصيانة امتيازات الطبقة الاقطاعية الرأسمالية وتثبيت نظامها السياسي.

أما الذي مكن النظام من عملية الهروب الى الامام، التي جسدتها حملاته الاستبدادية منذ الانتفاضة، فهو اعتماده على دعم أسياده الامريكيين من جهة، ومراهنته على تسوية القضية الوطنية بشكل يطمئن علاقته مع النظام الفرنسي، منذ التغيير السياسي الذي عرفه هذا الاخير من جهة ثانية. وهنا لم يخرج النظام عن استراتيجيته الدائمة تجاه قضية الصحراء، كوسيلة للتنفيس عن أزمته كلما تطلب الامر ذلك. غير أن الحكم المطلق، يريد خيانة الوحدة الترابية، دون أن يخسر "الاجماع الوطني" وما يتطلبه من مؤسسات مزيفة. فقد بلغت حاجته لـ"لمسلسل الديموقراطي" حدا عمل معه على فرض "الديموقراطية" بالقوة! فها هم نواب "المعارضة" قد عجزوا عن تطبيق قرار الانسحاب من البرلمان، وهو الشعار الذي جعلته الاحداث بديهيا أكثر من أي وقت مضى. ان عودتهم الى البرلمان المزيف، تتحدى الشعور الشعبي والدماء التي سالت في شوارع الدار البيضاء. فكيف يأمل "موظفو" البرلمان هؤلاء، كسب العطف الجماهيري والشعب قد سجل بدمائه افلاس كل السياسة التي قامت على البرلمان وباسمـــــــه؟

ان هذا الموقف لن يشفع له التذرع بالاخطار الخارجية، وبضرورة تمتين الجبهة "الداخلية" الوهمية. ألم يثبت منذ سنوات من صراع الصحراء أن نظام الخيانة بالمغرب لم يتوقف يوما عن استعمال القضية الوطنية في الواجهتين الداخلية والخارجية لخدمة مصالحه الطبقية الخاصة؟... ثم، كيف يطالب الاتجاه الاصلاحي بطرح حقيقة نيروبي ـ وهو مطلب سليم، وموقفنا هنا لا يمكن أن يكون غير الوقوف الى

جانب حرية الرأى وضد الاعتقال السياسي ـ ثم يضمون بعد ذلك صوتهم الى صوت النظام في دعايته الرامية الى تدويل قضيتنا الوطنية من جديد ، واستعمالها ورقة لجلب الدعم الامريكي بمختلف أنواعه ، مقابل الدور الرجعي الذى يلعبه الحكم المغربي لانجاح المخطط الامبريالي في الوطن العربي .

ان هذه المواقف هي التي ينطبق عليها قول الشهيد المهدى : "انه من البديهي ، أن من يكتفي بالخطة التاكتيكية "المرحلية" ، دون أن ينطلق من أفق استراتيجي ، يكون مصيره : اما أن يسرق منه الخصم سياسته ، واما أن يظهر بمظهر الانتهازيـــــــة" .

وفي نفس الاتجاه الرامي الى ترميم واجهة "الاجماع" الخياني ، أقبل النظام على تشكيل حكومة يقال عنها جديدة ، في حين أن عنصر الجدة فيها مكشوف مسبقا ، حيث أن تاكتيك خلق "معارضة" جديدة ، يستهدف من جهة ، الحفاظ على الرواج البرلماني في خدمة الملكية ، ومن جهة أخرى ، ربط كل مكونات التحالف الحاكم بالمؤسسة الملكية ، لكي تتحكم في هذا التحالف . وليس من الضرورى هنا ، التذكير بأن من يسمون أنفسهم بـ"الاحرار" هم أحرار في النهب والاستغلال ، بل وان "المسلسل الديموقراطي" بكامله ، لا يعني غير حرية الطبقات الحاكمة في استغلال واضطهاد الجماهير الشعبية . ان تشكيل "المعارضة البناءة الجديدة" بهذا الشكل ، هو أيضا تعبير عن فشل "الاجماع الوطني" بصيغته السابقة . غير أن محاولات النظام هذه ، محكوم عليها بالفشل ، بالرغم من حملات القمع والارهاب التي هي علامات عجز السلطة الحاكمة لا علامة قوتها ، فالنظام الحاكم معزول شعبيا ، والصراع التناحرى بينه وبين الشعب لا يزيد الا وضوحا ، بعد أن أزالت عنه انتفاضة ٢٠ يونيو نهائيا ، كل الاغلفة التي حاول الحكم فرضها باسم التجربة الديموقراطية تارة ، والقضية الوطنية تارة أخـــــرى .

ان هذا الوضوح في الصراع يشكل في حد ذاته ، مكسبا لنضال الحركة التقدمية . غير أنه ما كان ليتحقق لولا تضحيات الجماهير الشعبية ونضالاتها . وهنا ، لا بد من استحضار دور الحركة الجماهيرية ، نقابيا وسياسيا ، منذ انطلاق ما سمي بمسلسل التحرير والديموقراطية .

لقد كان مطروحا على القوى الثورية ، خوض نضال وصراع ايديولوجي وسياسي لمواجهة المفاهيم التي طرحها النظام وغلفها بشعار "المسلسل" ، والتقت فيها مصلحته مع مصلحة فئات أخرى عبرت عنها تنظيمات وقوى متباينة هي البورجوازية المتوسطة من خلال حزبها ، والاصلاح من خلال مواقعه القيادية .

وفي هذا الاتجاه ، كان من الضرورى استيعاب دروس تجربة الحركة الوطنية والانسجام مع طموحات وتطلعات الجماهير الشعبية . وذلك من خلال الوعي بتاكتيكات النظام ، والحرص على تلافي أخطاء الحركة الوطنية التي وقعت مرارا في فخ تزكية خطة

النظام وتاكتيكه .

اذن ، كان على القوى الثورية أن تخوض صراعا صعبا ومريرا لمحاربة ما يسمى بمسلسل التحرير والديموقراطية ، رافعة شعارا دقيقا وواضحا ، هو النضال من أجل فسخ الاجماع حول العرش وبناء الوحدة الشعبية الحقيقية . كما كان مطروحا محاربة الانحراف الاصلاحي الذى زكى مسلسل النظام وصب في مجراه ، وساعد على تغليف وعي الجماهير وتضليل طريقها .

وبدون مبالغة ، يمكن تسجيل أن العمل الصبور والطويل النفس للمناضلين الثوريين ، قد تمكن في تفاعل مباشر مع الجماهير ، من هزم أطروحات النظام والاصلاح ، وتطويق تاثيرها السلبي ، كما تجلى ذلك في عجز شعارات الديموقراطية والتحرير المزعومين ، على تحريك الجماهير في الاتجاه الذى يبتغيه النظام ، كما تم هزم التوجه الاصلاحي قاعديا ، وتثبيت مفاهيم ثورية ، بموازاة مع ترسيخ تقاليد نضالية جديدة ، عمادها ممارسة الديموقراطية ، وهي تقاليد نقيضة للمفاهيم الابوية والتقليدية الموروثة عن ماضي الحركة الوطنية . وهذا مكسب من مكاسب نضال الطبقة العاملة والجماهير في مجموعهـــــــا .

والخلاصة هي أن الساحة السياسية المغربية ، قد عرفت خلال المرحلة السابقة ، خطين ثابتين ، هما : خط النظام الذى ما رس نفس الاستراتيجية ونفس التاكتيك ، ولو باشكال وألوان مختلفة ، ومن جهة أخرى ، وعلى الطرف النقيض ، خط ثورى ثابت في كل القضايا ، سواء منها المتعلقة بالديموقراطية أو المسألة الوطنية أو التوجه الايديولوجي والاستراتيجي بشكل عام . وما بين هذين الخطين ، يتدحرج خليط من المفاهيم الاصلاحية من جهة ، واليسراوية المتطرفة من جهة ثانية . وهكذا يصبح التناقض واضحا ما بين خط اقطاعي رأسمالي رجعي مرتبط بالامبريالية ، وخط تقدمي ثورى ، ذو توجهات اشتراكية ، وهذه خطوة هامة في اتجاه تبسيط الحياة السياسية ، لان لذلك انعكاسات مباشرة على مستوى المهام التي تنتظر الحركة التقدمية والثورية في المستقبل . فما هي هذه المهـــام ؟

مهـام الحركـــة التقدميـــــة

انها تنطلق من الاستراتيجية الثابتة التي يشكل أساسها التغيير الجذرى للهياكل الاقطاعية والرأسمالية الموجودة في بلادنا ، وذلك بثورة وطنية حقيقية تستهدف القضاء على القواعد الاقتصادية للاستعمار الجديد ، وكذا نفوذه السياسي والايديولوجي ، وتحقيق السيادة الشعبية بتصفية الاساس الاقتصادى والسياسي للطبقة الاقطاعية الرأسمالية ، والعمل على بناء الديموقراطية لصالح أوسع الجماهير الشعبية ، وذلك في ترابط مع النضال القومي العربي ، وفي مقدمته نضال الشعب الفلسطيني ، في

اتجاه تحطيم هيمنة الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية، وتحقيق تحرر الوطن العربي تحررا كاملا.

وهذه الاستراتيجية الثابتة تعني المجابهة الطبقية والسياسية مع الطبقة الحاكمة، وممثلها النظام الملكي، كما تعني أن احداث الثورة الوطنية، لا يمكن أن يتحقق مع نظام اقطاعي رأسمالي. وهذه الثورة الوطنية لا نتصورها الا في ارتباط عضوي بالثورة الاشتراكية الشاملة، باعتبار أن الثورة الوطنية هي وحدها الكفيلة بتحطيم عراقيل التبعية للاجنبي، وهيمنة عملائه المحليين، وتحضير شروط البناء الاشتراكي.

ان تحقيق هذه الاستراتيجية العامة يقتضي تحديد مهام مرحلية مدققة، وفقا لشعارات مطابقة لطبيعة المرحلة:

١) فيما يخص الشعارات المطلبية والديموقراطية، يجب التركيز على كل وضعية من الاوضاع التي تعيشها الجماهير في كل القطاعات، وعلى كل مشكل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، من القوت اليومي والمعيشة، الى مشاكل الشغل والفلاحين الفقراء، والصحة والتعليم والسكن والادارة، الخ... وذلك في ارتباط مع الشعارات المتعلقة بالنضال الديموقراطي، وحقوق المواطنة أولا وقبل كل شيء، والحريات العامة، والحقوق النقابية التي يجب النضال من أجل انتزاعها في آفاق اضعاف الطبقة الحاكمة، وتحقيق مكاسب للجماهير الشعبية. فالنضال الديموقراطي يجب، باستمرار، أن يبق وفيا لهدف ثابت وواضح: هو العمل على تحقيق السيادة الشعبية، وبالتالي، فعليه أن يتجنب الفخ الذى ينصبه الحكم باستمرار، لمحاولة حصره في أفق ضيّق، وجعله في نهاية الامر، يخدم المشروعية القائمة ويرممها، ويسمح للنظام بايجاد واجهة برلمانية شكلية تصونه من العزلة الداخلية والخارجية. ان أى انزلاق، أو أية مبادرة تضع الالتزام بالعمل على تحقيق السيادة الشعبية جانبا، وتتوهم امكانية الاصلاح الايجابي للاوضاع القائمة، لا يمكنها أن تنعكس الا بمردود سلبي. وهذه حقيقة موضوعية نستنجها من طبيعة الحكم الراهن، والتي تجعله غير قادر على تحقيق أية تجربة ديموقراطية ليبرالية، عدا التجارب البرلمانية المزيفة والمشوهة، التي تبقى في كل الاحوال، سجينة الايديولوجية الاقطاعية مدمرة الديموقراطية وعدوتها.

٢) ومن هنا تأتي ضرورة النضال سياسيا وايديولوجيا. فاذا كان الخط الايديولوجي الاستراتيجي هو الذى يقود ويحدد المهام، فانه بدوره نتيجة للنضال، وليس شيئا جاهزا بشكل نهائي. ومن هنا يجب أن نسجل ضمن المهام الرئيسية المطروحة على الحركة التقدمية في هذه المرحلة، مهمة المزيد من تعميق وتوضيح الخط الايديولجي الثورى، كعمل دائم ومستمر، وبموازاة مع العمل على تثبيت فسخ الاجماع حول العرش، والحيلولة دون اقامة اجماع جديد، مع فضح الاسس المصلحية والطبقية للاجماع السابق، والتصدى لها وترسيخ المفهوم الوطني الحقيقي لوحدة الشعب، وذلك في اطار التصور الجبهوى لائتلاف كل الفئات الشعبية التي لها مصلحة في التغيير.

وهذا يقتضي ترسيخ المكاسب التي حققتها الحركة التقدمية، أى هزم اطروحات النظام والاصلاح، بحيث تصبح مكاسب لا رجعة فيها، من خلال تكثيف الدعاية للمفهوم التقدمي الحقيقي للديموقراطية، الذى يعني تسيير الشعب لنفسه بشكل واع ومنظم، الشيء الذى يتناقض بشكل تناحرى مع طبيعة النظام المطلق، بل لا يمكن تجسيده الا في اطار الدولة الوطنية الديموقراطية. وهذا يعني العمل على تعبئة الجماهير حول شعار المجلس التاسيسي، انطلاقا من أن الشعب هو مصدر السلطة، وأن الحكم القائم هو حكم لا شرعي. وكل هذا من شأنه أن يعمق الوضوح أمام الجماهير في تحديد من هم أصدقاء الشعب وأين يتجسد أعداؤه، من أجل نقل الوضوح الذى حدث في الساحة السياسية ببروز خطين متناقضين، أحدهما رجعي والاخر تقدمي، الى توضيح مقابل: هو وجود أصدقاء للشعب وأعداء له، ولا وسط بينهما، ولا توافق أو تحالف.

٣) بلورة التوجه الوحدوى على مستوى الممارسة اليومية القاعدية من خلال المبادرات النضالية الفعلية لخدمة مهمتين مترابطتين هما:

- الجواب على الوضع القائم حاليا لتعميق القطيعة مع الطبقة السائدة، والنضال ضدها في كل الواجهات السياسية والنقابية والثقافية،
- تنمية وتطوير عملية الفرز الايديولوجي والسياسي والتنظيمي على طريق بلورة الاداة الثورية.

ان تعميق التوجه الوحدوى على أساس هذه المهام، هو الكفيل بتوفير شروط العمل الجبهوى وشق الطريق نحو بناء الجبهة الوطنية العريضة، كهدف ثابت وبعد استراتيجي للعمل والممارسة الانية.

والخلاصة، بالنسبة للمهام المطروحة على الحركة التقدمية في هذا الظرف، هي ضرورة الحرص على الربط ما بين الابعاد الثلاثة المذكورة آنفا، أى البعد المطلبي والبعد السياسي الايديولوجي والبعد التنظيمي. فالمهام المطروحة تتدرج في نسق واحد، ولا يمكن معالجته بشكل معزول. ان هذا الربط هو الذى سيسمح ولا شك، بتحويل النقمة الشعبية العارمة التي عبرت عن نفسها في انتفاضة ٢٠ يونيو الى نضال هادف ومنظم، على طريق اجتثاث أسس هيمنة الطبقة الاقطاعية الرأسمالية بشكل جذرى، كمدخل ضرورى لاى تغيير في المغرب.

★

مشروعية الحكم في المغرب

عند تحليل مسألة المشروعية، تبقى القضية الاكثر اهمية هي معرفة لماذا يتمكن حكم أو نظام ما أو تجمع أو طبقة سياسية مهيمنة في مجتمع ما، من البقاء والاستمرار دون اجراء تغيير في الطرق التي يبسط بها هيمنته وسلطته. ان كثيرا من التحاليل التي تناولت التاريخ الحديث للملكية المغربية، أعلنت، غيرما مرة عن الافلاس ان لم يكن السقوط الاكيد للنظام. فتعويض محمد الخامس بعد وفاته سنة ١٩٦١، لم يكن مسألة أكيدة ومضمونة لولي العهد، نظرا لان الاعتقاد السائد آنذاك كان هو أن الامير الحسن أقل "شرعية" من أبيه، وأقل تاهيلا لممارسة السلطة الضرورية لضمان استمرارية العرش العلوي. وقد جاءت أحداث الدار البيضاء سنة ١٩٦٥، والمحاولتين الانقلابيتين سنتي ١٩٧١، و١٩٧٢، لتغذية نظرة المتشائمين (أو المتفائلين، حسب الزاوية التي ينطلق منها المرء)، بخصوص مستقبل النظام، ككاتب هذا المقال. ومع كل هذا، فان النظام "باق ومستمر". واذا كان النظام المغربي، لا يتفوق من حيث المتانة والاستقرار عن جيرانه سواء القريبين منهم أو البعيدين، فانه بالتأكيد لا يقل عنهم قوة ورسوخا. فما هي العوامل التي يمكن أن تفسر هذا الوضع؟ والى أي حد يمكن تفسير استمرارية الملكية بمشروعية و"دستورية" النظام الملكي؟

لمحاولة الاجابة عن هذه الاسئلة، يتوجب قبل كل شيء أن نجدد وندقق ما نريد قوله بعدد من المفاهيم المستعملة اعلاه. بالنسبة لنا، يدل مفهوم "الحكم" بمغزاه السياسي، على ميزان قوى مختل نسبيا، جوهره يبقى هو خطر وتهديد الاكراه

الجسدي والمادي. ان حكما من هذا النوع، يمكن أن يتجسد في "سلطة" اذا ما شعرت كل القوى المتواجدة بان ميزان القوى المذكور طبيعي ومقبول، وبالتالي مشروع. ويمكن للتقاليد أن تساهم في صياغة حالة القبول والرضى هاته. ان السلطة تمارس عادة من خلال مؤسسات لا تشكل قوى الامن أو قوى الاكراه الا عنصرا ضمنيا بالنسبة لها، اي جزء منها لا أكثر. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار المؤسسات ـ البنية العليا بمعنى أشمل ـ كمنظومة تضم من جهة أجساما اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة ومتواصلة زمنيا، ومتداخلة في صياغات متكاملة، ومن جهة أخرى اعتبار المؤسسات كصيرورة تفاعل سياسي متجذر وواضح. أي أن المؤسسة بقدر ما تشكل شيئا في حد ذاتها، بقدرما تشكل وسيلة فاعلة في ذات الوقت.

ثقل وتأثير التقاليد

عندما نتناول التقاليد، وكما هو الشأن في كل بحث سوسيولوجي، نجد أنفسنا أمام واقع عنيد، ذلك أن الناس المعنيين بهذا الامر، لا يفكرون ولا يتحركون صراحة وفق المصطلحات التي نشتغل بها. فالباحثون هم الذين يصفون أنواعا من السلوك بـ"التقليدية" وليس أصحاب السلوك أنفسهم. وينتج عن هذا، أننا غير قادرين على الادعاء بمعرفة الاسباب الحقيقية لانماط من السلوك الاجتماعي والسياسي.

بعد هذا التوضيح، يجب دراسة الافكار السائدة حول مسألة التقاليد في المغرب. في الادبيات المكتوبة باللغة الانجليزية، كثيرا ما يوصف النظام المغربي بـ"باتريموني" patrimonial أو بـ"باتريموني جديد" néo-patrimonial ويرجع الفضل في ايجاد هذه المصطلحات لـ"ماكس فيبر" على الخصوص، والذي يرى في "البتريمونيالية" توسعا وامتدادا عسكريا واداريا للسلطة العشائرية. وحسب "ليدن" و"بيل" يمكن تمييز النظام العشائري في الحياة السياسية في الشرق الاوسط، كما يلي:

١ ـ تواجد المقربين المخلصين بالقرب من القائد، فالحلقة الداخلية لحاشية القائد، مكونة من عناصر مقربة وحميمة تم استقطابها على أساس مدى اخلاصها ووفائها لا على أساس كفاءتها ومؤهلاتها.

٢ ـ التشخيص، وذلك باعطاء العلاقات الشخصية بين القائد وحاشيته، قيمة عالية ومبالغة بأخذ القائد في ظلها مكانة "المرشد" أو "الاب".

٣ ـ صيرورة متكاملة ومستمرة يتم فيها تهميش المؤسسات وتعويم المسؤوليات حتى تبقى دون تحديد، وخلق جو من الحذر المتبادل بين أفراد الحاشية وتعميق الحيطة بينهم الى أقصى درجة.

٤ ـ النزاعات السياسية والتنافسات تبقى محصورة وقائمة على توازن ضعيف ومهتز ولكن بشكل يسمح بخلق أوضاع قارة وجامدة.

٥ ـ استعراض القوة العسكرية والتباهي بها كضرورة لتدعيم السلطة "الباتريمونيالية".

٦ ـ توسيع ونشر الديانة الرسمية وتأثيرها.

ويمكن أن نلاحظ أن هذه المميزات ليست بالتأكيد خاصة بالملكيات، لكنه من الاكيد أيضا أن الرموز الملكية ومظاهرها مؤهلة لخلق جو مساعد ومناخ ملائم "للباتريمونيالية". ولنلاحظ أخيرا أن مصطلح "الباتريمونيالية الجديدة"، الذى يستعمله "ايزينستات" وآخرون، يعني ببساطة بناء السلطة "الباتريمونيالية" في الاطار الادارى والتكنولوجي والعسكرى للدولة الحديثة. ان كل المواصفات المذكورة وبدرجات متفاوتة، تنطبق دون جدال على النظام المغربي.

لكن، هل يعني هذا أن "الباتريمونيالية توازى التقاليد؟ ليس بالضرورة. لنستشهد هنا بالمفهوم الذى يضعه "ايزينستات" للمجتمعات التقليدية: "ان لها توجها لقبول ديمومة حدث ما، أو وضع أو شخصية من الماضي (حقيقية أو رمزية)، ولتجعل منها المنهل الرئيسي لهويتها الجماعية. ان هذا المعطى يحدد حدود وطبيعة نظامها الاجتماعي والثقافي، ويعطي في النهاية المشروعية للتغيير ويسطر حدود التجديد".

اذا ما تقبلنا هذا التعليل، نرى أن النظام التونسي مثلا، وعلى رأسه المجاهد الاكبر، تنطبق عليه مقاييس الباتريمونيالية، دون أن يلجأ الزعيم وحاشيته للبحث عن مشروعيتهم في ماض ذهبي بعيد. فهل يمكن القول بأن تونس باتريمونيالية جديدة دون أن تكون ضمنيا تقليدية؟ على العكس من ذلك، فان المغرب، أو على الاصح السلالة العلوية، تتوافق مع مقاييس الباتريمونيالية والتقليدية في نفس الوقت. فعلى غرار الشاهنشاه، وليس كملك الاردن الحسين، فان ملك المغرب يرى في ماضي عائلته تاريخ المغرب وتاريخ الاسلام (أو يجعل ماضي عائلته هو تاريخ المغرب وتاريخ الاسلام). فهو يقدم نفسه كأب ومرشد للشعب المغربي، فوق كل ما هو سياسي، وكعنصر ضمان للاستمرارية في صيرورة يجتهد هو نفسه على تصويرها كصيرورة متقطعة ومهتزة. فهو يجسد بالتالي المؤسسة الحقيقية الوحيدة بالمغرب (وبالتأكيد، فان اشاعة مثل هذا التصور، يتضمن المخاطرة بالطعن في النظام نفسه من حيث أنه عجز بعد ٢٠ سنة من الاستقلال عن خلق مؤسسات أخرى: وسنرجع لهذه المسألة). ان الملك، بالمعنى الذى يقدم به نفسه، يستمد سلطته من الشعب لانها من الله، لكنه ليس مسؤولا الا أمام الله ولا أحد غيره. فهو لا يملك لا حزب الدستور الاشتراكي التونسي، ولا الجماهير الثورية الجزائرية، كمصدر للمشروعية. ذلك أنه هو نفسه المشرّع الاعلى. لكن من الذى يوفر المشروعية للمشرع نفسه في الحقيقة؟

ان النظام المغربي يستعمل جملة من الرموز التاريخية الدينية، سواء تعلق الامر بالبيعة أو بانحناء الوزراء وكبار الموظفين أمام الملك وهو على صهوة الجواد

وتحت المظلة، أو بفرض لباس الجلباب الابيض على كل البرلمانيين لدى افتتاح البرلمان الجديد. وقبل انتخابات، ١٩٧٧، الح الحسن الثاني في خطابه الى الامة، على الطابع الاسلامي لهذا الاقتراع مذكرا (كما فعل عدد من السياسيين قبله) بالمبادئ القرآنية حول الاستشارة (الشورى) والاجماعة الوطني (الجماعة). ويمكن أن نضيف الى هذا، الخفيفة الى البركة التي تشمل العاهل، والتي أنقذته بمعجزة من المحاولتين الانقلابيتين.

يبقى أن نعرف الى أى حد تتمتع هذه الرموز والاستشهادات بثقة ومصداقية الجماهير المغربية. لكن هذا بالضبط ما لا يمكن معرفته، ولا يمكن بالتالي، الا اللجوء الى التأويلات. فنظرة البعض تقوده الى الافتراض بأن النظام ثابت في المغرب، لان هذه الرموز التقليدية مقبولة من غالبية الشعب المغربي كمسألة مشروعة كما هو الحال بالنسبة لمصدرها. وهناك آخرون يضعون مقابل البركة الملكية، مفهوما تعاقديا أكثر لا ينسجم مع البيعة التي تتم فيها الصفقة بين الملك والرعايا المواطنين بشكل يمكن تلخيصه كالتالي: "ما دمنا لا نرى اختيارا أفضل، فاننا نقبلكم".

(...) ويمكن القول بأن الملكية المغربية توجد حاليا في وضع انتقالي من الباتريمونيالية مبني على أساس التقاليد والمشروعية الى باتريمونيالية جديدة تعاقدية حيث تتمحور عملية المساومة لضمان بقاء النظام على مستوى النخب (جمع نخبة) المحلية الموجودة في جهاز الدولة. وهناك نوع ثان من الباتريمونيالية هو السيطرة الشخصية على أساس اخلاص ووفاء لا يستلزمان ايمانا بالمميزات الخاصة بالقائد، ولكنهما مرتبطان كلية بالتشجيعات والمكافئات المادية.

وعلى اعتبار أن الملكية المغربية تعتمد في استمراريتها على هذا النوع من الاخلاص، يمكننا أن نميز لعبة مزدوجة بالنسبة لهذه الملكية: فمن جهة هناك ضرورة التحكم في كل قطاعات نخبة الدولة والشرائح السياسية، ومن جهة أخرى هناك ضرورة تحييد الجماهير ان لم يكن التحكم فيها من جانب الطبقة السياسية.

ان موقع التقاليد، أو على الاصح، موقع النزعة التقليدية traditionnalisme من هذه اللعبة المزدوجة، موقع جوهرى. وهناك من يميز في هذا الصدد بين التقاليد وبين النزعة التقليدية، وذلك على افتراض أن الثانية ليست "طبيعية" بل هي نزعة مخططة دفاعية قمعية ورجعية.

(...) في سياق هذه النزعة التقليدية المخططة والمقصودة من جانب النخبة، فان التقليد المطروح لا يعبر عن الذين ينعتون بأنهم تقليديون، ولا يمكن أن يحظى بأى دعم منهم. بل أن قوته ناجمة عن انعدام البديل الملموس في نظر النخبة، التي تحاول من هذا المنطلق الاستمرار في لعب دورها.

(...) وخلاصة القول، انه يبدو لنا، أن حكم الملكية مرتبط بالعلاقات التعاقدية مع النخبة، هذه العلاقات المطروحة على بساط التفاوض باستمرار ولو بشكل

محدود، وهي تخلو من اى ارتكاز على مشروعية تقليدية أو باتريمونيالية (فشلت هذه المفاوضات على الاقل مع جزء من النخبة العسكرية مرتين). وبالمقابل، تسمح النزعة التقليدية لكل المشاركين في هذه اللعبة، بصياغة مواجهتهم الدفاعية اراء الجماهير التي تبقى مبعدة على هامش المتاجرة الجارية في القمة، أو تستغل هذه النزعة، كما ظهر في المسيرة الخضراء، لتعبئة "الرأى العام" لصالح قطاع من النخبة، ولكن بالخصوص لصالح الحكم على حساب الاخرين.

يتوجب علينا الآن أن نهتم بدور التخطيط والمؤسسات في هذه اللعبة، ذلك أنه سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن كل شيء مرتجل وضبابي. لكن هناك مفارقة، بالنسبة للتحليل على الاقل. فالملكية مضطرة للحذر من المؤسسات بمعناها السائد في الغرب. فلكي تبقى الملكية ضرورة أساسية لاستمرارية النظام، يجب أن توحي مظهريا بأنها هي المؤسسة القارة الوحيدة والمستمرة. في حين أن الباقي، كالاحزاب والنقابات والقوات المسلحة والادارة والمجالس البلدية والبرلمان والصحافة، الخ... يجب أن تبقى كلها مؤسسات احتياطية مرتبطة بالارادة الملكية، ومحدودة الاستقلالية. ولكي تحافظ هذه المؤسسات على وجودها ومشروعيتها، فانها مجبرة على تأكيد وتثبيت مشروعية العرش والا وضعت نفسها على الهامش. ان هذه الالية، كضرورة، هي نفسها التي تشكل عنصر التسيير الرئيسي للنظام السياسي المغربي...

جون واتربوري
(باحث امريكي)

★

نحو تجاوز تردى الوضع العربي

في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٥، اعلن الحسن الثاني في احدى تصريحاته: لقد انتهت مشكلة الصحراء.

وبعد سنوات مرت، تبدو مشلكة الصحراء وكانها تكشف وتلخص مشاكل المغرب العربي عامة والمغرب خاصة. فهي لم تنته، وانما ألقت بظلالها على كل ما حولها من علاقات بين دول المغرب، وعلى الاوضاع الداخلية لكل دولة من دوله، وبصورة خاصة، أوضاع المغرب وموريتانيا والجزائر. وها هي تهدد بان تتحول الى نموذج للعلاقات بين البلدان المجاورة، ينسف ما بينها من جسور بناها الماضي بخبراته النضالية المشتركة، ويدمر العلاقات بين الشعوب، ويحوّل القضايا المطروحة، مهما كان حجمها ومدلولها، الى رافعة تقلب احتمالات التقدم والتقارب الى عوامل للاقتتال والتباعد والانهيار.

واذا كان من الممكن تحليل التطورات التي شهدتها منطقة المغرب العربي الكبير في الفترة القريبة المنصرمة من خلال نشوء وتطور مشكلة الصحراء، فان هذه المشكلة ما كانت لتلعب الدور الذى مارسته، لو لم توجد ظروف دولية وعربية وداخلية دفعتها بالاتجاه الذى سارت فيه، وأعطتها البعد الذى أخذته.

التطـورات العربيـة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧

ولعله من المفيد التذكير في هذا الصدد، بالمؤامرة الكبرى التي استهدفت منذ ١٩٦٧، وحتى الان، الامة العربية في كل أقطارها، واخذت أشكالا خاصة تتاقلم مع

خصوصيات هذه المنطقة أو تلك من مناطق الوطن العربي الكبير. هذه المؤامرة التي كان عدوان يونيو/حزيران تحوّلا نوعيا فيها، واستندت الى تحالفات تمتد من خارج المنطقة الى داخلها، مركزها واشنطن، ومحاور جهدها الاساسية تلك العلاقات التي أقيمت بين المركز وتل أبيب من جهة، وبينه وبين عواصم الرجعية العربية من جهة أخرى (السعودية في الشرق، والمغرب وليبيا الملكية في الغرب) والتي استفادت الى أبعد حد ممكن من تناقضات الحركة المعادية للغرب، ونقاط ضعفها وتباين مواقفها وأساليب عملها.

ومع أننا لا نريد الاطالة في الشرح، فاننا نرى الاهداف التي تحققت بعد حزيران، على الشكل التالي:

١) ضرب المركز الاساسي لحركة الثورة العربية، وهو مصر الناصرية/العربية، بالاهداف التي يمثلها والاساليب النضالية التي طوّرها، والروابط الدولية التي أقامها. ان ضرب هذا المركز كان في حسابات الامبريالية سيخلق مراكز صغيرة متفرقة تسهل تصفيتها فيما بعد على يد المركز المشرقي الجديد الذى هو اسرائيل.

٢) تشتيت الحركة الشعبية العربية الموحدة حول الشعارات والسياسات المعادية للغرب وللامبريالية، والساعية نحو الوحدة العربية، ونحو نمط جديد من تنظيم الحياة الاجتماعية والتنمية. ضرب هذه الحركة الواحدة كان سيفتتها في مرحلة اولى، وسيخرجها من ساحة العمل السياسي في مرحلة لاحقة، اما بالالتفاف عليها في كل بلد وفق معطياته الخاصة، أو بربطها بهذه السياسة او تلك من سياسات الطبقات والفئات الحاكمة، التي قاومت المركز السابق أو تصدت لوراثته بعد انهياره.

٣) اعادة طرح القضايا والمشاكل الاساسية التي تواجه الامة العربية، ولكن على أساس اقليمي، يسهم في تفتيت القضايا الواحدة الى قضايا صغيرة لا نهاية لها، والى خلط الاوراق حتى لا يعرف الشعب الصديق من العدو.

٤) امتصاص التنظيمات السياسية المحلية من خلال اعادة طرح القضايا، وتحويل التناقضات وتغيير اتجاهاتها وأطرافها، وفرض خط سياسي واحد عليها، ينطلق من فوق، من الدولة، ويحدث تمزيقا وتمييعا لطاقاتها، ويحول دورها في الحياة السياسية الى دور هامشي أو تابع أو رديف، بالقياس الى الخط الرسمي السائد.

٥) توطيد التبعية للغرب على أسس عصرية، تقوم ظاهريا على "تفاهم عربي وعلى تحديث الدول العربية كأجهزة سياسية، وعلى علاقات اقتصادية دولية مفتوحة، لكنها تصب عمليا في قناتين:

أ) افقار ونهب المجتمع والثروات العربية من قبل الدولة بدون قيود او حـــــدود.

ب) اندراج هذا النمط من الدولة في علاقات وسيرورات تبعية متعاظمة للبلدان الامبريالية وللسوق الرأسمالية، بحيث تفوز هذه بحصة الاسد من عملية النهب، وتترك

للدولة موارد داخلية كافية تؤمن لها تفوقا واضحا على أية قوة سياسية معارضة، او على احتمالات قيام تحركات شعبية او طبقية مضادة.

وتكفي نظرة سريعة واحدة على أهداف هذا المخطط، كي ندرك أنه حقق جزءا اساسيا منها. فالمركز الاساسي لحركة التحديث العربية، وهو مصر، تحول الى تبعية مكشوفة، وتخلى عن دوره العربي لصالح دور آخر في اطار الصراع الامبريالي مع الشعوب والمعسكر الاشتراكي. والمراكز الصغيرة التي أقيمت بدلا عنه في المشرق هي اما متناقضة متعادية ومتحاربة، او مشتتة الطاقات والاتجاه، وعاجزة في وجه المركز الاسرائيلي الجديد، والحركة الشعبية الوحدوية المعادية للغرب وللامبريالية من جهة، وللسياسات والطبقات الرجعية من جهة أخرى، تم تفكيكها وتمزيقها في كل مكان، وتعرضت لتصفيات حقيقية بأساليب مختلفة، منها السياسي، ومنها الاقتصادى، ومنها التنظيمي. والقضايا الكبرى التي واكبت نهوض التحرك الثورى العربي قد طوتها القضايا والمشاكل الجديدة. وعلى سبيل المثال، فان هناك أنظمة صارت تسجن من يتحدث عن عروبة فلسطين، وكنا الى سنوات قليلة لا نجد بين السياسيين العرب من يجرؤ على الهمس بحق الصهاينة فيها. كما أعيد طرح القضايا بصورة جذرية، فصارت المشاكل والخلافات العربية طاغية على ما عداها من تناقضات، ووصلت الى درجة الاقتتال بين أكثر من دولة عربية وفي أكثر من مكان ومناسبة، ونشبت سلسلة من النزاعات الاقليمية والسياسية والعسكرية، وساءت العلاقات بين الاقطار العربية، حتى صرنا لا نجد قطرين متجاورين ليس بينهما وضع متوتر ومتفجر، فضاعت المقاييس وتمزقت الاواصر، وانتقل مركز الثقل من حركة عربية عامة تتمحور في الداخل حول أهداف وتنظيمات معينة، تخوض معركتها مع الخارج الامبريالي، الى خارج تتأطر في داخله غالبية الفئات الحاكمة كي تخوض معاركها مع قوى الداخل العربية أو المحلية.

أما القضايا والمهام التي واجهت حركة الثورة العربية، فقد دخلت بعد العدوان طورا جديدا. ان موقفا سياسيا ينظر الى المشاكل الاقليمية من أفق قومي معادى للامبريالية، ينقلب الى نقيضه، حتى طويت المشاكل القومية العامة، واندرجت في أفق اقليمي مرتز استناده هو الخارج عامة، والخارج الامبريالي خاصة. بعد العدوان الحزيراني، انقلب توازن الوطن العربي، وتحولت مشاكله الى روافع تسهم في تمزيقه، وخاصة بعد غياب المركز القومي العام، والمراكز الوطنية التي كانت تتلاقى وتتقاطع مع توجهاته وأهدافه، وبعد تشتيت الحركة الشعبية العربية الواحدة، التي دخلت ساحة الصراع بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت فترة السبعينات بداية خروجها منها. هكذا حلت مهام مكان أخرى، وبرزت سلسلة من القضايا المزمنة بين الاقطار العربية، وأعيد ربط الوطن العربي بالخارج وفق اسس جديدة، وحدث تحول في مراكز القيادة، التي انتقلت الى حلف رجعي عربي عام، مركزه السعودية والخليج والاطراف المرتدة عن الحركة السابقة (وخاصة في مصر)، والقوى الرجعية التي أعادت ترتيب أوضاعها (على

ارضية الانتصار الامبريالي بعد العدوان) في كل مكان من الارض العربية، ونجحت في تحويل سياساتها الى عامل تفتيت اضافي لحركات وقوى وطنية محلية كانت بالاساس تستمد جزءا كبيرا من طاقاتها النضالية من تيار الحركة العربية العامة، الذى غيبت ملامحه بعد هزيمة الناصرية في مركزها المصرى، ومزقت أوصاله في طور لاحق (بعد ظهور الساداتية).

في هذا الطور، لم تعد القضايا تعالج كقضايا تخص امة، بل عولجت كمسائل ترتبط ببناء انظمة وتكوين اطار. فتحولت هكذا من عامل توحيد الى عنصر تفتيت، وصار العالم العربي يضج بالخلافات حول الحدود، وبالقضايا الساخنة بين الدول. لا بل ان الامر وصل الى مرحلة خطيرة تهدد قوام كل شعب من شعوب الامة العربية، وليست بعيدة عن ذهننا الانقسامات الداخلية في عدة مجتمعات عربية، وهي انقسامات لا يكاد بلد عربي واحد يخلو منها، وكنا الى سنوات قليلة نعتقد أننا تجاوزناها كالطائفية والانتماءات العرقية والقومية والاقوامية والعائلية والعشائرية، حتى صرنا نسلم دون جدال بأن العالم العربي دخل مرحلة جديدة لا مفر من اعتبارها ثورة مضادة شاملة، تستهدف وحدة الامة، لانها تعمل على تمزيقها من الداخل، وتستهدف الغاء الحياة السياسية للمجتمعات العربية، لانها ترافقت مع اندحار تعبيراتها السياسية ووصول الازمة اليها وانتقالها الى موقع دفاعي يترائى للناظر اليه أنه ميؤوس منه، وترمي الى دمج الوطن العربي ككل، وكل قطر من اقطاره على حدة، في تبعية جديدة للسوق الامبريالية، ولتحالفات البلدان الراسمالية، وتقوم أخيرا، على ابراز دور استثنائي للدولة حيال المجتمع في الداخل، وخاصة طبقاته المضطهدة من عمال وفلاحين وبورجوازية صغيرة في الريف والمدينة. وليس من قبيل المصادفة أن يكون نمط الدولة العربية "الحديثة" واحدا تقريبا، رغم تباين المصالح والطبقات المساندة للدولة المختلفة، ورغم تباين أشكال الحكم بين بلد عربي وآخر.

واخيرا، فان التنظيمات السياسية الجماهيرية التي كانت تطرح في فترة ما قبل السبعينات تهديدا ما للفئات الحاكمة، تجد نفسها الان أمام مفترق طرق خطير. فالحركة الشعبية العربية العامة قد تراجعت الى درجة كبيرة، والقوى التي كانت تعارك الرجعية على صعيد قومي تحولت في غالبيتها الى حليف لها، والوضع العالمي تغير بدرجة ملموسة، والجماهير في الداخل مبلبلة وموزعة في مشاكل تتعارض مع مصالحها، والدولة "المحدثة" انتقلت من الدفاع الى الهجوم، والتغيير كان سريعا الى درجة أن البرنامج القديم صار بحاجة الى اعادة صياغة جديدة، تاخذ المتغيرات الدولية والعربية والمحلية كاساس لفهم جديد ينطلق منه برنامج جديد قادر على تحقيق الاهداف الشعبية، التي صارت بحد ذاتها محلا للالتباس، بعد أن تبنت الدولة والطبقات المساندة جزءا منها في الظاهر، ذلك ليس بقصد حلها، لافراغها من مضمونها الشعبي، وفصلها عن نشاطات الجماهير العريضة.

في اطار هذا الاندراج الكبير على المستويين القومي والاقليمي، برزت ولا شك ظواهر مضادة للاتجاه العام ومتعارضة معه كالمقاومة الفلسطينية الشعبية والمنظمة. وبذلت جهود كبيرة هنا وهناك، لايقاف هذا الجرف الساقط، ولكن ذلك لا يغير من صحة تحليلنا للاتجاه العام للاحداث والتطورات. وانه لمعبر اشد تعبير أن تكون الضربات التي تلقتها المقاومة الفلسطينية من الوضع والقوى العربيين أشد هولا وأبعد حدا من تلك التي أنزلها بها العدو الصهيوني. وعلى كل حال، فان هذه الاتجاهات والقوى المضادة للتطور العام لا تزال تفتقر الى طابع عربي منظم، وتعاني من البيئة السياسية المعادية لها، التي أحاطتها بها قوى الثورة المضادة، كما لم تنجح حتى الان في بلورة برامج قادرة على استقطاب الحركة الشعبية، وتحويلها الى حركة شعبية عربية عامة خلال عملية جدلية متنامية ومتصاعدة. انها بالاحرى تبذل جهودها حتى الان لتتأقلم مع المعطيات الجديدة، علها، كما يظن قادتها، تتجاوز هذه المرحلة الصعبة. وهي في مناطق كثيرة تركز على التكتيك والمرونة في اطار الاحداث الجارية، بدل أن تترجم توجهها الاستراتيجي ترجمة برنامجية جديدة وفعالة، تكسبها مبدئية وصلابة اكبر، وتعيد اليها ولو شيئا يسيرا من المبادرة الضائعة، وتربط الجسور بينها وبين الجماهير، وفيما بينها كقوى متشابهة السياسات والمصالح والاهداف.

موقع الامبريالية من هذه التطورات

الامر الذى يلفت النظر في هذه التطورات التي نعيشها منذ عام ١٩٦٧، هو أنها شاملة تقريبا لسائر الانظمة السياسية العربية، باستثناء عدد قليل منها. واذا كانت كلمة "شاملة" تعني هنا اشراك الانظمة الفعال فيها، فان اثارها لم تقف عند حدود نظام، بل تركت ذيولها على كل بلد ونظام، مهما كان توجهه وطبيعة القوى التي تحكمه.

ولعل من مميزات هذا الوضع الذى نعيش في ظله الحقيقة التالية: فالامبريالية لم تنطلق في هجومها الجديد من أساليب وتصورات مسبقة معينة، بل رسمت لنفسها أهدافا محددة، وتركت يدها مفتوحة لاختيار الاساليب التي توصل أشكال الحكم والانظمة الممثلة الى تحقيق هذه الاهداف او تساعد على تحقيقها. من هنا قام تاكتيك الامبريالية على ركائز أساسية منها:

١) وضع سياسة تتضمن قلب التوازنات الداخلية الشعبية المعادية للامبريالية لصالح تيارات وقوى نمت في قلب الاوضاع القائمة (الصحراء في المغرب مثلا).

ولهذا فقد استعمل العنف باعلى درجاته ضد القوى القائدة والمتصدرة، وفتحت الابواب أمام احتمالات نهوض القوى الداخلية الاخرى. لقد توجه الخنق نحو القوى الطليعية، على أمل أن يعطي ذلك فرصة مناسبة لقوى جديدة تمثل مصالح

تنموية "رأسمالية" في قلب الانظمة القائمة.

٢) دق اسفين بين العالم العربي، وفي رأسه القوى المعادية للامبريالية، وبين المعسكر الاشتراكي، واخراج الاتحاد السوفياتي من المنطقة، لان ذلك سيسهل تحقيق الاهداف الغربية.

٣) التشدد تجاه مصر أساسا، ما دامت القوى المعادية للغرب في القيادة، والتساهل حيالها، بمجرد أن تبرز قوى جديدة بديلة، ثم التشدد تجاه الاطراف العربية المهزومة الاخرى، والتعامل معها من منظور تطورها الداخلي، الذى يجب أن يكون شبيها بالتطور المصرى.

٤) تصفية القوى السياسية الحزبية والشعبية المعادية للغرب في كل مكان، لان ذلك يسهل سقوط القوى الرسمية التي تجابه خططه.

٥) أخذ خصائص التطور السياسي والاجتماعي المتفاوت في العالم العربي بعين الاعتبار، ووضع خطط تاكتيكية تفصيلية حيال كل بلد عربي جوهرها ايصال التطور العربي المتفاوت الى نقاط مشتركة أو واحدة، تصلح بدورها أساسا لمرحلة جديدة في علاقات الامبريالية بالواقع السياسي العربي.

على أرضية هذه الاهداف، وبمساعدة تاكتيك شامل ومرن، جوهره ملاقاة أهداف الامبريالية مع موازين القوى الداخلية في العالم العربي ككل، وداخل كل بلد عربي على حدة، حدثت عملية واسعة ترتبت عليها تبدلات وتغيّرات أوصلت العالم العربي الى الوضع الذى وصفنا بسرعة بعض ملامحه في الصفحات السابقة، والذى قلنا أنه تميز بتطور أنماط متشابهة من الحكم وأساليبه على النطاق العربي العام في نطاق تعاون واسع بين الانظمة في سائر القضايا التي تمس الحركات الشعبية والثورية، وبتفكيك القاعدة الشعبية التي قدمت أساسا سياسيا لحركة التحرر في مرحلة ما بين الحرب العالمية الثانية وهزيمة ١٩٦٧، واستبدالها بقاعدة جديدة ترتبط مصالحها الداخلية بنشاط الدولة الاقتصادى بوجه عام، والخارجية بالسوق الرأسمالية العالمية، وبالقدرات الاقتصادية الضخمة التي حصلت عليها البلدان النفطية، التي احتلت مراكز القيادة بعد أفول نجم المراكز التحررية، وخاصة في مصر.

هذه التطورات ترافقت بنمو كبير لدور الدولة على حساب الحركة الشعبية، وبآليات للحكم اما على سد المنافذ أمام نمو شعبي جديد، أو على خلق أشكال زائفة من الاقنية السياسية القادرة على جر الحركة الشعبية الى متاهات تصب أخيرا في خدمة الوضع السائد، وباثارة العناصر والعوامل القادرة على تمزيق وحدة المجتمع، بحيث تفقد المصالح المشتركة للجماهير الشعبية دورها في توحيدها، أو تلعب هذا الدور في اطار أقنية ما قبل مجتمعية (عشائرية، قبلية، عرقية، طائفية، الخ...) تفرغ الطاقات الشعبية من مضمونها الثورى، وتحولها عن اتجاهها الاصلي.

التحـــولات علـــى مستـــوى الدولـــة

في هذا الوضع الجديد نمت داخل كل دولة صورة مركبة نرى بعض ملامحها فـــــي:

١) انقسمت الدولة الى دولتين، دولة سرية (دولة ظل) ودولة علنية. أما الدولة السرية، فقوامها ــ كما في المغرب مثلا ــ المخزن وعلى رأسه الملك القائد لجهاز امني وادارى تلتقي خيوطها جميعا عند الحاكم الاعلى، الذى أخذ في كل مكان اما صورة فرد طاغية أو صورة عصابة صغيرة.

هذه الدولة السرية هي التي تقرر السياسات وترسمها. وهي التي تتحكم بالعملية الاجتماعية، وتسخرها لمصلحتها، وهي التي تشرف بواسطة اجهزتها المختلفة وخاصة جهازها الامني، على سير تطبيق السياسات من قبل الدولة العلنية (حكومة، برلمان، بلدبات، الخ...)، التي تكون غالبا بلا حول ولا طول، الا بقدر ما تحسن وظيفتها المتجلية في تنفيذ ناجح لخطط الدولة السرية، وفي تقنيع وجود هذه الدولة، التي هي الدولة الحقيقية.

٢) بروز حاكم فرد أو عصابة صغيرة من الحكام الافراد، الذين هم المشرفين على أجهزة الدولة السرية، ومدبرين عامين لشؤون دولة الظل، أكثر مما هم مرتبطين بقضايا الشعب والوطن، ومعنيين بتجسيد المصلحة العامة لمجموع الشعب. هذا الحاكم، أو هذه العصابة لهم صفة رؤساء أجهزة أكبر من صفتهم كرؤساء دولة، ولهذا فانهم يقلصون بنية الدولة وعملها على مستوى بنية الاجهزة (العسكرية والامنية غالبا) وعملها. واذا كانت علاقاتهم بالمجتمع قائمة على صعيد ما فانما هو صعيد القمع المكثف والمتواصل للمجتمع من جهة، وصعيد نهبه الذى يؤمن حسن سير آلة الاجهزة من جهة أخرى. في دولة كهذه يتحول الحكم من تعبير وطني حيال الخارج، الى تعبير خارجي حيال الوطن، وترتبط مصالح الزمرة الحاكمة ارتباطا ايجابيا بالخارج (الامبريالي)، في حين تتقطع الروابط الايجابية مع الداخل الوطني، لتحل محلها روابط سلبية ذات طابع عدائي، يقوم على اعتبار أية نأمة تصدر عن الشعب أو أحد قطاعاته أو شرائحه أو فئاته، أو حتى عن مجموعة أفراد منه، عملا معاديا للدولة وللمجتمع، وموءامرة لا بد من قمعها بالدم والنار. كما يقوم على وعي جذرى لدى الشعب بان أى تماس مع الدولة مهما كان بسيطا، هو معركة حقيقية، لان هذه الدولة القائمة على الغاء السياسة وعالمها الاجتماعي، والمتحفزة لقمع أى تحرك مهما كان بعيدا عن السياسة، لا يمكن أن يكون للتعامل معها الا أحد شكلين: الخضوع او التمرد، وما دام الخضوع هو عدم القيام بأية نشاطات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، الخ.. خارج نشاط الدولة، فان التمرد يبدأ بأى شكل من أشكال هذه النشاطات.

٣) تمييع مفهوم الشعب مع مفهوم الدولة ووظيفتها. فالشعب لم يعد تلك

الكتل الجماهيرية العريضة الموزعة الى طبقات عاملة أو فقيرة أو حتى متوسطة، بل صار تلك القاعدة الاجتماعية الضيقة التي تساند الدولة القائمة بحكم مصالحها، مضافا اليها الجهاز بكل تفرعاته وأشكاله. ما دامت الدولة قد انقطعت عن أن تكون تعبيرا عن المجتمع، فان المجتمع بدوره يقلع عن أن يعتبر الدولة تعبيرا عنه. هكذا يحل "شعب الدولة" محل "شعب المجتمع". وشعب الدولة هو تلك الشرائح التي تستطيع الدولة جرها الى صفها عن طريق اعادة توزيع الدخل الوطني، أو تلك التي تكلف بتنفيذ أو تقرير سياسة الدولة الداخلية والخارجية. في رأس هذه الشرائح تأتي الكتل الكبيرة المجندة في الاجهزة الامنية أو زمر من العاملين في الحياة الاقتصادية والادارية. بهذه الصورة تصبح الدولة، وليس المجتمع، مركزا لفرز الشعب عن أعدائه. وتتحول القاعدة الجماهيرية العريضة، التي هي الاغلبية الساحقة، الى عدو للشعب، بينما تصير القلة المساندة للدولة هي الشعب، الذى تتخذ القرارات وترسم السياسات لصالحه، والذى تنظمه الدولة وتعبؤه من حولها، وتتيح له حرية الحركة "الاجتماعية".

٤) تمييع مفهوم الديموقراطية مع تبدل مفهوم الشعب. فالديموقراطية غدت كل اجراء تقوم به الدولة لتعزيز طابعها "الشعبي"، وكل عمل تقوم به لاحكام قبضتها على الشعب، ويمر عبر قنوات شكلية للتمثيل. في الديموقراطية التمثيلية يختار الشعب ممثلين عنه الى مختلف الهيئات، ينوبون عنه في مراقبة عمل الدولة أو الاشتراك في رسم هذه أو تلك من سياساتها. في هذه "الديموقراطية" الجديدة، تسمي الدولة ممثلين عن الشعب الذى ترغمه أجهزتها على اختيارهم، كي يحرم من امكانية مراقبة عملها، أو الاشتراك في رسم هذه أو تلك من سياساتها. ويكون هؤلاء الممثلون في الغالب من أوساط "شعب الدولة". فاذا حدث وكانت هناك قوى سياسية معارضة، فان مهمة الديموقراطية تصبح تزوير ارادة الشعب، كي ينجح ممثلوا "شعب الدولة" بدلا عن ممثليه.

هذه الديموقراطية، تقنّع بدورها وجود الدولة الرسمية، دولة الظل، التي تتحكم بها اما عن طريق الاطار السياسي العام، الذى ترسمه دولة الظل، بصورة غير مباشرة، أو عن طريق الأجهزة بصورة مباشرة. فينحصر عمل المؤسسات التمثيلية في الموافقة على خطط الدولة السرية وقراراتها، وعلى اسباغ طابع "جماعي" عليها. من هنا يتحول هذا "النشاط الديموقراطي" الى قيد على الجماهير، يغلق أمامها امكانات التحرك السياسي والاجتماعي، ويزوّر ارادتها، لان أجهزته ليست سوى ملحقات بأجهزة الدولة، وليست ناجمة عن اختيار حر وطوعي تقوم به الارادة الشعبية الحقيقية. فاذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصلاحيات المطلقة لاجهزة الدولة، والصلاحيات الضيقة لهذه المؤسسات التمثيلية، أدركنا أن الهامش الشكلي المتاح لها لا قيمة له في الواقع، لان وظيفتها هي اقرار ما هو مقرر سلفا، ولا سلطة لها حتى على تنفيذ ما تقرره. انها بهذا المعنى، ليست سوى محطة من محطات عمل أجهزة الدولة، الهدف منها تسهيل سير

عملها وليس مراقبتها أو كبح جموحها.

٥) في ظروف غياب، أو قمع الجمهور الشعبي المنظم، واحكام رقابة الدولة على المجتمع، تتحول هذه من آلة تسيير للمصالح العامة الى تحالف قطّاع طريق تجمعهم مصالحهم الخاصة، وتبرز بداخلها مراكز للقوى تضع نفسها فوق القانون والنظام والمصلحة العامة، وتطور آليات عمل جديدة وفق الهدف الذى تسعى اليه، ومواصفات النشاط الذى تقوم به، والقطاع الاجتماعي أو السياسي الذى تنشط بداخله. هكذا، يصبح لكل جهاز رئيس أو زعيم يشبه سلوكه وأسلوب تفكيره سلوك وتفكير زعيم البلاد، فتكون صلاحياته مطلقة لا تخضع لاية رقابة من تحت، ويتحول جهازه أو مؤسسته الى اقطاع شخصي له يفعل به ما شاء، اذا كان ذلك لا يتعارض تعارضا جذريا مع مصالح زعماء العصابات الاقوى في القطاعات والمؤسسات الاخرى. فيسقط مفهوم الدولة ودورها، وينهار النظام العام، وتصبح الجماهير فريسة لكل أنواع النهب والامتهان، وتتعرض لسائر ضروب الذل والقمع والافقار. في وضع كهذا تنهار قيم العمل والانتاج، ويتدهور الاقتصاد الوطني، ويسد أفق المستقبل في وجه الاجيال الصاعدة، وتشرع المشاكل الاجتماعية في كسب طابع جديد يمزق وحدة المجتمع، بدل أن يطورها، ويرسخ وجود الدولة بدل أن يهدده، وترتد الجماهير عن الهموم السياسية العامة الى هموم ذات طابع يومي عارض، أو ذات طابع اقتصادى عفوى، وتضيع اللحمة بين الطبقات والفئات المحرومة، في حين يرتع حزب الدولة (الامن، الشرطة، الخ...) في بحر من البحبوحة و"الديموقراطية"، تاركا للشعب العادى الخوف على لقمة الخبز وعلى المصير الشخصي وعلى المستقبل غير المضمون.

الدور التخريبي للدولة

ان دولة كهذه، تشبه مضخة تسقط ما ينتجه الشعب في الداخل، وقمعا يسكب في جوفها ما تتسوّله من الخارج، هي حالة نوعية خاصة في وضعنا المغربي، بشكل خاص والعربي بشكل عام، لفترة ما بعد الحرب العالمية. فهي، على سبيل المثال، تتحدث طوال الوقت عن التنمية ومصادرها وتراكم رؤوس أموالها وخططها، الخ... لكنها لم تحدث أى تبدل في بنية علاقاتها مع السوق الدولية كعلاقات تبعية، بالعكس لقد وطدتها الى أضعاف ما كانت عليه قبل عقد أو عقدين من السنين، ومع ذلك فانها لا تنقطع عن الكلام عن التنمية.

اما كيف تحدث التنمية فعلا فذلك أمر يدل عليه العجز التجارى الخارجي، ومديونية الدولة الداخلية، والتضخم النقدى الزاحف، وتدهور، ان لم نقل انهيار الزراعة عند الشعب، وتعاظم طابع الاقتصاد كاقتصاد أحادى المنتوج، وتزايد الهجرة من القرية الى المدينة، والفقر الذى يسحق جماهير واسعة من الناس، وبلغ درجة فظيعة

في كل قطاع، ووصل حتى الى صفوف الطبقة الوسطى والشرائح المرتفعة منها. ومع ذلك، فان هذه البنية الجلية للمجتمع، التي أساسها احتلال السلطة السياسية وليس العمل والانتاج، لم تنجم عن برامج تنموية قامت على قلب هياكل العلاقات الاجتماعية والطبقية لصالح مجتمع جديد، هو المجتمع الصناعي البورجوازى، بل نجمت ببساطة شديدة عن دخول علاقات رأسمالية ملجومة الى كل مكان من المجتمع، جاءت معها بالفعل التدميرى والتخريبي للرأسمالية، وتركت الجوانب الثورية والتقدمية منها، ومن هيمنة هذا النمط من الدولة التي تعتبر دولة نهب في الداخل وتسول في الخارج ولا تصلح الى اقامة أى مشروع تنموى كبير، والى حدوث تبدل في العلاقات الاجتماعية القديمة هنا أو هناك، تتحرر عن اثره جماهير من سلطة العمل الزراعي في الريف، فيقذف بها هذا الى المدن حيث لا تجد أمامها سوى أجهزة الدولة (الامن والجيش والادارة)، نظرا لعدم وجود تنمية صناعية تستطيع استيعابها وامتصاص طاقاتها. هذا النمط من التنمية هو أكبر دليل على أن المجتمع يضعف بقدر ما تقوى الدولة، وعلى أن جميع الاقنية الاجتماعية صارت مرتبة، بحيث تصب في النهاية في بحر الدولة. لكن هذا الانصباب في مستنقع الدولة سيفجرها، لانه يجر اليها التناقضات الاجتماعية والسياسية، مع الكتل التي تدخل في صفوفها، وهذا يعزز بدوره تدهورها وانهيار عملها وتعاظم حق المجتمع عليهـــــا.

في نمط تنمية كهذا، يرتفع الى أعلى عشرات الحكام كذئاب، وينزل الى أسفل ملايين البشر كغنم. على أن ارتباط الذئاب بالسوق الرأسمالية كبير الى درجة أن نمط استهلاكهم يعوضها عن خسارتها للمجتمع، الذى تنخفض قدرته الشرائية ويخرج أكثر فأكثر من عالم التبادل النقدى.

على أن دولة كهذه تتصف بأمر هام: فهي دولة شاملة. انها لا تبقى في العاصمة والمدن الكبرى، بل تمد جهازها الى كل مكان. لذلك سببان:

١) حتى تنهب المجتمع نهبا شاملا، يجب أن تكون موجودة في كل توصفاته.

٢) ولكي تقمعه قمعا شاملا، يجب أن تكون حاضرة في كل زواياه.

اذا كان النهب يوحد غالبية المجتمع الساحقة ضدها، فانها يجب أن تضطهد هذه الغالبية، واذا كان القمع يستنفر المجتمع، فيجب أن تكبته، حيث هو قائم فعلا، أى من قاعدته العريضة صعودا الى صفوف الشرائح العليا. وفي الحالتين يجب أن تكون سياستها شاملة، وأن يكون وجودها شاملا. فممارسة السياسة الشاملة تعني أن وجود الدولة هو وجود "اجتماعي"، يمتد الى سائر نقاط الرقعة الاجتماعية، ولكن ليس بوصفها رقعة للمجتمع، بل بوصفها رقعة للدولة فقط، هذه السياسة الشاملة تنزل الاذى بكل من يقيم تماسا معها من الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية. ولانها دولة شاملة وشمولية، فانها تطرح القضايا المعلقة بما يوطد تفوقها على مجتمعها، فتصير مسألة في أهمية المسالة الزراعية مثلا، عنصرا من عناصر نهب الزراعة، وليست أداة حل مشاكل

الفلاحين والشعب. وتتحول القضايا الوطنية المؤجلة الى قيد على الوطن، بدل أن تكون أداة من أدوات تحرره.

توظيف القضايا الوطنية ضد مصالح الشعب

لو أخذنا مثالا ساطعا على الطريقة التي تلعب بها المشاكل الوطنية ضد مصالح الشعب العليا، لكان مثال السياسة الملكية المغربية في الصحراء خير مثال، لانها لم تعالج كمشكلة وطنية، بل كمشكلة حكم جانبها الديماغوجي أكبر من جانبها التثويرى. واعتبرت من جهة أخرى، مناسبة لترتيب مجموعة معقدة من الصراعات مع البلدان المجاورة، فكانت بذلك اسفينا يدق بين شعبها الواحد، بدل أن تكون جسرا يعاد عليه طرح القضايا الهامة، التي لعبت جملة من الظروف في السابق دورا أساسيا في عدم طرحها، أو في طرحها بطريقة مغلوطة ومخربة (هذه التوجهات هي توجهات جميع الاطراف المشتبكة في نزاع الصحراء).

بادئ بدء، عندما كان هناك نهوض شعبي وثورى في منطقة المغرب، وكان وضع الملكية مقلقلا، طلب الحسن الثاني من الاستعماريين الاسبان عدم الانسحاب من الصحراء، ورجاهم البقاء فيها. وعندما طرح في أواسط السبعينات الموضوع مجددا، طرحه من منظور توطيد وضع الحكم بعد سلسلة من الانقلابات والانتفاضات الشعبية، وليس من منظار حل مشكلة وطنية، أى أنها اعتبرت أداة لتقوية مواقع الملكية والاقطاع المساند لها، وبابا تتسلل منه موازين القوى الغربية الجديدة بدل أن تطرح في اطار استراتيجية تحررية جوهرها التبعية للخارج، وبالتالي الاستناد الى برنامج تطويرى في الداخل يعتمد على أوسع قاعدة شعبية تحررية عريضة. والحقيقة أن هذا الطرح أفقد المسالة وجهها الوطني الاصيل الذى كان لها في فترة النهوض الشعبي التحررى، وحولها الى "قناة صرف" للتناقض الداخلي بين الشعب والحكم المستند الى الاقطاع. وبديهي أن التاكتيك الذى رسم لمعركة كهذه، العدو الاساسي فيها هو الشعب وليس الاستعمار والامبريالية، كان يعمل على تطويلها بدل حلها، وعلى تشعيبها بدل حصرها وحسمها. كما كان ولا يزال يقوم على دمجها في اطار السياسة الامبريالية، بدل انتزاعها من هذا الاطار، ولهذا بدأت المشكلة دولية، ولم تأخذ حتى الان طابعها الوطني الغالب.

اذا ما رجعنا الى التاريخ، وجدنا أن خطط القوى الخارجية كانت منذ هزيمة قرطاجنة على روما، تقوم على أسس قلما تغيرت، وان كان أصابها بعض التطوير، منها:

١) الاستيلاء على رؤوس الجسور على الشاطئ وتحويلها الى مراكز تحشد قادرة على قمع الداخل، والى مراكز نهب للداخل.

٢) ادخال وتوطيد سلطة الاقطاع في كل واجهة المغرب العربي الكبير.

٣) افتعال الاقتتال والتناقض بين مكونات المغرب العربي.

٤) ربط شرائح من المغرب بالمصالح الخارجية، اما عن طريق المركز الاجتماعي أو عن طريق لغة القوة الخارجية، أو عن طريق اعتناق دياناتها (وهذان يتيحان الدخول في جهاز ادارتها والتمتع بقسم من الامتيازات المتاحة لها).

باختصار، هذه الشروط والاسس المعتمدة على التجزئة السياسية والنظام الاقطاعي، والارتباط بالخارج الذى يصاحبه أكبر قدر من التناقض بين الوحدات السياسية في الداخل، لا يزال الاستعمار والامبريالية يعتمدها، مع بعض التطوير، الذى أصاب الدولة بشكل خاص. في شروط كهذه، تتحول أى مشكلة الى مادة متفجرة بين الكيانات السياسية، خاصة عندما تغيب الحركة الشعبية الواحدة، وتصبح عاملا من عوامل تقوية هذه الكيانات، خاصة حين تحل في اطار اللعب الخارجي، وتفصل عن مقوماتها الذاتية التي تجعلها عنصرا من عناصر تقوية الداخلي ضد الخارجي.

في هذا الاطار عملت الرجعية المغربية ولا تزال "لحل" مشكلة الصحراء، أى لتعقيد مشاكل المغرب العربي الكبير، ويزيد الامر سوءا أن هذه السياسة الرجعية فرضت نفسها حتى الان على القوى السياسية التي كانت تملك تصورا مغايرا لها، وتناضل وفق برنامج يختلف عنها. ومما يؤسف له أن القضية اختصرت ومسخت الى مستوى فظيع، انصب بأسره على المسألة التالية: الصحراء مغربية ويجب أن ندعم جهود الحكم لاسترجاعها. بينما المسألة هي في الحقيقة: الصحراء مغربية وعربية، ويجب أن نحول المعركة من أجل استردادها الى معركة لاضعاف الاقطاع وسلطته ولاسقاطها، وكل مشاكل المغرب العربي الكبير. ان أحدا لا يشك بأن الصحراء جزء من المغرب، ولكن الشكوك تدور حول تحول هذه القضية الوطنية الهامة من رافعة بأيدى قوى التغيير الى أداة بيد الحكم والاقطاع والقوى الامبريالية المساندة لهما في ذبح الشعب والحركة الوطنية.

انعكاسات قضية الصحراء في المغرب العربي

مرت السياسة التي مارسها الحكم المغربي في قضية الصحراء بثلاث مراحل:

– مرحلة أولى دولية، وضعت فيها أسس المشكلة بالاتفاق بين المخزن والقوى الخارجية.

– مرحلة ثانية داخلية، فرضت فيها الاستراتيجية الخارجية – المخزنية على القوى السياسية الداخلية، واستخدمت لترتيب أوضاع الحكم المتهالكة.

– مرحلة ثالثة لا نزال فيها، تعود المشكلة من جديد لتبرز في اطار الصراع الدولي والاستراتيجيات الخارجية، ولكن على أرضية داخلية المبادرة فيها بيد الحكم.

في المرحلة الثانية، كان المخزن يتحدث طوال الوقت عن مشكلة وطنية لا يمكن أن يقبل حلا لها الا في اطار الاندماج الوطني المغربي. والان، في هذه المرحلة

الجديدة، تطرح القضية مجددا كقضية لا بد أن تتضمن تسويات وحلولا وسطى، بحجة المتغيرات الدولية وموازين القوى الجديدة، وبرغم أن الدول الكبرى دخلت الى ساحة الصراع من باب الصحراء الذى يرى المخزن الان أنه باب لن يغلق الا بموافقة الخارج، أى أن الجانب الوطني من المشكلة صار محلا للعب السياسي، وللاخذ والعطاء.

يقتضي الانصاف والاخلاص للحقيقة أن نقول هنا، أن هذه السياسة ما كانت قابلة للتنفيذ بالطريقة التي نفذت بها لولا الدور السلبي الذى لعبه الطرح الانفصالي بمختلف مكوناته، الذى شكل خدمة كبيرة لصالح الملكية والاقطاع.

لقد كان على ما يسمى بالبوليزاريو، أن تعتبر نفسها جزءا من حركة الشعب المغربي المعارضة، وأن تطالب بالتالي بمغرب ديموقراطي، بدل أن تتلاعب بأخطار دولة كاراكوزية "اشتراكية – ديموقراطية" تفتقر لسائر المقومات التي تجعل من كيان سياسي كيانا سياسيا بالاصل. ان الجزائر دفعت ثمنا كبيرا لسياستها المغلوطة، وستدفع ثمنا أكبر ان هي واصلتها. ولا تزال الفرصة متاحة، وان كانت تتناقص بمرور كل يوم، لقلب المشكلة الى مشكلة نضالية مغربية عامة، ذات بعد عربي واضح، لا تربح منه الامبريالية الدولية أو الاقطاعية المغربية، بل تعيد طرح الاوراق من جديد لتصبح أساسا لفرز داخلي على نطاق المغرب العربي بأسره، ولاسترداد ثقل الاستراتيجية الثورية التي وضعنا خلالها اللبنات الاولى لحرية شعوبنا، وطردنا الاستعمار، والتي ستمكننا من طرد بقاياه والقوى التي حلت محله، وفي رأسها المخزن والاقطاع في المغرب، وتوحيد شعوبنا على أسس تحررية وتقدمية، تشكل مرتكزا من مرتكزات نهضة أمتنا العربية، وردا على الانهيار الحاصل في مختلف أقطارها. لقد آن لنا أن ندرك أن خطط الامبريالية متشعبة ومتعددة، وأن تمزيق الوطن العربي واثارة التناقضات بداخله، وتدبير الحروب بين أقطاره، هو الهدف الثابت للقوى الامبريالية وصنائعها، وان الرد لا يكون بالانجرار الى هذه الحروب والتمزقات من موقف اقليمي "تقدمي"، بل هو في وضع استراتيجية مضادة شاملة، تحشد من حولها الطاقات الشعبية في كل الاقطار، وتخوض معركتها موحدة على صعيد المغرب كله، كما تعرف متى تخوض هذه المعركة ومتى تتفاداها، متى تتقدم ومتى تتراجع، متى تقبل التحدى ومتى تتحاشاه. وغني عن القول، أن موقفا كهذا يتجاوز الانحياز لهذه القوة أو تلك، لانه قائم على الانحياز للشعب الواحد في الاقطار المختلفة، ويهرب من المكاسب الاقليمية الصغيرة والتافهة، لانه ينتظر في النهاية الحصاد الوافر الكبير، وأنه مؤسس على نموذج للعلاقة مع الشعب يختلف جذريا عن النموذج السائد في البلدان الرجعية، نموذج يستطيع في نفس الوقت اقناع الجماهير بتفوقه وتقدمه، ولا يعمل بنفس آليات الانظمة الرجعية، لكنه يتستر بجملة من الشعارات "التقدمية" التي لا يرى أحد أى انعكاس لها في الواقع الحي واليومي.

اننا نلح على ضرورة بداية كهذه، لان الاحداث تفتح عيوننا على اتساع دائرة التردى، وعلى تفجير الامبريالية بما تبقى من علاقات بين بلدان المغرب العربي،

وليس على حصر النزاعات وتحجيمها. واذا كان هناك من يظن أنه يستطيع بمجرد مرور الوقت التخلص من مشكلة كان موقفه فيها مؤسسا على الغلط، فانه سيجابه بعد حين مشكلة أخرى موقفه فيها مؤسس على غلط مماثل، وهكذا دواليك حتى نصل الى وضع لا يعرف كنهه الا الله.

ان ما حدث لمشكلة الصحراء يعطي صورة جد واضحة عن مستوى القوى التي انخرطت فيها: الامبريالية والرجعية والحركات الوطنية. ولا نريد أن نضيع وقتا طويلا في الحديث عن مستوى الحركات الوطنية وطريقتها في ادارة هذه المسالة، لان ذلك واضح لكل عين بصير...

وعلى كل حال، فان ما يهمنا من هذا التحليل هو دراسة الجوانب الخفية التي طرحت فيها قضية الصحراء المغربية، والاطار العام الذى وضعت فيه، وعن نمط الدولة بخصوصياته المتباينة من بلد لاخر. واذا كانت الدولة المغربية قد أضفت على نفسها طابعا "قوميا" من خلال اشتراكها الهزيل في حرب تشرين/أكتوبر، فانها حاولت أن تضفي على نفسها طابعا "وطنيا" من خلال مشكلة الصحراء. ومع أن الاحداث أثبتت أن عينها لم تكن على وحدة الوطن (سبتة ومليلية)، بل على ترسيخ وضعها الداخلي باثارة قضية كانت تجمدها عن قصد، فان الاخطاء التي ارتكبتها الحركة الوطنية قد ساعدتها على تحقيق هدفها الاساسي هذا. ومهما يكن من أمر، فان المخرج من الازمة الراهنة مرتبط بوعي الحركة الوطنية لسياساتها المغلوطة، وبايجاد بدائل لها لان النظام لا يعقل أن يبدل سياسة استفاد منها.

ما العمل في وضع كالذى نحن فيه عربيا ومحليا ودوليا

بادئ ذى بدء لا بد من الاقرار بأن الوضع الخاص بنا ما كان ليصل الى حيث هو، لو أننا عرفنا كيف نربط سياساتنا وتنظيمنا ووضعنا الداخلي العام في صلاته مع الاوضاع العربية والدولية. ان التطور الذى شهده العالم العربي، ومثل اطار الارتداد المحلي لكل نظام، كان سيفعل فعله فينا، ولكن ليس محتما أن يكون هذا الفعل بالاتجاه الذى حدث، وبالشدة التي حصلت. ان أساس العيب كامن فينا نحن، في وضعنا الذاتي وتفاعله مع محيطه الموضوعي، المحلي والعربي، ومن ثم الدولي. واذا كانت المراجعة مطلوبة الان، فانما هي مطلوبة في اتجاهين:

١) وعي نواقصنا الذاتية أولا، والاستعداد لاجراء مراجعة شاملة وموضوعية، نتجرد فيها عن الحساسيات والقضايا الصغيرة، ونبدى أكبر قدر ممكن من الاستعداد لنقد أنفسنا وما أنجزناه، والا تحولنا الى بطائين يؤمنون بجبرية لا ترد بـ"الموضوعي" متناسين أننا جزء منه.

٢) وعي التجربة الموضوعية التي عشناها، وكانت المبادرة فيها خارج أيدينا.

والاستعداد الحقيقي بأن نعيد التجربة، ولكن ليس على طريقة التكرار، بل على طريقة اعادة التأسيس. فالتاريخ ليس سوى عمليات اعادة تأسيس متصلة، تأخذ من الماضي أحسن ما فيه، لترسي حاضرا قادرا على الامتداد نحو المستقبل، دون أن يقف عند حدود نقل التجربة، وانما يتجاوزها، الى دمج التجربة المنقودة في سياق نظرى وعملي يستطيع الامساك مجددا بالمبادرة وتطويرها على كل الاصعدة، نحو اجراء التغيير المنشود، في ذاتنا وفي الظروف الموضوعية ذاتها.

في الظرف المشخص الذى نعيش فيه، نرى أن يتبلور هذا النشاط حول القضايا التاليـــــة:

١) الاتجاه الحاسم والجذرى نحو الجماهير الشعبية، بقصد اعادة احياء المجتمع، كمجتمع، سياسيا، وبلورة سياسة خاصة به مستقلة عن الاقطاع ومناقضة لها، حيث يجب أن تكون كذلك. ان الصورة التي عرضناها لاليات عمل الدولة لا تترك مجالا للشكل في أن هذه قد تحولت أكثر فأكثر الى مركز أساسي للحياة الاقتصادية وللحياة السياسية. فهي المتصرفة بالثروات والمالكة لقسم لا بأس به من وسائل الانتاج، وهي المشرفة على التراكم وعلى توزيع الدخل الوطني. هذا الوضع سيكون مقبولا في حالتيـــــن:

أ) لو كانت الدولة ممثلة لمصالح الشعب والمجتمع.

ب) لو كانت ثمة حركـة سياسية اجتماعية ناشطة قادرة على موازنة دور الدولة الاقتصادى والطبقي هذا.

ان السياسة التي تقوم على الاستيلاء على الدولة عن طريق الرضوخ لسياساتها والدخول في لعبة مصالحها، والتي تحني رأسها أكثر فأكثر أمام العواصف التي تهب من فوق، فهي قمينة بتحويل الاحزاب "السياسية" الى تجمعات مصالح لا شأن لها في حياة الشعب، وبتدمير الدور الشعبي المنشود، الذى تسعى الدولة بالاساس الى تدميره. وتترتب على سياسة كهذه وضعية لا تنقد ما يمكن انقاده، ريثما تمر الظروف الصعبة، بل سياسة تضيع ما يجب الحفاظ عليه وتطويره. الى ذلك، فان سياسة كهذه تعزز دور الدولة المحولة الى مركز للحياة السياسية بدل أن تضعفه، فتسد أفق الاحتمالات أمام الشعب، وتضعه في مركز حرج جوهره التسابق نحو خطب ود الدولة ورجالاتها، أو التخلي تماما عن أى نشاط سياسي أو عام. ان تأسيس الحركة السياسية الشعبية ضرورة لا بد منها، لان وجود، مجرد وجود، القوى السياسي بالمعنى الحقيقي للكلمة، صار مربوطا به. وحتى لا نخدع أنفسنا، فان أى حزب يفتقر الى قاعدة شعبية حقيقية، واعية ومقاتلة، لن يستطيع الوقوف بوجه "الدولة الحديثة" الراهنة، فكيف سيستطيع بالاحرى قيادة المجتمع والانتقال الى الهجوم المضاد؟.. هذه المسألة، مسألة مجابهة الدولة السائدة والطبقات المساندة لها بأوسع الجماهير الشعبية، لا يجوز أن تغلت من وعينا لحظة واحدة، اذا كنا نريد ممارسة السياسة الثورية بمعناها الحقيقي، أى بوصفها تعبيرا

عن مصالح مجتمع معين، وجماهيريه المنتجة والمضطهدة، حيال أية قوة تحول دون وصوله الى مصالحه. والحقيقة أن ما حل بالاحزاب السياسية العربية عموما لم يكن سببه تناقص حجمها أو تزايده، ولا علاقتها بالدولة أساسا، بل كمن سببه دوما في علاقاتها مع الجماهير الشعبية التي أدى انقطاعها عنها الى تقليصها حينا والى وقوعها في اغراء مسايرة سياسة الدولة في أغلب الاحيان. وهذا ما أبعدها عن الشعب، ودفعها بالتالي الى حلقة مفرغة دفعتها الى الدوران أكثر فأكثر في فلك القوة السائدة، ألا وهي الدولة السائدة، التي وصفنا بعض ملامحها الراهنة.

طريـــق واحـــدة للمعالجـــة

ان تمركز الحياة الاقتصادية في يد الدولة والطبقات المساندة لها، وامساكها بالمبادرة السياسية يضعنا أمام حالة جديدة يجب أن نقر بخصائصها النوعية، وأن نعالجها كحالة نوعية. وفي تقديرنا أنه لا بد من رد الاعتبار للشعب البسيط، الذى أثبت طوال تاريخنا المعاصر أنه يملك احساسا سياسيا صحيحا وسليما، وأنه يعرف تماما كيف يميز بين القمح والزؤان. لكن رد الاعتبار هذا، لن يتم الا عبر طريق واحدة: هي أن يرد الشعب لنا اعتبارنا كقوى سياسية فاعلة وقادرة، فنقلع عن أن نكون تكوينات كمية تعتبر نفسها أرقى من الشعب وأدنى من الدولة، فتنظر بازدراء الى تحت وبخشوع واحترام الى فوق. ان طريقنا الى فوق يجب أن يمر عبر تحت، وكل طريق لا تمر من تحت، من عند الشعب، هي طريق الى الدرك الاسفل، حتى لو كان الحزب، مطلق حزب في السلطة.

التوجه الحاسم والجذرى نحو القضايا المرتبطة ببنية المجتمع من جهة، وبطابع وعمل الدولة من جهة أخرى. النوع الاول من القضايا، يجب أن يركز على التعاطي مع المجتمع بوصفه كيان موحد المصالح في مواجهة الدولة والتحديات التي تجابهه، وبوصفه من ثم، مصالح فئوية. ذلك لا يعني بالطبع تجاهل المصالح الطبقية الخاصة بكل طبقة، لكن المصيبة ستكون تامة، اذا ما توقفنا عند الحدود التي تفصل مصالح الطبقات عن بعضها، ولم نعرف كيف نبرز ما هو مشترك بينها. وعلى كل حال، اذا كانت المرحلة الماضية قد شهدت سياسات تقوم على مجابهة المصلحة الشعبية بمصالح طبقات وفئات وشرائح "حاكمة"، فان هذه المرحلة يجب أن تبرز التعارض بين مصلحة غالبية المجتمع ومصالح الدولة والفئات المساندة لها والداعية لسياساتها. هذا التطور يحتمه الدور الجديد الذى أخذت تحتله الدولة منذ قرابة عقد من السنين، والذى أعطاها استقلالا ذاتيا نسبيا عن مصالح الطبقات المساندة لها، ووضعها بالتالي على رأس القوى التي تخوض الصراع ضد القوى الشعبية. مع تأكيدنا على هذه النقطة النابعة من الوضع الحالي ومستجداته. نرى أن نقطة الضعف الاساسية التي تواجهها

دولة الاقطاع هي علاقتها مع غالبية الشعب، وتعارض مصالحها بالاساس مع مصالح الاغلبية الجماهيرية. ان هذا الجانب الاساسي الذى يجعل الدولة الجبارة ضعيفة البنية سياسيا، ويحولها الى القمع بصورة متزايدة، ويسحب من أيديها الاوراق السياسية القادرة على اقناع الشعب بالخضوع، يجب أن يكون محل اهتمام خاص من جانبنا. والحقيقة التي لا بد من ايجاد معالجة جدية لها هي أن المجتمع لن يجد طريقه مرة أخرى الى عالم السياسة، اذا لم نقدم له صعيدا من الوعي والممارسة يقنعه مرة أخرى بقدرته على مجابهة عالم الدولة، وهذا يقتضي ما يلي:

١) دراسة التجارب المماثلة لتجربتنا، وبصورة خاصة، تجربة جديدة وهامة هي التجربة الايرانية.

٢) متابعة النضالات العفوية التي تقوم بها الجماهير، وتحويلها الى نضال عام موحد له بعد اجتماعي كامل، ذو طابع سياسي واع ومنظم.

٣) تحويل الحزب السياسي عن الوضع الراهن الى وضع آخر يجعله أداة واطارا نضاليا سليما.

٤) تقديم برنامج عمل جوهره وقف التردى الذى دفع الشعب والوطن اليه دفعا، والانطلاق في وحدة أولى من نضالات صغيرة ومتفرقة، يجب أن نعرف كيف نصبها فيما بعد في تيار نضالي عريض وجارف. هذا البرنامج يجب أن يشخص الوضع القائم تشخيصا صحيحا وصريحا، وأن يتصور احتمالات التطور الممكن، وأن يحسب لكل منها حسابه العلمي المقنع. كما يجب أن يقدم عالما سياسيا متعارضا مع العالم الذى تقدمه الدولة، وأن يكون مثله عالما شاملا ومنظما، فنقلع عن سياسة ردود الافعال، أو سياسة الاحاطة الجزئية بهذه القضايا الجزئية أو تلك، وننتقل الى وضع تصورنا الشامل أمام الشعب في مواجهة تصور الدولة لسائر القضايا، بدءا من القضايا الاجتماعية والمطلبية الصغيرة، وحتى مسألة النظام البديل والاطوار الانتقالية التي يحتمل أن يمر بها وطننا من الحالة الراهنة الى الوضع البديل، على أن نحدد طابع ودور كل قوة اجتماعية في سيرورة نضالية كهذه، ونعرف مصالحها بدقة ووضوح، ونقول للشعب الحقيقة حول ما قد يجابهه من صعوبات ومتاعب، لان طريقه وطريقنا لن يكونا مفروشين بالورود، بل محفوفين بالمخاطر والتضحيات.

٥) التركيز فيما يخص المجتمع، على قضاياه، والتركيز فيما يخص الدولة، على مسألة الديموقراطية، على أن نفهمها كشيء يتجاوز التمثيل والانتخاب واللعب التزويرى الذى تمارسه الاجهزة الرسمية. ان قضايا المجتمع بالدرجة الاولى، قضايا افقار الجماهير العريضة ونهبها المنظم، وتشتيتها وتضييعها، قضايا تدمير الزراعة وتجويع قسم كبير من الفلاحين، وتخريب الانتاج الصناعي، وضرب الاشكال النضالية التي تتيح للعمال حرية نسبية من الحركة، حتى المطلبية. وهي قضايا التبعية المتعاظمة للخارج، الناجمة عن خراب الزراعة وجمود التنمية الصناعية، وارتهان ثروات الوطن

لدى الشركات والقوى الخارجية التي تنهب مستقبل أولادنا وأحفادنا. وهي أيضا قضايا التعليم والصحة والسكن والطعام، وقضايا الحرية الشخصية والمساواة أمام القوانين، الخ... في حين نرى في الديموقراطية وسيلة لتغيير طابع الدولة وبنيتها ووضعها كدولة في مجابهة الوعي الشعبي. وهذه عملية طويلة، لان استرداد الشعب لذاته سياسيا ليس مسألة ارادة، وانما هي سيرورة موضوعية أيضا يجب أن نعرف مفاتيحها وأقنيتها وشعاراتها.

هذا الضعف البنيوى للدولة، الذى يتجلى في خروج الشعب من عالمها السياسي، لن يكون قاتلا لها، اذا لم ندخل الشعب في عالمنا السياسي. لكن هذا الدخول مشروط بجملة اعتبارات، في رأسها تقديم برنامج شامل ومقنع، يتأقلم على حالة العداء الشعبي للدولة القائمة وللمصالح المساندة لها، ويأخذ بالاعتبار الوضع الجديد، الذى تجابه فيه الاغلبية الشعبية المضطهدة، الدولة كممثلة لمصالح قلة، ولكنها منظمة أحسن تنظيم، في حين لا تزال هذه الاغلبية مشتتة وعفوية. ويزيد من الحاح هذه المهمة أن خروج الشعب من عالم الدولة السياسي يهدد بتحوله الى ألعوبة في يد قوى مغامرة من كل الاصناف، والى نشاطات ربما ألحقت الضرر بروحه الكفاحية المتجددة، التي تتجلى في تفاصيل وجزئيات كثيرة يجب أن نحولها الى تيار عريض وجارف، بالاتجاه الصحيح.

٦) آخذين بعين الاعتبار تطورات الوضع العربي في العقد الاخير، فان التطورات التي شهدتها أحزابنا السياسية كانت على العموم في عكس الاتجاه الذى يجب أن تسير فيه. ان سقوط حركة التحرر الكبيرة التي عشنا معها بعد الحرب العالمية الثانية، وانهيار مركزها المصرى، كان يطرح علينا تحديات منها:

أ) استمرار مهمة التحرر على الصعيدين القومي والوطني (والوطني اساسا)، ولكن في ظل الظروف الجديدة الصعبة التي وحدت قوى الردة العربية قوميا ووطنيا، والاستمرار يعني أول ما يعنيه التمسك بالاهداف العامة، وترجمتها في الخط السياسي المنظم، ترجمة جديدة، فيها حد أعلى من الثبات المبدئي، وحد أعلى من الاستقرار التاكتيكي المرتبط بالمرونة، ولكن الارضية العامة لهذا التاكتيك كان يجب أن تتغير بهدف الحفاظ على المواقع الذاتية من جهة، وامتصاص التراجع العام على الصعيد الشعبي من جهة أخرى، بحيث يستقطب الوضع الذاتي التراجع الموضوعي، ويقدم له آفاقا وامكانات نضالية جديدة.

ب) التأقلم مع حالة التراجع. وهذا التأقلم قد يأخذ شكل الدفاع عن الذات، وقد يأخذ شكل تبنّ للخط المطروح (خط الدولة أساسا) ومعارضة من داخله، حتى يأخذ شكل الانهيار والتقهقر أمامه. وقد أخذ التأقلم في هذه الابعاد الثلاثة، وأحدث وضعا مأساويا في الحركة الوطنية والقومية. ولا بد من القول أن المهمة الاساسية، مهمة تجاوز التدهور عن يساره وبواسطة تجديد الصلات مع الشعب لم تنجز. الذى أنجز

كان الابتعاد عن هذا الخط، وبالتالي التأقلم مع نزوع يميني ورجعي متصاعد، والتراجع عن مواقع يسارية وتقدمية سابقة، وتقطع الصلات التي كانت قائمة مع الشعب، واحلال صلات خفية أو علنية مع الدولة وسياستها محلها. ان حصاد سياسة كهذه كان الصورة التي رسماناها، سواء للدولة أم للقوى السياسية. وسيستمر هذا الحصاد المسموم ما لم نفتح أعيننا على تجربتنا، وعلى التجربة العربية عموما. والحقيقة أن الوقت قد حان، مع علامات تفسخ الدول البادية في كل مكان، ومع التحديات التي تجابه كل وطن عربي للعودة عن السياسة الراهنة، ولوضع سياسة أخرى بديلة لها. لكن ذلك يقتضي تجديد ذاتنا ودورنا، والنظر في قضية نراها شديدة الاهمية، الا وهي قضية النمط التنظيمي الذى يجب أن يتخذه الحزب في المرحلة اللاحقة، بعد أن أثبت النمط السابق عجزه في طور النهوض عن احداث التغيير، وعجزه في طور التدهور عن ايقافه. يجب أن نسأل أنفسنا: هل الحزب الذى أقمناه هو بشكله التاريخي المعروف، أداة فعالة لقيادة النهوض بعد وضع مستلزماته، أم أن العيوب اللصيقة بنمط هذا الحزب، ستكون في المرحلة المقبلة عقبة بدورها أمام الحزب والشعب في آن واحد؟ كما يجب أن نطرح على أنفسنا السؤال التالي: هل تكفي النماذج النظرية المنقولة عن مجتمعات أخرى لاحداث هذا التبديل المطلوب، بعد أن عجزت في الطور السابق والحالي عن منع التدهور الحاصل؟ ان عملنا يجب أن يكون شاملا في هاتين النقطتين، وأن ينطلق من نقد ذاتنا قبل كل شيء، لان الاداة النضالية هي عنصر من عناصر النجاح أو عامل من عوامل الفشل. ولا يمكن تحقيق نضال ناجح بأداة فاشلة، كما يصعب للاداة المناسبة أن تكون بحد ذاتها سببا في الفشل. والمراجعة للظرف الموضوعي لا يجوز أن تتوقف أمام الشرط الذاتي، بل يجب أن تبدأ به، سيما وأن "الحركة الشعبية" أخذت تتجاوز القوى القائمة، أو تحدث خارجها. واذا كان للمراجعة من هدف، فانما هو التالـــــي:

ـ نقد تجربة الماضي.

ـ ـ نقد سياسة التأقلم.

ـ وضع خطة سياسية شاملة، تبدأ بالتجارب المنقودة ولا تنتهي عند حد رسم خارطة للاحتمالات وامكانات العمل في شروط لا نسيطر نحن وحدنا عليها.

ـ احتلال رؤوس جسور شعبية نحولها الى ميدان معركة لاحقا، ولكن من ضمن خطة سياسية شاملة بالاساس، تنمو تاكتيكاتها وشعاراتها مع توسع رؤوس الجسور وتحولها الى أرض معركة.

ونحن نعي تمام الوعي بأن عملا بهذا الشمول لا يمكن أن يكون من صنع فرد أو حزب لوحده، بل هو من صنع كل القوى الراغبة فيه والمدركة لضرورته، ومن صنع النضالات الشعبية، ولهذا فانه عمل يتسم بأكبر قدر ممكن من الثورية والروح الديموقراطية والانفتاح على الاخرين وعلى الجماهير. ان العمل العصبوى قد ينقذ

حزبا، لكن ما ينقذ الوطن هو العمل الشعبي الذى تقوم به الجماهير بقيادة قواها الطليعية المنظمة.

٧) يجب أن نقر بوجود تفاوت في علاقة القطاعات الشعبية المختلفة بالسياسة الراهنة ووضعها. ونرى أن أكثر هذه القطاعات تذمرا من الحالة السائدة هي قطاعات الطلاب والمحامين والمعلمين وأساتذة الجامعات والمهندسين والاطباء، وأساسا العمال والموظفون الصغار والمتوسطون، ثم قطاعات من الشرائح العليا المتضررة بالانفتاح على الخارج وبالنهب غير المحدود في الداخل. أما الفلاحون، فان وضعهم يتطور بسرعة، لكنهم ليسوا قطاعا اجتماعيا متحركا بعد. هذا الواقع يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في رسم خطط السياسة العملية التي تساعدنا على الخروج في مرحلة أولى من وضع الاختناق السياسي الحالي، أى أن باب النشاطات الديموقراطية والمطلبية يجب أن يفتح على مصراعيه، سيما وأن قواه على قدر لا بأس به من الجاهزية السياسية والنضالية. وبالاجمال نريد أن نلفت النظر من هذا الكلام الى ضرورة وضع خطة نضالية متدرجة تأخذ الحالة القائمة بعين الاعتبار.

٨) علينا أن ندرك أن الامبريالية ككل تدعم التطورات التي حصلت على صعيد الدولة في العقد الاخير، وأن تناقضاتها محكومة باستمرار هذا النمط من الدولة، فان فكرت بتغييره، فانما تفعل ذلك لاجل نمط آخر يخلو من ثغراته وعيوبه ونقاط ضعفه. ان اللعب بتناقضات الامبريالية لا يجوز لهذا السبب أن يكون بالنسبة لنا بابا لتضييع الهدف وتمييع حدود الصراع.

فالامبريالية، باتجاهاتها ومصالحها المتضاربة، لن تقف مع نضال شعبي ضد نظام دولة كهذا. والوهم الذى قد يراودنا حول صراعات الامبريالية قد يكون قاتلا، اذا لم نربطه بنهوض الحركة الشعبية. فهذا النهوض وحده كفيل بتحويل هذه التناقضات الى عنصر من عناصر التغيير. أما في الوضع الحالي، فان الامبريالية وأجنحتها قد تتصارع، ولكن ضمن اطار مضبوط ومقنن، هدفه خنق الحركة الشعبية وليس فتح الباب لنموهـــا.

ان الوطن العربي يغلي، وطننا يغلي أيضا. وفي يدنا أن تقصر آلام الشعب أو تطـــــول..

كمال الشامي
مناضل عربي من القطر السورى

★

الطب والامبريالية في المغرب

ينظم الطب في ظل الرأسمالية لزيادة تراكم راس المال. وعلى الرغم من خرافة الليبرالية، فان هذا الطب لا يخدم الصحة كغاية في حد ذاتها، بل يسبب الطب الرأسمالي أحيانا المرض أو الموت، كما في حرب الجراثيم والسيطرة على الافكار والتعذيب والطب العسكرى، وأحيانا أخرى لا يقدم الطب أى شيء للصحة، كما هو الحال بالنسبة للخدمات الطبية في أغلب المناطق الريفية بالعالم الثالث، وأحيانا يحسّن الصحة ولكن بمعنى ضيق، أى بما يكفي للمحافظة على قوة العمال من أجل انتزاع أقصى الارباح.

ان متطلبات التراكم الرأسمالي تستلزم من الطب أن يتكيف مع أنواع متعددة من الظروف السياسية والاجتماعية. فالخدمات الطبية تأخذ أشكالا مختلفة، أو حتى متعارضة، وذلك حسب المنطقة، والطبقة، والمرحلة التاريخية. ان العالم الثالث يشكل أكبر الادلة على أن الطب مؤسسة رأسمالية، فالاطباء غالبا ما يعملون كوكلاء للدعاية والتجسس، بينما يوفر النظام الطبي الرقابة الاجتماعية ويولد قوة عمل تلائم احتياجات الرأسمال.

والمغرب مثال جيد في هذا الشأن، فقد استخدمت القوى الامبراطورية المتنافسة، أثناء الزحف الاستعمارى في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، الاطباء بشكل مكثف، كديبلوماسيين، وجواسيس، ووكلاء لكافة الاغراض، وذلك من أجل التغلغل داخل المجتمع المغربي. واستخدم الفرنسيون، بعد الاحتلال، الاطباء لتهدئة

الاوضاع والتجسس والدعاية. واذا كان النظام الطبي قد حسن من صحة المغاربة، فانما فعل ذلك من أجل توفير قوة عمل يمكن استغلالها من طرف الرأسمال الاستعماري. ولم يتغير تركيب وتطور هذا النظام الطبي بشكل أساسي عندما استقل المغرب، فهو ما يزال يخضع لقوانين التراكم الرأسمالي، ويعكس الاستمرارية السياسية والاجتماعية للاستعمار الجديد بالمغـــرب.

أولا: المرحلـــة السابقـــة للاستعمـــار:

الاطبـــاء كوكـــلاء للتغلغـــل الاستعمـــاري

برهن الاطباء على نجاحهم كوكلاء للتغلغل الاستعماري في المغرب، اذ أن الاطباء الذين كثيرا ما عملوا في وزارات الحربية والخارجية وأجهزة الاستخبارات، أخضعوا مهارتهم المهنية لاغراضهم السياسية، ممهدين بحماس الطريق للاستعمار.

وقد حقق أطباء الفترة السابقة للاستعمار عددا قليلا من حالات الشفاء المدهشة، لكنهم لم يرفعوا المستوى الصحي العام في المغرب، ذلك لان الرأسمال الاوروبي لم يستطع بعد أن يستحوذ على قوة عمل المغاربة. كان التراكم البدائي مسيطرا على جدول عمل رأس المال فارضا الملكية الخاصة والعمل المأجور كقاعدة. وكان عليه أن يقوم بمراقبة الدولة المغربية لتحقيق ذلك. وقد استخدم الاطباء في العمل السياسي لتهيئ الوضع للاستيلاء الاستعماري، وقاموا ببعض الرعاية الطبية لتغذية نواياهـــم الحقيقيـــة.

الاطبـــاء الديبلوماسيـــون

عندما تقدم الطب الاوروبي على الطب المغربي، بدأ السلاطين يستدعون الاطباء الاوروبيين لمعالجتهم في بلاطهم، وغالبا ما كانت تتم الدعوات عن طريق الديبلوماسيين الاوروبيين مباشرة. وعندما تنبهت دواوين الوزارات الاوروبية الى ذلك، أسرعت بتكليف الاطباء بمهام ديبلوماسية. وزيادة على ذلك، فقد أصبحت فرنسا وبريطانيا، القوتان الاستعماريتان الكبيرتان، ترسلان المبعوثين الطبيين كل خمس سنوات تقريبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد تسارعت الخطى عندما وضع الاستيلاء الاستعماري على جدول العمل الديبلوماسي.

كانت الشخصية الرئيسية في هذه المرحلة من الديبلوماسية الطبية، رجل فرنسي هو "فيرناند لينياريس"، الذي أقام في المغرب ما بين ١٨٧٧ و١٩٠٢، على عكس سابقيه ممن كانت فترة بعثتهم وجيزة. كان انجازه الكبير هو تقديم نفسه كصديق

وموءتمن للحسن الاول، وحظي أيضا بثقة رئيس الديوان، الصدر الاعظم "با أحمد"، الذي استولى على الحكم بعد وفاة الحسن الاول.

دخل "لينياريس" المغرب بصحبة البعثة العسكرية الفرنسية. وبعد أكثر من سنة واحدة بقليل، شق طريقه الى البلاط عندما أشفى احدى زوجات العائلة المالكة. وسرعان ما حصل على دار في فاس قلما يسمح للاوروبيين العيش فيها. وبعد ذلك، بدأ الجانب الفعال من عمله، ففي الوقت الذي كان يعالج فيه المرضى بقدر ما تتطلبه الديبلوماسية، حصل على مكانة مرموقة لدى السلطان ودائرة البلاط، وساهم بمهارة في دسائس البلاط، وحسن بصورة عامة موقع الديبلوماسية الفرنسية.

تفوق "لينياريس" بمناوراته على الوكيل البريطاني الرئيسي الجندي المغامر "هاري ماكلين". لقد أثبتت فنون الطب أنها أكثر نفعا من العلوم العسكرية! وصف الوزير الفرنسي في طنجة، "سانت رينيه تايندييه"، دور "لينياريس بما يلي: "أصبح للوزراء الفرنسيين وسيط شبه رسمي لذوي مولاي الحسن ووزرائه لم يسبق لهم أن حلموا به: عينان تريان بوضوح، وقلم يسجل الاحداث، وكلمة تنطق برقة، ومنفذ مخلص لكل التعليمـــات".

واعترف وزير آخر في طنجة، وهو الكونت "سانت أولير" بما يلي: "ان هذا الدور (دور الطبيب) هو حسب مفهومي، سياسي أكثر مما هو انساني بكثير... وجدت في الدكتور "لينياريس" وكيلا ثمينا للارتباط بالمخزن، قادرا على تحييد التأثيرات المنافسة، ومعبدا الطريق لما يسمى بـ"التغلغل السلمي في المغرب".

ولا تدع مراسلات "لينياريس" الديبلوماسية الغزيرة، والمحفوظة لدى الارشيف الحربي الفرنسي، مجالا للشك، في أن الطب كان خاضعا لمهمته الاولى كديبلوماسي في الطليعة الاستعمارية الفرنسية وأداة لها. واعترف البريطانيون أيضا بقيمة "لينياريس" وفضله، فقدموا الطبيب "أغبرت فردن" لتمثيل الديبلوماسية البريطانية لدى البلاط في فاس. ومع أنه لم يكن ناجحا أبدا مثل "لينياريس" في الفوز بحظوة السلطان أو رئيس الديوان القوي، الا أنه وصل الى مواقع حرمت على العديدين سابقا، وأصبح رجل الارتباط الرئيسي بين البلاط والوزير البريطاني في طنجة.

الاطبـــاء المبشـــرون الدينيـــون

عندما تطلب التغلغل الاوروبي المتزايد، عملا يتعدى حدود البلاط والديبلوماسية، وعندما أصبح التجسس والدعاية بين جمهور السكان ضروريين، تسلم البريطانيون الزمام، فكانت جمعياتهم التبشيرية هي السباقة للقيام بعمل جماهيري منهجـــي.

لقد اضطرت هاته الجمعيات على اخفاء نشاطات المبشرين بسبب عداء

المسلمين المعروف للتبشير المسيحي، واختارت الطب كمصدر للاغراء، وجند غالبية المبشرين في المغرب اما من الاطباء المتمرسين أو من الذين حصلوا على تدريب طبي قبل ارسالهم الى ميدان العمل.

واذا كانت بداية هذا العمل التبشيرى متواضعة، فانه قد نما بسرعة، حوالي عام ١٨٨٥. فبعد عشر سنوات كانت هناك ست جمعيات تبشيرية، تضم حوالي خمسة وسبعين مبشرا. وقد بدأ واحد من أوائل المبشرين الذين وصلوا الى المغرب، وهو الدكتور "تشر تشر" عمله في طنجة، حيث أقام المقرات العامة لبعثة شمال افريقيا، وساعد على توجيه المجندين التبشيريين الجدد. وبعد أن قضى سبع سنوات في طنجة، أقام في فاس مركزا تبشيريا متقدما. أما الدكتور "روبرت كير"، وهو من الذين وصلوا مبكرا أيضا، فقد جمع بين عمله التبشيرى والدعاية النشيطة للتوسع الامبراطورى بين المستمعين اليه في البيوت، وكان يخبر قراءه في البلد الام بأن الطب مفيد حيث انه "يفتح العديد من الابواب الموصدة بوجه الاخريـن".

تمركز أغلب العمل التبشيرى في العيادات الطبية ـ التبشيرية الصغيرة المقامة في المدن الكبرى حيث يتجمع السكان المحليون من أجل العلاج الطبي، ولكن ينبغي عليهم أولا أن يستسلموا لارث ديني روحي. وكمثال، فقد رتبت احدى الجمعيات الامر كالتالي: عندما يدخل الناس العيادة، يجلسون في أحد جوانب الغرفة الرئيسية. وبعد أن يستمعوا الى قراءة الانجيل، يمكنهم أن ينتقلوا الى الجانب الاخر حيث يجرى الفحص الطبي. وقد وصفت الصحيفة التبشيرية البريطانية "الزّبير" الطب "كوسيلة لاجتذاب السكان البالغين وحملهم على الاستماع الى الانجيل"، وحسب رأيها، فان للطب ميزة أخرى، اذ أنه يجتذب المتبرعين بالمال في البلد الام، الذين يفضلون الانسانية الطبية على الاقناع الديني.

زار المبشرون الطبيون أيضا التجمعات الريفية المجاورة، وحاول بعضهم الاقامة الدائمة في بعض المناطق. ان هذا الاندفاع نحو الريف، جاء نتيجة لاستراتيجية مدروسة بخصوص شمال افريقيا، فالشعوب التي تتكلم البربرية كانت تعتبر عرقيا وثقافيا أكثر تقبلا للنفوذ الاوروبـي. وهكذا، فقد ترجم بعض المبشرين المتحمسين نصوصا انجيلية الى عدة لهجات بربرية، آملين أن ينقلب البعض منهم على الاسلام. ولكنه ثبت أن التغلغل في الريف كان خطيرا وصعبا في آن واحد، اذ أن البربر لم يلتفوا حول الانجيل، مما أدى الى انحصار النشاط التبشيرى في المناطق الريفية. وبالرغم من أن عدد المنقلبين عن دينهم كان ضئيلا وسط سكان المدن، فان ذلك لم يمنع من النمو السريع للنشاطات التبشيرية، ذلك لان التجربتين الحضرية والريفية، منحتا للمبشرين فرصة غنية لدراسة الظروف الاجتماعية والاتجاه السياسي للسكان، وتمكنت الديبلوماسية البريطانية من الاستفادة من المقالات المفصلة والتقارير المرسلة الى المقرات التبشيرية المركزية بلنـدن.

الاطبـــاء وكـــلاء الاجهـــزة الاجنبيـــة

دفع تأثير المبشرين الطبين البريطانيين الدواوين الوزارية الاوروبية الى ارسال الاطباء المعتمدين من الدولة الى المغرب. فسرعان ما شاركت فرنسا وألمانيا واسبانيا وانجلترا، في مطلع القرن العشرين، في عملية ارسال الاطباء العسكريين على سبيل الاعارة لوزارات الخارجية، وقد كلف هؤلاء الاطباء بتجميع المعلومات والتآمر مع الشخصيات الكبرى المحلية لتهيئة السكان للاحتلال الاستعمارى. فأسست فرنسا أوسع البرامج لما سمي بـ"شؤون المبشرين الاجانب". وهكذا، وصل المبعوثون الطبيون الاوائل الى المغرب في نهاية سنة ١٩٠٤، وهي السنة التي بسطت فيها فرنسا يدها على خزانة الدولة المغربية. وقد تصاعد عدد المبعوثين الطبيين بعد امضاء معاهدة الجزيرة الخضراء سنة ١٩٠٦، والتي سمحت لوكلاء أية حكومة أوروبية بالدخول الى المغرب.

وصل أشهر المبشرين على صعيد السياسة الخارجية، الدكتور "اميل موشام" الى محل عمله في مراكش خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٠٥. وقد كانت مراكش مقر عبد الحفيظ الاخ المنافس للسلطان، كما كانت مركز عائلة الكلاوى القوية النفوذ. أقام "موشام" في بيت سابق لـ"لينـاريس"، وبعد فترة قصيرة، شق طريقه الى عبد الحفيظ، ونال ثقة عائلة الكلاوى، وعلية القوم المحليين الاخرين. ومكنته مهنته الطبية من المراقبة الدقيقة للمناورات السياسية التي أدت الى مطالبة عبد الحفيظ بالعرش، واستطاع أن يحافظ على روابط فرنسية مع المطالب بالعرش وأعوانه، بالرغم من تفوق التأثير المالي والديبلوماسي الالماني في بلاط عبد الحفيظ.

الاطبـاء المستوطنـون المغامـرون

لم يكن الاطباء الذين يعملون لحاسبهم الخاص أقل شأنا من الذين يعملون لصالح الاستعمار الاوروبي بشكل مباشر. فقد جاء هؤلاء لممارسة الطب بين التجمعات السكنية، التي نمت بسرعة في أواخر القرن التاسع عشر، على المدن الساحلية. وقد أدى بحثهم عن مداخل اضافية الى اندماجهم بسرعة في العمل السياسي والدعائي للاحتلال الاستعمارى، وكذا في عمليات التجسس.

كان أغلب الاطباء الذين اجتذبهم المغرب في هذه الفترة، من عائلات بوجوازية صغيرة، وجدوا صعوبة في ممارسة مهنتهم في المدن الاوروبية بسبب افتقارهم للعلاقات الاجتماعية والدعم المالي، لذلك اختاروا المستعمرات لانهم لم يكونوا بحاجة فيها الى الامتيازات الاجتماعية الفردية التي تتطلبها الممارسة في البلد الام، ويمكن أن يبتدؤوا من لا شيء، بدل السعر الباهظ كما هي الحال عادة في الوطن الام. فالمستعمرات وفرت لهم اذن، امكانية تكديس الاموال الطائلة بسرعة. لقد كان المغرب

من أواخر المناطق التي فتحت للتغلغل الاوروبي، الا أن الاقبال عليه كان كبيرا بسبب اقترابه من أوروبا واعتدال مناخه.

يقول الطبيب الفرنسي "فيليكس فيسغربر" الذى بدأ في ممارسة الطب في الدار البيضاء سنة ١٨٩٦: "كنت طبيبا على متن الباخرة "بليروفون". وفي طريقنا الى "باتافيا"، وبسبب اصطدامنا مع باخرة أخرى، توقفنا بمدينة الجزائر لمدة اثني عشر يوما. ولما كنت راجعا من الشرق الاقصى، راودني حلم للحظة واحدة، بأن أجرب حظي. استقرت تأملاتي بمدينة الجزائر، فاخترت هذا البلد "المشمس"، لكن الجزائر وتونس بدتا متحضرتين جدا. ولما كنت أشعر بأن فرنسا ستوسع نفوذها قريبا الى المغرب، وسيصبح بالامكان القيام بدور الرائد، قدمت الى طنجة، لكن مدينة السفارات تلك، بدت أوروبية أكثر مما ينبغي، لذلك قررت أن أقيم في الدار البيضاء، المدينة الوحيدة الاخرى في المغرب، التي بدت لي كمستوطنة أوروبية كافية لضمان الوجود المادى لطبيب لا يمتلك موارد خارجية".

اكتشف "فيسغربر" أن الوضع المالي لمهنة الطب في الدار البيضاء بعيد على أن يكون مشرقا، لكن بقي فيها. وبسبب جرأته وثقافته وشعوره القوى بقرب الاحتلال الاستعمارى الفرنسي، قام، الى جانب مهنته، بعدد من المساعي تتضمن الصحافة والديبلوماسية ورسم الخرائط والتجسس. ولم يمض عليه وقت طويل حتى امتلك بيتا أنيقا في المدينة، وممتلكات في الريف، وصندوقا مليئا بالنقود الذهبية.

و"فيسغربر" ليس الا مثالا نموذجيا من بين حالات مثيرة شتى، فنادرا ما ساهم هؤلاء الاطباء المستوطنون، سواء بدافع الربح التجارى، أو خدمة للحكومة، أو بدافع الرغبة الشخصية، في تعجيل الغزو الاستعمارى. فعلى سبيل المثال، عمل "فيسغربر" مع السلطان خلال حملة عسكرية ملكية، وعاد بتقارير مفصلة عن المخزن ومدى التمرد القبلي، ورسم خرائط للمغرب الداخلي قدمها للجيش الفرنسي، وكتب مقالات عديدة في الصحف والمجلات، وتردد على باريس للدعوة للتدخل الاستعمارى.

عمل الاطباء المستوطنون بصورة عامة كأفراد، خارج أى اطار تنظيمي، كما هو الحال بالنسبة لزملائهم في الجمعيات التبشيرية والاجهزة الاجنبية، ولكن طبيعة عملهم كانت مشابهة. لقد اندفعوا بقوة في عملية التغلغل والدعاية الاستعماريين، واعتبروا أنفسهم سوية مع زملائهم الاطباء الاخرين، وكلاء لمرحلة متنورة جديدة من العصرنة الاوروبية التي كانت في الحقيقة مرحلة التهييئ للاستعمار الاوروبي.

ردود الفعل المغربية والاوروبية

بالرغم من أن الاطباء استخدموا ستار الحياد السياسي ليعيشوا في تجمعات تسهل لهم ربط واقامة العلاقات مع مختلف طبقات الشعب المغربي، الا أنه نظر اليهم

بالشك، بل ناصبوا حتى العداء، فبازدياد المقاومة للامبريالية الاوروبية، تعرض بضعة أطباء للهجوم بشكل خاص، وقتل اثنان منهم على الاقل.

ساهم تبشير الاطباء بالمسيحية، وصلاتهم مع الاتباع والمتعاونين، وتحركاتهم الغامضة في البلاد، في اثارة كراهية الجمهور لهم، حتى ان عملهم الطبي ربما ركز الاستياء الشعبي، لان علاجهم غالبا ما أخفق، وكثيرا ما تركوا مرضاهم الفقراء لعلاج علية القوم أو للسفر في مهام ديبلوماسية.

كانت روح المقاومة الشعبية شديدة في المدينتين الكبيرتين فاس ومراكش، اذ قتل الطبيب البريطاني المبشر "كوبر" في نهاية سنة ١٩٠٢ في مدينة فاس، ثم المبشر الفرنسي في السياسة الخارجية "موشام"، خارج منزله في مراكش سنة ١٩٠٧. كانت ظروف هذه القضية سياسية بشكل واضح تماما، ولو أن الروايات الخاصة بالقتل تختلف. لكن ثمة اجماع عام على أن السبب يكمن في نشاطات "موشام" التجسسية المعروفة.

أصبح الطب أقل تأثير في تهيئة الراى العام المغربي عندما أصبح دعمه للاستعمار الاوروبي مفضوحا، لكن أهميته في تهيئة الرأى العام في البلد الام كانت على العكس كبيرة، فقد أصبح الاطباء مبررا للتوسع الاستعمارى ورمزا للنظرة الانسانية الاوروبية المتنورة. وهكذا، فقد عرض مقتل الدكتور "كوبر" في الصحافة الشعبية البريطانية كعملية وحشية سببها التعصب الديني، توضح همجية المغرب وحاجته الى حكم أوروبي يمدنه. أما مقتل "موشام" فقد لعب دورا بارزا في المخططات الاستعمارية، بمافي ذلك تعبئة الشعور الجماهيرى في الوطن الام لبداية الغزو العسكرى. يقول "أدولف جيرو": "في ١٩٠٧، تطورت أحداث خطيرة أجبرت فرنسا على العمل بقوة، والشروع في العمليات العسكرية. وقد سبّب اغتيال موشام في مراكش صرخة هائلة في بلادنا، والسبب الاول لتدخلنا. كانت هناك حاجة ملحة للقيام بعمل تأديبي حتى تقوم الحكومة المغربية بالاصلاح اللازم".

لم تكد تمضي عشرة أيام على مقتل موشام، حتى عبرت وحدات من الجيش الفرنسي الحدود الجزائرية واحتلت مدينة وجدة المغربية. وبعد أن أحكم القائد "بطايور" محاصرة المنطقة دفع جنوبا الى مراكش "لحماية" أمن المواطنين الفرنسيين والاجانب الاخرين القاطنين بالمدينة". لقد انتهت فترة "التغلغل السلمي" وبدأت مرحلة التدخل الاستعمارى المسلح.

ثانيا: المرحلة الاستعمارية

تطلع الفرنسيون، بعد معاهدة الحماية سنة ١٩١٢، الى وضع البلاد تحت سيطرتهم بسرعة. لكن الغزو الاستعمارى استغرق عشرين سنة تقريبا بسبب المقاومة الشديدة. وقد ارتبط الاطباء ارتباطا وثيقا ببرنامج "التهدئة" الواسع، عاملين سوية مع

الجيش الفرنسي المتقدم ، فقد استخدم الطب الاستعماري ، كما كان الشأن في المرحلة السابقة ، مركزا للتجسس والدعاية ، وليس للرعاية الصحية اطلاقا .

احتاجت أجزاء المغرب التي أصبحت تحت السيطرة العسكرية الى استخدام مختلف للطب ، يجمع بين الرعاية الصحية والسيطرة السياسية بجرعات مختلفة ، وأصبحت قوة العمل أكثر أهمية عندما ظهرت المزارع والمناجم والسكك الحديدة والمصانع على الخريطة الاستعمارية .

لم يقدم نظام الطب الاستعماري شيئا يذكر من الرعاية الصحية لمن هم خارج دائرة الرأسمال ، مهتما بذل ذلك ، بالسيطرة الاجتماعية . أما بالنسبة لمن هم داخل دائرة الرأسمال فقد قدم لهم خدمات في اطار نظام طبقي صرف . وهكذا حصل المستوطنون الفرنسيون والاوروبيون على رعاية جيدة تتطابق مع مراكز المدراء والبيروقراطيين والمهنيين الماهرين التي يحتلونها . بينما كانت رعاية المغاربة لا تتعدى ما يكفي لاستخلاص القيمة الفائضة القصوى منهم .

الاطبـاء وكـــلاء التهدئـة الاستعماريـــة

يعود الفضل في تطوير طب التهدئة الى "ليوطي" ، آمر القوات الغازية الاولى ، وأول مقيم عام فرنسي في المغرب . تمركز البرنامج الجديد حول الوحدات الصحية المتنقلة ، وكانت خطة "ليوطي" هي فصل الاطباء العسكريين عن مسؤولياتهم الاعتيادية (العناية بالجنود والجرحى والمرضى) وتنظيمهم في وحدات يمكنها التحرك بشكل مستقل عن الجيش ، فتستطيع بهذه الطريقة أن تندفع في الاراضي غير المحتلة وتهيء السكان للاستسلام وذلك باستخدام العناية الصحية . وصف "ليوطي" هذه الوحدات فيما بعد بما يلي : "جنود سلميون قلائل يزحفون باستمرار ويتغلغلون الى أبعد المناطق ، وداخل مناطق الجماعات المشبوهة جدا ، ونحن ندين لهم بعلاقات عديدة ، وبالتعاطف معنا وحتى بالاستسلام لنا" .

لم يتوفر "لليوطي" في الطور الاول لا الوقت ولا الايادى العاملة الطبية لاقامة برنامجه الكامل ، غير أنه مع ذلك نقل الاطباء فورا الى طليعة الجيش الغازى ، والتحقت مجموعة الاسعاف بطوابير الاستطلاع ، وقامت بعمليات في الاراضي المعادية لعرض حسن نية الفرنسيين واغراء القادة المحليين باجراء المفاوضات . وأرسل "ليوطي" الاطباء في بعثات الاستخبارات العسكرية الى داخل البلاد ليصرف الانتباه عن بعثات الاستخبارات ولتجميع المعلومات ذاتها من المرضى ، وانتقلت وحدات طبية كاملة لوحدها الى أراضي غير محتلة .

كانت المناطق غير الخاضعة ، جبال وصحارى بشكل رئيسي ، قد شهدت مقاومة رائعة على شكل حرب العصابات ، وبدأ دور فرق التهدئة أولا في حملة الاطلس المتوسط

(١٩١٨ – ١٩٢٠) ثم في الريف (١٩٢٠ – ١٩٢٦) وأخيرا في الاطلس الكبير والاطلس الصغير والصحراء (١٩٣١ – ١٩٣٤) . ويرى "ليوطي" أن دور الاطباء كان ثمينا ان لم نقل جوهريا في كل الانتصارات العسكرية ، واحتلت الشخصيات الطبية القيادية في هذه الحملات مثل الدكتورين "كولومباني" و"شاتينيير" مواقع بارزة في التاريخ الاستعماري الفرنســـي .

يقول "ليوطي" في خطاب ألقاه في مؤتمر طبي ببروكسيل سنة ١٩٢٦ : "في اليوم الذى يقرر فيه أحد الشخصيات البارزة أو زعيم ما أو أى شيطان مريض أن يرى طبيبا فرنسيا ثم يترك عيادته وهو مشافي ، يذوب الجليد ، وتتم الخطوة الاولى وتبدأ العلاقة في أخذ مسارها (...) من المؤكد أن للتوسع الاستعماري جوانبه الصعبة ، فهو لا يرقى عن اللوم ، أو أنه ليس دون نقائص . ولكن اذا كان هناك شيء يضفي عليه الشرف ويبرره فهو عمل الطبيب ، عمل يفهم كتبشير ورسالة الهية" .

ان تصريحات "ليوطي" واتباعه تحتوى على جرعة كبيرة من الاسطورة الاستعمارية ، ذلك أن تصريحات بعض القادة العسكريين الاكثر جرأة توضح حدود التهدئة الطبية "السلمية" وتفضح الوحشية التي تعمل بها . ان كتاب تاريخ حياة الجنرال "غيرو" يسجل وثائق التدمير والتقتيل وحرق المدن وابادة السكان المحليين ، كما عبر الجنرال "غيوم" عن شكوكه حول تصريحات "ليوطي" ومعاونيه حول عملية "التهدئة السلمية" : "قبل الفشل النهائي الكامل للعمل السياسي لهذا المد أو ذاك ، هناك حاجة للعمل العسكرى لتحطيم مقاومة القبائل العنيدة بالقوة . ليس هناك قبيلة واحدة تتحول نحونا ذاتيا ، ولم تخضع أية واحدة دون قتال وبعضها قاومت حتى استنفذت آخر وسائل مقاومتها . ان صيغ "ليوطي" الراعية الى "اظهار القوة لتجنب استخدامها" لا يمكن أن تطبق بشكل مناسب على السكان المصممين على الدفاع عن استقلالهم الى الحد النهائـــي" .

لقد مات مائة ألف مغربي ، وعشرون ألف جندى فرنسي في هذه المجزرة الاستعماريـــة .

الطـب والنظـــام الاستعمـــارى

أقامت سلطات الاحتلال ترتيبات صحية أكثر ثباتا على الاقل في تلك المناطق التي توقعت وجود الاوروبيين فيها ، فأنشأت المستوصفات والعيادات ومستشفيات صغيرة "حسب أهمية مراكز الاستيطان والمناطق" ، واهتم الاطباء في الوقت ذاته بالعمل الدعائي بين السكان المغاربة المحليين محاولين اقناعهم بقبول الحكم الاستعماري .

قدمت الخدمة الصحية عناية جيدة للمستوطنين وأخرى سيئة للمغاربة . فاستمر الاطباء العسكريون بالعناية بالمغاربة بينما رعى أطباء الخدمة "المدنيون" المستوطنين .

وهذا يعكس نظام الاولويات المتبع لكل من السكان: رقابة سياسية في حالة، ورقابة صحية في الاخرى.

لم تغط الخدمة الصحية، باستثناء المدن الرئيسية ذات التمركز الكبير للمستوطنين، الا جزءا ضيقا في غالبية البلاد، فقد كانت هناك مستوصفات يزاول فيها الاطباء بالتناوب، كما كانت هناك وحدات متنقلة بين القرى والاسواق. ومن المهام الاخرى الموكولة الى هؤلاء الاطباء، جمع المعلومات والعمل كحرس متقدم لمكتب شؤون السكان المحليين. وهكذا، فقد رسموا خرائط المناطق الريفية، وقدروا عدد السكان والموارد الطبيعية، وأحصوا الابار والقرى والقلاع وطرق المواصلات، وأكثر من ذلك أهمية، كان الحصول على معلومات حول التركيبات السياسية التي يمكن أن تلعب كأساس للسيطرة السياسية الاستعمارية.

أما في المناطق الاكثر استقرارا من الناحية السياسية، فقد قام ضباط شؤون السكان المحليين بنشاطات الاستخبارات هذه، بينما اهتم الاطباء بالدعاية وبتقديم العناية الصحية للطبقة العاملة المغربية الناشئة. وقد وصف الدكتور "كولومباني" هذه العملية سنة ١٩٣٢، بأنها مزدوجة: انسانية ونفعية، حيث يقول: "الهدف الانساني يعني بالتأكيد منذ البداية على دورنا كرسل للحاضرة... والهدف النفعي هو المحافظة بكل الوسائل التي تحت تصرفنا، على رأس المال البشري المحلي من أجل أن نحصل من العمل على أعلى ما يمكن من الانتاج. ان مستلزمات ذلك تفرض نفسها منذ البداية من أجل بناء البلد المحتل الجديد".

وهكذا عمل الاطباء على المحافظة على قوة العمل المغربية، ولكن فقط حسب احتياجات الرأسمال الاستعماري، ولما كانت الاحتياجات وتوفير العمل غير منتظمين، فقد كان النظام الطبي بالتالي، متقلبا باستمرار. وكمثال، ففي سنة ١٩٢٣، فضى وباء شديد على مئات الوف من المغاربة مما أدى الى ارتفاع الاجور، فهلع الرأسماليون الاستعماريون من هذا التهديد لارباحهم مما أدى بهم الى اقناع السلطات بتخصيص أموال اضافية للخدمات الصحية. الا أن نقص اليد العاملة لم يدم طويلا، فقد استفاد المغاربة من برامج القضاء على الامراض المعدية، فانخفض معدل وفيات الاطفال وتضاعف عدد المغاربة ثلاث مرات خلال الحقبة الاستعمارية. ولما استمر انتزاع ملكية الارض، تدفق مئات الالوف من الفلاحين المهجرين الى المدن باحثين عن عمل مأجور، فلم يعد لدى السلطات الاستعمارية أي حافز لتحسين الخدمات الصحية. وسمح ذلك في سنة ١٩٢٨، لوباء آخر أن يأخذ طريقه.

بنيت المستشفيات في المدن الكبيرة حيث تركزت أغلب مصادر الخدمات الصحية، وبالتالي، لم تكن في متناول السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية حيث فرض الاطباء الاحرار المقابل للعلاج وباعوا أدوية الخدمة الصحية التي كان من المفروض توزيعها مجانا.

لم تكن المستشفيات في المدن مفتوحة أمام الجميع على قدم المساواة.

أقامت السلطات الصحية نظام مستشفيات من ثلاث درجات تحت ستار مراعاة العادات المختلفة. كانت هناك خدمات منفصلة للاوروبيين واليهود والمسلمين تبعا لسياسة "فرق تسد" بالاضافة الى تعزيز نظام العمل الطبقي الاستعماري. كانت المستشفيات الاوروبية بالطبع كبيرة ومجهزة تجهيزا ممتازا، والمستشفيات اليهودية أقل درجة نوعا ما، أما المستشفيات الاسلامية فكانت غير مجهزة تماما. ففي فاس ومراكش ومكناس حيث يفوق عدد المسلمين عدد الاوروبيين بأكثر من خمسة أضعاف نجد أن مخصصات مستشفيات المسلمين مساوية لعشر مخصصات الاوروبيين.

بقيت صحة المغاربة بعيدة عن مستوى هذا القرن، واذا كانت الخدمة الصحية الاستعمارية قد حققت قليلا من التقدم المحدود، كتقليص حالات التيفوس والتراخوما وانخفاض وباء الطاعون... الا أن المفارقة تكمن في أن ظروفهم الصحية اليومية ربما أصبحت أسوأ مما كانت عليه في الفترة السابقة للاستعمار، وقلبت التحولات البيئوية الناتجة عن الزراعة الحديثة موازين الصحة في المناطق الريفية. فأمراض الرئة أخذت قسطها في المناجم، وتحطمت الترتيبات الصحية القديمة في المدن: الحمامات العمومية، الساحات المتشمسة والعلاج بالاعشاب، ولم تعد هذه الترتيبات قادرة على احتواء المرضى في الاحياء المدنية المزدحمة ومدن الصفيح المنتشرة، وأصاب مرض التدرن والامراض التناسلية (للذكر أوسعها انتشارا وأخطرها) الالاف من المهاجرين الجدد. ومع ارتفاع الاسعار لم يستطع العمال شراء نفس كمية الغذاء التي اعتادوا استهلاكها في ظل اقتصاد الكفاف، ففي عام ١٨٨٠، كان المغاربة يتناولون اللحم بمعدل ثلاث مرات في الاسبوع، أما في عام ١٩٤٠، فبمعدل مرة واحدة فقط. كما انخفض استهلاك الحبوب، وعانى المغاربة من سوء التغذية والامراض الناتجة عنه.

شكك غالبية المغاربة عن حق، في الاطباء الاستعماريين، وترددوا في طلب علاجهم. وعندما ظهرت أول صحيفة قومية في الثلاثينات "المغرب"، فضحت التجمع الاستيطاني بمهاجمة الدكتور "كريستياني" في فاس (وهو أحد البقرات المقدسة للطب الاستعماري)، وتحول غضب الجمهور خلال المظاهرات الاولى المعادية للاستعمار في سلا سنة ١٩٤٤، الى أقرب مستشفى فدمره عن آخره.

عندما ازدادت الحركة المعادية للاستعمار، رفض المغاربة العلاج الطبي وقاطعوه، ولما بدأ الكفاح المسلح، حولوا النار الى الاطباء مباشرة، وهكذا تم اغتيال مجموعة منهم بين ١٩٥٤ و١٩٥٥، كما تم حرق بعض المستشفيات المخصصة للاوروبيين.

ثالثا: الطب بعد الاستقلال: النظام الاستعماري الجديد

مهما كان الانتصار على النظام الاستعماري الاستيطاني بحصول المغرب على الاستقلال، فانه لم يؤد الا لتغيير شكلي محدود، فقد تعزز، وراء السيادة الشكلية،

مجتمع استعماري جديد. فقد استمرت المؤسسات السياسية والاجتماعية الاستعمارية في عملها، واستمرت الاستثمارات الهائلة لرأس المال الاستعماري في موقعها القوي.

عكس الطب اللاحق للاستعمار التحولات، وعكس بشكل خاص استمرار النظام الاجتماعي. ومع أن المغاربة حلوا ببطء محل المستوطنين في المهن الصحية، غير أن هذا لم يؤد الى عناية صحية شعبية، فكانت المستويات الطبية الاستعمارية جلية في كل مكان عند الاستقلال، ففي الدار البيضاء مثلا، قدم مستشفى "جول كولومبياني" الجديد الهائل خدماته للاوروبيين، بينما تجمهرت الاعداد الكبيرة من السكان المغاربة على أبواب مستشفى "موريس غو" البالي الصغير.

كان الارث العلمي والروحي جزءا من الايديولوجيات الاستعمارية، فما يزال اطباء بارزون يتحدثون، عند الاستقلال، عن الاصول البيولوجية لامراض المغاربة، كالانقياد والكسل الفطرى، واحتمال أن حياة الصحراء أبقت منذ القدم على عدم الاكتراث للالم والعذاب. وهكذا، ورث المغرب المستقل الصفات المغروسة في التقاليد الطبية وهي العنصرية والحماس التبشيرى والتفوق العلمي والثقافي. وأراد الاطباء المستوطنون، العموميون منهم والخاصون، ضمان امتيازاتهم عند بدء الاستقلال، وهددوا، خوفا من العنف الجماهيرى وبسبب عدم ثقتهم العميقة بالنظام المغربي، بالهجرة الجماعية اذا لم يضمن مستقبلهم بثبات. استدعى محمد الخامس، استجابة لذلك، ممثليهم في نهاية ١٩٥٥، وقدم لهم الضمانات ولمحة عن السياسة الرسمية، وقال لمستمعيه أن لا غنى عن الاطباء لا لمهارتهم المهنية فقط، وانما أيضا لانهم وكلاء للدعاية. روى الدكتور "دوبوا روكبير"، مسؤول الارتباط شبه الرسمي مع الحكومة، وطبيب الملك، المشهد كما يلي: "اعلن جلالته لنا، خلال المقابلة، تقديره للهيئة الطبية، وتحدث عما يتوقعه منها في المستقبل: ليس طبيا فقط وانما سياسيا اذا جاز لي القول لان باستطاعة الاطباء بعملهم أن يمارسوا تأثيرا لا ينكر على الرأى العام. نهم يعرفون الكثير عن الناس، لدرجة أن تصريحات الملك لم تفاجئهم".

عندما تشكلت الحكومة الملكية الاولى، حصلت استمرارية السياسة الطبية الاستعمارية على مزيد من الضمانات، اذ عين الملك الدكتور عبد المالك فرج وزيرا للصحة. لم يكن لفرج، الفرنسي التأهيل، أية ارتباطات سياسية فعالة، حتى مع علاة القوميين المحافظين، وعمل فرج، المحاط كليا بجهاز وزارى من الفرنسيين، على المحافظة على التراث العظيم للطب الفرنسي". وبقي داخل الوزارة متجمدا على الماضي الاستعمارى. وكان الوزير المغربي نفسه صورة مضحكة (كاريكاتور) للاستعمار سلبية حتى لموظفيه الفرنسيين.

لقد طمأن فرج الاطباء الممارسين لحسابهم الخاص على أن المغربة الصحية لن تحرق منهم زبناءهم، الى درجة أن فرج وافق على تقليص برنامج المستشفيات الذى عارضه الاطباء أصحاب العيادات، وأكد لاحد الوفود أنه "يجب علينا أن نطور الطب

الخاص وأن نسمح له بالتعاون مع الطب العام". حصلت هذه السياسة المقترحة من طرف المستشاريت الفرنسيين على دعم الحكومة الفرنسية، ووافقت، كاشارة على تأييدها، على تقديم مساعدة فنية واسعة تضم بضع مئات من الاطباء والمساعدين في شؤون الصحة لادامة خدمات القطاع العام.

اضطر النظام المغربي الى زيادة عدد الاطباء المغاربة في الوقت الذى ضمن فيه وضع الاطباء الفرنسيين. كان عدد الاطباء المغاربة أربعة وعشرين من بين ألف طبيب من أعضاء الهيئة الطبية عند الاستقلال. أسس النظام مدرسة طبية جديدة كقسم من جامعة محمد الخامس في الرباط، وأثيرت مسألة حيوية بالنسبة للمناهج: هل يجب على المدرسة أن تؤهل أطباء عموميين أو أن تؤهل الاخصائيين! الاختيار الاول يمكن أن يطور طبا يخدم الجماهير بينما الثاني يدعم الطب الخاص في المدن لخدمة الاقلية ذات الامتيازات. لم يكن هناك أدنى شك بشأن الاختيار: التخصص، اذ أن هذا ينطبق مع التركيب الطبقي للاستعمار الجديد في المغرب.

كانت الخدمة الصحية العامة تحت رقابة الوزير المغربي رسميا، لكن الفرنسيين هم الذين أداروها لاكثر من خمسة عشرة سنة منذ الاستقلال. شارك هؤلاء العاملين سواء في الوزارة أم في ميدان العمل برؤية تكمن جذورها في برنامج التهدئة الطبية، اذ تدرب أغلبهم في المدارس الطبية العسكرية الفرنسية، وكان العديد منهم ضباطا عسكريين فرنسيين أعيروا للمغرب كجزء من برنامج المساعدة الفنية، وتعزز تداخل الطب المدني والعسكرى، اذ شكل أطباء المناطق الريفية في الجيش المغربي نواة واحدة مع العاملين في الخدمة الصحية العامة.

تدفقت الاستخبارات الطبية على وزارة الصحة بشكل تقارير ميدانية وزودت السفارة الفرنسية بالاخبار من كل نوع: انتفاضة محلية، نظام السلطة في مدنية صغيرة، من كان مسجونا في سجن المستشفى، صحة ووضع الملك ووزرائه... وقد حافظ الفرنسيون على احتكار تقريبي لنظام الاستخبارات الطبية، لكنهم اقتسموا بعض المعلومات مع حلفائهم الامريكيين.

أنشأ النظام المغربي، لعدم ارتياحه للاعتماد على الفرنسيين، شبكة استخبارات منفصلة في النظام الطبي، ووضعت الاعداد المتزايدة من العاملين الصحيين المغاربة المؤهلين للوقاية الصحية تحت سلطة وزارة الداخلية. وبالرغم من أنهم يفتقرون الى نفوذ واغراء الطبيب، الا أنهم كانوا أكثر حركية وتعرفا على المسرح المحلي. رسموا الخرائط وأجروا الاحصاءات، وجمعوا تفاصيل دقيقة عن الحياة الاجتماعية مستفيدين من امكانية دخول أكواخ أفقر الفلاحين وبيوت الصفيح للمعدمين، ووضعت تقاريرهم في ملفات سلطات البوليس المحلية وملفات استخبارات وزارة الداخلية أيضـــا.

حافظ النظام الطبي الجديد على الامتيازات الطبقية في العناية الصحية التي

كانت متواجدة في عهد الاستعمار. فاستفاد الاوروبيون والمغاربة من ذوى أكبر الامتيازات من عناية جيدة، وقدمت للبيروقراطية المغربية الجديدة والجيش وموظفي المؤسسات الكبرى عناية من مستوى متوسط. لكن ظروف صحة السكان الاخرين بقيت سيئة وتبرهن على تخلف الطب المقدم للجماهير بعد الاستقلال. وهكذا، ازداد سوء التغذية وانتشار الامراض والاوبئة. وبالاضافة الى ذلك، كان هناك تدمير الفيضان والجفاف وظروف العمل الصعبة في الحقل والمصنع، وانخفاض توفير المياه الصالحة للشرب.

ومع أن سكان المغرب ازدادوا عددا وساءت ظروفهم المادية، الا أن الخدمات الصحية العمومية لم تحصل سوى على زيادات ضئيلة في ميزانيتها، وتبنى النظام المغربي مفهوما "مالتوسيا" لمعالجة المشكلة السكانية، آملا في تقليص كمية العمل الفائض الذى كان في الوقت ذاته تهديدا سياسيا. وهكذا، قرر النظام، بضغط شديد من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج المساعدات الامريكية، تقليصا اضافيا لبرنامج الصحة العامة بهدف عدم التدخل في المصادر "الطبيعية" للوفاة.

لم يغر العمل في الخدمة الصحية العامة ذلك العدد القليل من الاطباء المغاربة المؤهلين حديثا، واعترضوا على الاجرء "الضئيل" وعلى تعيينهم بالضرورة في المناطق الريفية. فبعد فترة قصيرة من خدمة الدولة الالزامية، سارعوا الى الممارسة الخاصة في المدن الكبيرة، جانين من وراء ذلك أرباحا كبيرة. ولم يجتذب الاصلاح الذى أدخل سنة ١٩٦١، بالسماح لهم بفتح عياداتهم الخاصة، الا القليل منهم. وعلى الفور حوّل العديد منهم مرضاهم الى عياداتهم الخاصة وزاولوا عملهم بالمستشفيات بشكل غير منتظم، وأصبح هذا الاحتيال فضيحة عامة سنة ١٩٦٧. ولكن عندما ألغي هذا الاصلاح، انصرف أكثر من نصفهم الى الممارسة لحسابهم الخاص. وهكذا، بقيت الخدمة الصحية العامة مؤسسة أجنبية.

لم يختلف الاطباء المغاربة الجدد في الممارسة عن زملائهم المستوطنين، فقد نذروا أنفسهم للمداخيل العالية، واتحدوا في جمعيتهم الطبية المحافظة على وضعهم القائم، وحاربوا حتى أكثر مشاريع التأمين الصحي تواضعا، وقاوموا بشراسة أى اقتراح بضريبة دخل جديـــــدة.

جرت مغربة قيادة الجمعية الطبية بقانون ١٩٦٠، الا أن طريقة التنظيم والمطالب الاساسية بقيا على حالهما، ولم يمض وقت طويل على تسلم الدكتور عمر بوستة قيادة الجمعية حتى طرح ما يلي: "ان ما هو خطر على بلد يسير في عملية تطور هو الاجراءات الجزئية والقرارات السطحية والحلول القصيرة الامد، والثغرات التي تفتح دون تعقل في نظام يجب على العكس أن يعزز".

خـلاصـــــــــة

كان الطب في أغلب التاريخ الانساني فرعا من الدين، وكانت ممارسته لغزا مقدسا عميقا. لم يعد الطب الان احتكارا كهنوتيا، بل برهن على كونه علما مستقلا بذاته، الا أنه مع ذلك يبقى نتاج المجتمع الطبقي وأداة ايديولوجية قهرية. وكما أوضح أكثر من قرن من تاريخ المغرب، فان الطب الرأسمالي المعاصر مصمم على التكيف مع التراكم والحكم الطبقي.

ومع أن تفاصيل تاريخ الطب المغربي فريدة، الا أنه يمكننا أن نجد نفس المبادئ العامة وحتى العديد من الاشكال التأسيسية في كل بلد من بلدان العالم تقريبا. ويبقى السؤال المطروح هو كيفية التخلص من النظام الطبي الموروث عن الاستعمار وتوجيهه لخدمة الجماهير. يطرح الاصلاحيون أن هذا يمكن أن يتم بتغيير جزئي وتدريجي، لكن الواقع يثبت أن الالغاء الكامل للرأسمالية هو الكفيل وحده بفتح الطريق لمجتمع جديد يؤمن حياة سعيدة وصحة جيدة للجميع.

★

أساليب تنظيمية في مواجهة حكم ديكتاتورى

تأسس الحزب الاشتراكي الكطالوني الموحد سنة ١٩٣٦، من خلال مؤتمره التأسيسي الاول الذى وحد بين أربعة روافد أساسية، وهي :

- الحزب الشيوعي الكطالوني.
- الجناح اليسارى لفدرالية الحزب الاشتراكي بكطالونيا.
- الجناح المدعو بالحزب العمالي داخل الاتحاد الاشتراكي الكطالوني.
- الحزب الكطالوني البروليتارى.

لقد تم توحيد كل هذه الروافد على أساس أرضية مشتركة تنص على الانضمام للاممية الثالثة.

ومنذ تأسيس الحزب الاشتراكي الموحد بكطالونيا ـ الذى عرف أساسا كحزب عمالي باعتبار الكثافة الصناعية والعمالية بمنطقة كطالونيا ـ وهو يخوض نضالا دؤوبا للقضاء على الفاشية والديكتاتورية، ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والديموقراطية الحقيقية باسبانيا. وقد عرف نضاله هذا، مراحل مختلفة سواء بالنسبة للحقبة التي أرغم فيها على العمل السرى، بعد أن قرر فرانكو الغاء جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية والجماهيرية، أو بالنسبة للمرحلة الحالية التي يعمل فيها الحزب (في واضحة النهار) على تصفية رواسب النظام الفرنكاوى والدفاع عن مصالح الطبقة العاملة ضمن أوضاع "الديموقراطية الصغيرة" الراهنة، على حد تعبير مسؤولي الحزب.

والجدير بالذكر أن الحزب الاشتراكي الكطالوني الموحد أصبح يضم اليوم في صفوفه حوالي خمسمائة ألف عضوا، كما أن له حاليا خمسة وعشرون ممثلا داخل برلمان منطقة كطالونيا، وثمانية نائب برلماني على الصعيد الوطني الاسباني.

لقد أتيحت الفرصة "للاختيار الثورى" للالتقاء بأحد أعضاء المكتب السياسي للحزب، الرفيق "الرامون"، وهو أيضا عضو، كباقي أعضاء المكتب السياسي، في

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسباني على الصعيد الوطني، على غرار الاحزاب الشيوعية بالمناطق الاسبانية التي تتمتع بنظام التسيير الذاتي (بلاد الباسك، غاليسيا، الخ...)، بيد أن الحزب الاشتراكي الكطالوني الموحد يحتفظ باستقلالية تنظيمية ضمن التوجيهات المتفق عليها وطنيا.

والرفيق "الرامون" الذى يناهز عمره الستين سنة، مناضل ذو تجربة طويلة، قضى خلالها ثلاثة وثلاثين سنة في ظروف العمل السرى، وعايش كل تجارب الحزب منذ تأسيسه الى يومنا هذا.

استقبلنا الرفيق "الرامون" بمقر اللجنة المركزية للحزب، وبعد كلمات الترحيب المعتادة، عبر لنا عن تضامن حزبه المطلق مع نضال الشعب المغربي وقواه الثورية التي تعمل في ظروف صعبة، "خاصة وأننا نعرف جيدا معنى وقيمة التضامن في مثل هذه الظروف، التي تشابه الى حد مرحلة من مراحل نضالنا ضد الديكتاتورية" على حد قول الرفيق "الرامون"، الذى أضاف قائلا : "وفي اطار هذا التضامن والتعاون، فاننا مستعدون لتزويدكم بكل خلاصات تجربتنا، عسى أن تساعد المناضلين الثوريين المغاربة، ولو بقسط وجيز، على حل الاشكالات المطروحة عليهم. وفي هذا الاتجاه فانني مستعد للاجابة على كل أسئلتكم بدون تحفظ".

وبالفعل، دار حديث مطول فيما بيننا، دام عدة ساعات، تناول القضايا الهامة المتعلقة بتجربة الحزب الاشتراكي الكطالوني الموحد، بما فيها السير الداخلي للحزب، عالجها عضو المكتب السياسي بمنتهى الصراحة والوضوح.

وفيما يلي، نقدم للمناضلين خلاصة مقتضبة من هذا الحديث.

اعادة تنظيم الحزب ما بعد الحرب الاهلية

بعد توقف الحرب الاهلية ضد فرانكو، وجدنا أنفسنا في وضعية جد صعبة، فعندما دخلت قوات فرانكو الفاشية للمنطقة منعت كل التنظيمات الديموقراطية، بل حتى التنظيمات الجماهيرية التي لم تكن لها أية صبغة سياسية، لانها تعتبرها تهديدا وتحديا للنظام الفرنكاوى.

اضطرت مجموعة كبيرة منا، سواء الذين كانوا يمارسون الكفاح المسلح أو العمال، الى عبور الحدود الفرنسية بعد زحف قوات فرانكو على آخر مواقعنا العسكرية، وانسحبت كذلك اللجنة المركزية والمسؤولون السياسيون على المناطق، وكذا القادة النقابيون للاتحاد العام للشغل.

ولقد وضعتنا الحكومة الفرنسية في معسكرات جماعية، فاصبحنا في وضعية خاصة سمحت لنا باعادة تنظيم هياكل الحزب، والتعاون مع كل القوى السياسية والديموقراطية

التي عبرت الحدود، وخاصة اليسار الجمهوري الكطالوني، والكنفدرالية الوطنية للشغل وباقي الاحزاب الوطنية. وفي منتصف ١٩٣٩، اصبح التنظيم قائما بذاته، اذ تمكنا من تنسيق كل اقسام الحزب سواء داخل المعسكرات او خارجها مع اللجنة المركزية.

كان عملنا يسير بتنسيق مع الحزب الشيوعي الاسباني، لانه يتوفر على فيالق كاملة من الجيش الجمهوري في المنطقة، ولان طبيعة المرحلة كانت تحتم علينا توحيد وتكتيل الجهود وطنيا، لمواجهة الوضعية الجديدة بالرغم من الاستقلالية التنظيمية الموجودة بين الحزبين.

لقد كانت الانطلاقات الاولى لاعادة تنظيم الشيوعيين باسبانيا من كطالونيا، حيث ركزنا الخلايا الاولى للحزب خاصة في صفوف تنظيمي الشبيبة الاشتراكية والشيوعية، اللتان لعبتا دورا كبيرا في الحرب ضد فرانكو. وهذه الخلايا هي التي شكلت النواتات الاولى لاحياء التنظيم الحزبي بكطالونيا، بالرغم من الضربة القاسية التي تعرضنا لها سنة ١٩٤٠: اعتقالات جماعية واعدامات.

وفي الخارج، واصلنا نضالنا، بتعاون مع القوى التقدمية الفرنسية، ضد النازية التي اكتسحت اوروبا آنذاك، وكذلك مواجهة حكومة "فيشي" وقواتها القمعية، اذ تمكنا من تحرير جزء كبير من جنوب فرنسا، وفي نفس الوقت نظمنا المقاومة الشعبية ضد فرانكو، حيث التحقت بالداخل مجموعات من المقاومين.

وهكذا تمكنا من الجمع بين العمل التنظيمي السياسي السري والعمل العسكري المسلح.

وحدة الخط الايديولوجي

ان عملنا هذا، لم يمنعنا من اعطاء اهمية كبرى لتوضيح الخط الايديولوجي للحزب الشيوعي الكطالوني، وتعميقه بالحوار مع كل القوى الوطنية الاسبانية والكطالونية، فكانت النتيجة هي ميلاد الحزب الاشتراكي الموحد لكطالونيا، كتتويج لتوحيد المفاهيم الايديولوجية في خضم النضال اليومي، بين اربعة احزاب. وقد جعلت هذه الاحزاب الاربعة الموحدة من الاشتراكية العلمية قاعدتها للتحليل السياسي والاجتماعي، واعطت اهمية كبرى للتطورات التي كانت تشهدها الثورة البروليتارية بالاتحاد السوفياتي.

واذا كانت الماركسية اللينينية تتعرض اليوم لبعض الانحرافات والتأويلات، فاننا نؤمن بانها قادرة على استيعاب كل التطورات الاجتماعية التي حدثت في اوروبا الغربية عموما، وكاطالونيا خصوصا، وقابلة للاغتناء بالتجارب النضالية الجديدة التي اكتسبتها شعوب العالم في نضالاتها اليومية.

والخلاصة اننا ناضلنا على اساس توحيد كل القوى السياسية التقدمية ضد

الفاشية، وعملنا على حث باقي القوى للتوحيد لمواجهة الفاشية والدكتاتورية وطنيا ودوليا.

العمل النقابي وسط الطبقة العاملة بكطالونيا

لقد كانت استراتيجيتنا وهدفنا كمناضلين على المستوى النقابي، هو اعادة بناء الاتحاد العام للشغل الذي كان نقابتنا قبل وخلال الحرب الاهلية. لقد غادرها اليسار المتطرف بعد الحرب الاهلية، فاصبحنا نتحمل وحدنا مسؤولية واعباء النضال اليومي.

الا ان ظروف القمع، واجبارية الانتماء للنقابة التي خلقها فرانكو، حيث كان رب العمل يقتطع الاشتراك فيها مباشرة من اجرة العامل، وكذلك استحالة العمل النقابي السري، جعلنا نراجع سياستنا في هذا المجال، فتخلينا على الاتحاد العام للشغل، وتسربنا الى التنظيم النقابي الذي خلقه النظام الفرنكاوي، لكونه الاطار القانوني والشرعي الوحيد الذي يمكن العمل داخله من أجل فرض مطالب العمال، والعمل على تحقيقها.

لقد جعلنا من هذه النقابة وسيلة للاتصال بالعمال، واداة للضغط على النظام الفرنكاوي، الشيء الذي ارغمه على التراجع عن بعض القوانين القمعية التي كانت تمنع اجتماعات العمال وانتخاب ممثليهم امام ادارات الشركات. وكنا نحاول باستمرار تسريب المناضلين الثوريين لتحمل هذه المسؤولية، لكن طبعا دون الكشف عن انتمائهم. وبهذه الطريقة، بدانا في كسب عدة مواقع في مختلف قطاعات الشغل والمنظمات الجماهيرية، حيث أصبح لنا في كل مركز للشغل، أو داخل اية لجنة لمنظمة جماهيرية، عنصر ثوري أو متعاطف على الاقل. لكننا مع ذلك لم نستطع تغطية كل المواقع نظرا لظروف المرحلة، الا اننا استطعنا قطع الخطوات الاولى نحو توحيد المطالب العمالية الاساسية، كوضع قائمة المطالب المشتركة للعمال المنتمين الى قطاع واحد، وعلى أساسها نجند طاقات الطبقة العاملة. لقد كان مناضلونا ــ حسب الخطة الحزبية المدروسة ــ يلعبون الدور الاساسي في الدفع بالمد النضالي، باعتبارهم الطليعة، حيث أصبحت نقابة فرانكو عاجزة على توقيف مد العمال، واضطرت الى تبني مطالبهم.

وهكذا، فقد كان عملنا بين صفوف الطبقة العاملة يتوخى الدفع بالنضال العمالي نحو تحقيق المزيد من المطالب، ونحو المزيد من التنسيق. ولقد شكلت مدينة برشلونة وضواحيها ــ باعتبارها منطقة التجمع العمالي ــ مركز الانطلاق نحو النضال المشترك، وتمازج المناضلين الثوريين بالطبقة العاملة، وانجاز الجزء الاساسي لبناء نقابة اليوم "اللجان العمالية"، وتقوية حزبنا.

لقد استمرينا في النضال داخل نقابة فرانكو كمعارضة نقابية الى نهاية ١٩٦٤، بعدما خلقنا الجو النضالي والوعي العمالي الذى مكننا من خلق القوة الاولى "للجان العمالية" في ظروف شبه سرية. وطبعا، فلقد تعرضت الطبقة العاملة لكل اساليب المراوغة والطرد والتهديد والاعتقالات والاغتيالات راح ضحيتها العشرات من رفاقنا.

بانطلاق العمل في شكله الجديد، انطلق العمل الدعائي والاعلامي، اذ اصدرنا تعليماتنا الى كل المناضلين الحزبيين، ومناضلي اللجان العمالية السرية لانشاء اجهزة اعلامية ومطبوعات دعائية الى حين تكوين لجنة التنسيق، مما جعل قوات القمع تعمل بكل الوسائل للقضاء على هذا المد الذى ينمو بسرعة وعلى كل المستويات.

التنظيـــم الحزبـــي

لقد كانت المرحلة التي كنا نجتازها تفرض علينا تنظيما دقيقا، حيث اضطررنا الى تنظيم هياكل حزبنا بشكل عمودى حسب القطاعات الاجتماعية بحيث يبقى كل قطاع مفصول عن القطاعات الاخرى. وهكذا كان تنظيمنا الحزبي داخل المؤسسات يتكون من خلايا مستقلة بعضها عن بعض، وفي الاحياء السكنية من "لجان الاحياء" ـ في كل حي على حدة ـ تشرف عليها لجنة المقاطعة.

لقد اعطينا للعمل وسط المثقفين اهمية كبيرة كاسلوب لفتح النقاش حول المبادئ والافكار التقدمية، واعتمدنا بالاساس على تنظيمهم حسب المهن: المهندسون، الاساتذة، الخ...

وفيما يخص قطاع الشبيبة، فقد اعتمدنا على الاحياء الشعبية والوسط الطلابي، حيث كنا ننظم تجمعات شعبية، حفلات موسيقية، مسرح، الخ... وقد مكنتنا هذه الوسائل من الاتصال والاحتكاك بالشباب، وبالتالي تاطيرهم وتوسيع قاعدة شبيبة الحزب.

بالاضافة الى كل هذه التنظيمات، كانت هناك مجموعات مهمتها الرد على القمع الفاشي بتصفية العناصر الفاشية "اصحاب الاقمصة السوداء"، او القيام بعمليات اخرى لضرب بعض مراكز النظام الفرنكاوى.

اما بالنسبة للقطاع الفلاحي، فلقد كان له دور هام على الصعيد الوطني الاسباني، الا ان عملنا نحن بكاطالونيا كان ضعيفا نسبيا في هذا القطاع، نظرا لكون كاطالونيا ليست بمنطقة فلاحية (يشكل القطاع الفلاحي بها ٨٪ من مجموع اليد العاملة).

ركزنا نشاطنا في هذا القطاع، داخل الجمعيات الفلاحية التي انشاها نظام فرانكو، والمعروفة بـ"الهرمنداديس"، وانطلقنا من المشاكل التي كانت تطرح للفلاح في عمله اليومي وتشكل حافزا كافيا لتجنيده من اجل الدفاع عن مصالحه. هكذا تمكنا من

تجنيد فلاحي المنطقة حول مسالة الفوارق الشاسعة فيما بين اسعار المنتوجات التي يبيعها الفلاح اجباريا "لتعاونيات" النظام الفرنكاوى، واسعار نفس المنتوجات عندما تعرض في السوق. وهذه الفوارق كانت طبعا مصدرا اساسيا لاغتناء البورجوازيين والفاشيين. كما جندنا الفلاحين داخل الجمعيات الفرنكاوية حول مسالة الارض، والحبوب، الى غير ذلك من المطالب المادية التي خضنا من اجلها عدة نضالات وحققنا مكاسب هامة لفلاحي المنطقة.

والعبرة الاساسية من هذه التجربة هي انه من السهل توحيد الفلاحين وتجنيدهم اذا ما كانت مشاكلهم الاساسية هي محور النضال.

المعتقلون السياسيون وحركة التضامن

هذا فيما يتعلق بمختلف القطاعات التي ركزنا فيها تنظيماتنا الخلوية المستقلة. وتجدر الاشارة الى اننا اعطينا كذلك اهمية خاصة لمسالة المعتقلين السياسيين، حيث عملنا على انشاء حركة للتضامن والتنديد بالقمع والاعتقالات. وتعتمد هذه الحركة اساسا على النساء اللواتي يقمن بجمع المساعدات المادية في الشوارع، والمنازل، والاسواق العامة، والدكاكين، وفي نفس الوقت يقمن بالعمل الدعائي لصالحنا وضد فرانكو.

ولتوسيع هذا العمل، وتنويع اساليب النضال، انشا مناضلونا بكل حي ومقاطعة لجنة خاصة للتضامن مع المعتقلين السياسيين، حيث ان الظروف التي عشناها آنذاك كانت جد صعبة: فالمئات من رفاقنا كانوا داخل السجون، وبالتالي فان تسديد معاش عائلاتهم كان يقع على عاتقنا، بمساندة مختلف المنظمات الديموقراطية الاجنبية وخاصة منها الفرنسية.

التنسيق والمركزية الديموقراطية

ان اسلوب التنسيق بين كل اجهزة الحزب وخلاياه في مختلف القطاعات كان يتم دائما بشكل عمودى، ولم تكن هناك اية اتصالات تنسيقية مباشرة بين الخلايا، بل كان الكل يمر عبر اللجنة المركزية تفاديا لكل خطا قد يحدث.

العمل الحزبي في ظل نظام ديكتاتورى يتطلب كثيرا من المركزية وقليلا من الديموقراطية، لذا يجب ان يكون القرار السياسي مركزيا، واى اسلوب آخر في العمل لا يمكن ان يؤدى الا الى تشتيت الحزب وتقسيمه.

لكن لا يجب فهم المركزية بحرمان المناضلين من التعبير عن آرائهم، بل يجب ربط المركزية بالديموقراطية، اى ان المركزية لا يجب ان تشخص بل يجب ان

تفتح النقاش السياسي بين المناضلين، وتكون خطوة الى الامام في النقاش حتى تكون كل القرارات المتخذة قياديا مبنية على ما تشعر وتؤمن به القاعدة. اننا لم نكن ضد الديموقراطية، بل نحن حماتها، لكن الهدف الذى كان اساسيا بالنسبة الينا هو استمرار الحـــــزب.

أما الان، ونحن كحزب شرعي معترف به قانونيا، فاننا نؤكد باستمرار على ممارسة مبدأ الديموقراطية بشكل يسمح لكافة المناضلين المساهمة بافكارهم وآرائهم في توسيع وتنمية الحزب، بحيث ان شعارنا الاساسي بهذا الصدد اصبح على عكس ما كان عليه في مرحلة النظام الفرنكاوى، اى اننا نمارس اليوم كثيرا من الديموقراطية وقليلا من المركزيـــــة.

★

الحملة الدولية حول مجهولي المصير

عرف اليوم العالمي لاعلان حقوق الانسان، في ١٠ ديسمبر، عدة تظاهرات وتحركات نضالية لفائدة معتقلي الرأى عبر العالم. وقد شاركت في هذه الحملة، عشرات المنظمات المهتمة بالدفاع عن قضايا حقوق الانسان في المعمورة. وقد تركزت حملة هذه السنة، بالاضافة الى مناهضة القمع، والتنديد باستعمال التعذيب، والمطالبة باحترام كرامة الانسان والحريات الفردية والعامة، تركزت الحملة على الاشخاص المختطفين الذين يجهل مصيرهم.

وفي هذا الصدد قررت منظمة العفو الدولية أن تجعل من سنة ١٩٨٢، "سنة المختطفين مجهولي المصير". وتجدر الاشارة من جهة أخرى، الى أن منظمة العفو الدولية أصدرت تقريرها السنوى العام حول انتهاك حقوق الانسان، وتقارير تفصيلية حول الدول التي تمارس التعذيب واختطاف واخفاء المواطنين. ومن بين الدول التي تعرضت لها هذه التقارير هناك، بالطبع، المغرب، الذى يمارس فيه القمع بمختلف أصنافه، على نطاق واسع. وننشر فيما يلي، بضعة مقالات اخبارية حول التظاهرات والمبادرات التي خصّت المغرب، والتي تمت خلال الحملة بمناسبة ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان:

الحملة الدولية حول مجهولي المصير

عقدت مؤخرا منظمة العفو الدولية بمقرها بباريس ندوة صحفية حول مجهولي المصير، حيث أعلنت أنها قررت أن تجعل من سنة ١٩٨٢، سنة تعبئة للتعريف بهذا الموضوع. وقد أصدرت المنظمة كتيبا يحمل عنوان "المختفين"، يتناول الموضوع من

كل جوانبه، التاريخية والقانونية، وكذا عدة شهادات حول البلدان التي يمارس فيها اخفاء المواطنين لعدة سنوات، وتعريضهم للتعذيب والقتل. كما وجهت المنظمة نداء لكل فروعها عبر العالم للقيام بتعبئة عامة بشأن مجهولي المصير، وذلك بتنظيم تظاهرات ومحاضرات في الموضوع. وتشرح منظمة العفو الدولية وضعية مجهولي المصير في احدى مطبوعاتها المركزية كالتالي:

ماذا نعني بـ"مجهولي المصير"؟

كل شخص لا تعترف سلطات بلده باعتقاله، ولو أنه في بعض الاحيان كان هناك شهود على اعتقاله، ولكن لنقص المعطيات والمعلومات، لا يمكن تأكيد موته.

يجب القيام بكل شيء لمعرفة مصير "المختفين"، وقبل كل شيء العمل على أن يعاد لهم وجودهم: فبعد اغتيال ما يبقى الجسد، أما "مجهول المصير"، فلا يوجد عنه شيء.

يجب العمل بجنب العائلات ليشعروا ويقتنعوا أن الرأي العام يناضل بجانبهم ضد القمع الذي يعانون منه.

من هم "مجهولي المصير"؟

انهم رجال ونساء وكذلك أطفال، ومن كل الفئات الشعبية: فلاحون، زعماء سياسيون، أساتذة، محامون، أطباء، حرفيون "يجهل مصيرهم"، ذنبهم أنهم يزعجون. ان منظمة العفو الدولية لها حجج على آنه تم اخفاء نساء حوامل وأطفال في سن الرضاعة.

كم عدد البلدان التي أحصيت فيها هذه الوضعية؟

أزيد من ثلاثين بلدا (ومن بينها المغرب).

من المسؤول؟

الحكام. انهم يخفون مواطنيهم في بلدانهم، أو في بلدان أخرى بمساعدة من بوليسها. ان الحكام هم الذين يعطون الاوامر، و"يغطون" عن ممارسات جيشهم وبوليسهم: بوليس رسمي أو بوليس سرى خاص دون هوية محددة. عدة شهادات تؤكد ذلك: هناك مارة شاهدوا عمليات اختطاف من الشارع، وعائلات رأت أفرادا منها يؤخذون ولا يعودون. وقد تم تحديد بعض الاماكن التي يخفى فيها مجهولو المصير.

ان الحكام يريدون من خلال اصابة العائلات، الضغط على مجموع السكان، حيث يصبح الاختطاف واخفاء المواطنين نوع من أنواع القمع العادى والطبيعي!

ان مسؤولية الحكام مزدوجة:

ـ تجاه القوانين التي سطروها لانفسهم، والتي الغرض منها حماية المواطنين

في أبسط حقوقهـــم.

ـ تجاه القوانين الدولية (اعلان حقوق الانسان، المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية)، التي أمضاها جلهم، ويخرقون الفصل الثالث من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (حق الامن والحرية)، والفصل الثاني عشر (حماية الحياة الشخصية ضد التدخلات التعسفية)، والفصل الخامس (الحماية ضد المعامـــلات اللانسانية والمهينة).

ماذا يمكن القيام به تجاه هذا الوضع؟

التكلم عنه، تعريته، وفي هذه الحالة الخاصة تبقى المبادرات الدولية محدودة جدا. فكل الحكومات تجيب بالسكوت، أو تنكر، أو تحاول أن تؤكد أن الشخص المعني اختفى من ذات نفسه. ان ضغط الرأى العام مهم جدا في هذه الوضعية، ويجب أن يعمل على البروز على أنه على علم ووعي بالمسألة، ويطالب بشكل دائم باطلاق سراح هؤلاء الاشخاص "مجهولي المصير".

فـــي المغـــــرب

من نعني بمجهولي المصير؟

كل المناضلين الذين تم اعتقالهم أو اختطافهم من طرف أجهزة النظام المغربي، من المغرب أو من الخارج، وتم اخفاؤهم في المعتقلات السرية. فمنهم من توفي تحت التعذيب ولم تعرف عنه عائلته شيئا، ومنهم من لا يزال محتفظا به على قيد الحياة، ولا يعرف عن مصيره شيء.

منهم مجهولو المصير؟

* عشرات المدنيين، نقابيين وسياسيين، اختطفوا منذ الاستقلال الشكلي حتى يومنا هذا. من بينهم: المهدى بنبركة (اختطف في ١٩٦٥ واغتيل)، الحسين المانوزى (اختطف من تونس سنة ١٩٧٢)، وزان قاسم (اختطف من فكيك سنة ١٩٧٣)، السفيني محمد (اختطف من الرباط سنة ١٩٧٤) ... واللائحة طويلة.

* أكثر من مائة عسكرى تم اخفاؤهم بعد محاكمتهم في قضيتي الصخيرات و١٦ غشت، وكذا عشرات العسكريين الذين عبروا بطريقة أو بأخرى عن رفضهم للنظام القائم.

* مئات الرجال والاطفال والنساء والشيوخ، الذين جرحوا أثناء أحداث ٢٠ يونيو ١٩٨١، وتم انتزاعهم من عائلاتهم ولم يظهر لهم أثر بعد ذلك. ويحكى أن العديد منهم قد تم تصفيتهم.

ما هي درجة استعمال هذا الاسلوب القمعي ؟

لقد استعمل النظام المغربي الاختطاف والتعذيب كأسلوب في الحكم، وكسياسة لضمان استمرار الملكية.

فمنذ تسلط النظام على الحكم في المغرب، اختفى العديد من المناضلين الذين تأكد أنهم ماتوا تحت التعذيب ولم تسلم جثتهم لعائلاتهم.

كما تأكد منذ ٧١ ـ ١٩٧٢، أن النظام يحتفظ بعدد من المناضلين والمواطنين في المعتقلات السرية، ومنهم من قضى المدة المحكوم عليه بها وتم اخفاؤه، ومنهم من اختطف ولم يقدم للمحاكمة.

من هم المسؤولون؟

المسؤول الاول والرئيسي هو الحكم الذى يشرف ويتحكم مباشرة في كل أجهزة القمع الرسمية منها والسرية.

ماذا يمكن القيام به؟

ـ التعريف بأوضاع مجهولي المصير.

ـ فضح القمع بمختلف أساليبه المسلط على الشعب المغربي.

ـ اعطاء الاسماء والتفاصيل عن مجهولي المصير لتسهيل عملية البحث والتعبئة.

ـ الاتصال بالهيئات الدولية والمنظمات المهتمة بحقوق الانسان والحكومات الاجنبية لكي يتدخلوا لدى السلطات المغربية.

ـ دعم ومساندة عائلات المختفين والوقوف بجنبها.

★

مناظرة حول القمع في المغرب

في اطار التظاهرات التي شهدتها ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان، انعقدت بباريس، يوم ٥ ديسمبر، مناظرة حول القمع في المغرب، نظمتها لجان مناهضة القمع، جمعت أساتذة وباحثين، وتناولت عدة مواضيع مهمة. وقد تخللت العروض نقاشات ومداخلات من أجل اغنائها وتطعيمها.

وهكذا شارك في المناظرة الاستاذ مارك أوليفيه، من جامعة غرونوبل، بعرض حول الوضع الاقتصادي والقمع الاقتصادي في المغرب، والاستاذ المحامي آلان مارتيني والاميرال سانغينيتي حول المختطفين ومجهولي المصير، والاستاذ المحامي هنري لوكلير شارك بعرض حول الاعتقال السياسي... وقد جرت المناظرة تحت رئاسة الاستاذ جان دريـــش.

وننشر فيما يلي شهادات أدلى بها أمام المناظرة، البعض من أقارب مجهولي المصيـــر:

١) تدخل عبد الغني اعبابو، ابن الكولونيل اعبابو: "أنا ابن الكولونيل اعبابو. أعلن أنني أدين الانقلابات العسكرية، الا أنني أتوجه اليوم بصك اتهام لكل أولئك الذين سكتوا عن أوضاع هؤلاء العسكريين. ان هؤلاء العسكريين يوجدون الان في معتقلات أبشع وأخطر من تلك التي كان يستعملها هتلر، ولكن لا احد تكلم عنهم، ويجب على كل واحد منكم أن يعرف أن الوضع في المغرب اليوم، شبيه بالقرن السابع

عشـــــر...

"ففيما يخص الجيش، فان النظام، بعد الاستقلال الشكلي، هيكله بشكل يضمن الاستقرار للملكية. وفي مرحلة ثانية، استعمله كأداة لقمع كل انتفاضة شعبية أو تظاهرة جماهيرية. فمن جيش التحرير وما تلاه من تصفيات، أصبح هذا الجيش جيشا للقمع، موءطرا من طرف كبار الضباط المنحدرين من العائلات الاقطاعية الكبرى، ووسطه شباب جلهم من أبناء الشعب. هكذا التحق أبي بالجيش كابن لفلاح من الريف.

"فبعد الاستقلال الشكلي، حاول أبي أن يندمج في هذا الجيش الجديد، الا أنه وجد صعوبات كبيرة، ومشاكل عدة مع ضباطه. وقد جلبت عليه ملاحظاته ونقده للرشوة مضايقات وعقوبات تأديبية، تجلت معالمها في نقله من مكان الى آخر بشكل دائـم ومستمـــر.

"بعد الانقلاب، عندما جاء البوليس العسكرى الى منزلنا لتفتيشه، اندهشوا لانهم لم يجدوا ما يحجزونه، بالرغم من أن أبي كانت له رتبة عقيد.

"فما هو ذنب الضباط أمثاله؟ لماذا السكوت عن أوضاعهم؟ هل لان ذنبهم يعود لكونهم لم يوجهوا بنادقهم ضد الشعب، وصوبوها ضد رمز المخزن وضد ضباط الاستعمار؟".

(العقيد امحمد اعبابو: ازداد سنة ١٩٣٤، بوريد، عماله تازة. متزوج وأب لاربعة أطفال. درس دراسته الابتدائية والثانوية بالمعهد البربرى بأزرو، حيث حصل على شهادته الثانوية، قبل أن يلتحق بالاكاديمية العسكرية بمكناس، ويحصل منها على شهادة الباكالوريا ورتبة ملازم في الجيش.

في سنة ١٩٥٤، فر من جيش الاحتلال ليلتحق بجيش التحرير الوطني، الذى حارب في صفوفه الى أن تم حله بعد الاستقلال الشكلي.

اندمج فيما بعد في الجيش الملكي برتبة ملازم أول.

على اثر محاولة الانقلاب العسكرى بالصخيرات تم اعتقاله. وقد كان يعمل آنذاك كمدرب بمدرس القيادة العامة للجيش بالرباط. وبعد حصص طويلة من التعذيب، قدم الى المحكمة العسكرية بالقنيطرة التي أصدرت في حقه الحكم بعشرين سنة سجنا نافـــذة.

وقد تمكنت عائلته الى حدود النصف الاخير من شهر سبتمبر ١٩٧٢، من زيارته بشكل دورى في السجن المركزى بالقنيطرة. ومنذ ذلك التاريخ بقي مصيره مجهولا، ولم تعرف عائلته مكان اعتقاله هو ورفاقه.

وفي يوم ١٣ يوليو ١٩٧٥، أصدرت وزارة الانباء المغربية بيانا تعلن فيه عن هروب عدة أشخاص (من بينهم أربعة عسكريين) من احدى المعتقلات السرية. وكان من بينهم العقيد امحمد اعبابو. وبعد أسبوع من ذلك، اصدرت نفس الوزارة بيانا تعلن فيه عن اعتقال جميع الفارين أحياء، باستثناء المرشح حروش عقا، الذى تمت تصفيته أثناء

عملية القاء القبض عليه.

منذ ذلك التاريخ لم يعرف ما هو مصير العقيد اعبابو ورفاقه. وقد أكدت موءخرا أخبار ورسائل، ان عددا من العسكريين يوجدون في معسكر للاعتقال بتزممارت في جنوب المغرب. (انظر في هذا العدد رسائل من تزممارت).

٢) تدخل رشيد المانوزى، أخ الحسين المانوزى: "حول اختطاف واخفاء أخي الحسين المانوزى منذ الفاتح من نوفمبر ١٩٧٢، أضم صوتي الى صوت عبدالغني اعبابو لاوءكد أنه بالفعل، لم يتم القيام بشيء يذكر من اجل كل هوءلاء المجهولي المصير، سواء بالنسبة للعسكريين الذين اختفوا منذ ١٩٧٢، أو أخي الحسين، أو لشكر ابراهيم المختطف سنة ١٩٧٤، أو السفيني محمد المختطف كذلك سنة ١٩٧٤، وكل الاخرين. وفيما يخص أخي الحسين، لم يتم القيام بشيء على الخصوص منذ سنة ١٩٧٥، عندما تأكد بشكل قاطع وجوده رهن الاعتقال السرى.

"لقد طرقت كل الابواب، واثرت انتباه الصحافة، والمنظمات الدولية والتنظيمات السياسية المغربية، وزعماء اليسار المغربي، ولا أحد قام بشيء ملموس لانقاذ الحسين ورفاقه.

"من الممكن أنه يصعب القيام بشيء ما، اذا نظرنا للموضوع من الزاوية التي كان عليها النقاش في الصباح، حول ما هو قانوني وما هو غير قانوني، الا أنني أريد أن أقول أنه عندما يتم الحديث عن مجهولي المصير في المغرب، فانه لا تعطى له نفس الاهمية بالقدر الذى تعطى به لبلدان أخرى. ان ظاهرة اختطاف واخفاء المواطنين أصبحت ظاهرة تتوسع بشكل كبير منذ عدة سنوات. فليتحمل كل مسوءوليته، وما سمعنا هذا الاسبوع حول الفرنسيين الثلاثة المجهولي المصير في المغرب يوءكد هذا...".

(الحسين المانوزى: ازداد في سنة ١٩٤٣، بتافراوت. ميكانيكي في الطيران، أحرز على شهادته الثانوية التقنية بثانوية مولاى يوسف بالبيضاء. اشتغل بالخطوط الجوية المغربية.

ناضل بالاتحاد المغربي للشغل، وناضل نشيط في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. طرد من عمله بالخطوط الجوية المغربية بسبب نشاطه النقابي والتزامه السياسي.

وفي سنة ١٩٦٣، هاجر الى بلجيكا، حيث عمل بشركة الطيران البلجيكية، وواصل نضاله بشكل فعال وسط المهاجرين المغاربة، من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية، وربط نضالهم بنضالات الشعب المغربي.

وفي سنة ١٩٦٩، عاد من جديد الى المغرب، الذى غادره بعد أشهر قليلة على اثر الحملة القمعية الشرسة التي سلطها النظام الرجعي المغربي على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والتي توجت بمحاكمة مراكش الشهيرة، التي قدم لها عشرات

المناضلين الاتحاديين. وقد اصدرت المحكمة في ١٧ سبتمبر ١٩٧١، الحكم بالاعدام غيابيا في حق الحسين المانوزي.

بعدها التجأ الى ليبيا، حيث عمل بشركة الطيران الليبية.

وفي فاتح نوفمبر ١٩٧٢، اختطف من مطار تونس حيث كان عابرا الى أوروبا، ومن هناك نقل الى المغرب على متن طائرة خاصة.

وفي يوم ١٣ يوليو ١٩٧٥، سيؤكد بمحاولة فراره من احدى الزنازن السرية أنه معتقل في المغرب.

منذ ذلك التاريخ ومصيره مجهول..)

٣) تدخل خديجة بوريكات، أخت الاخوة الثلاثة بوريكات: "أشكر اللجنة المنظمة وكل الحاضرين هنا. تدخلي سيكون قصيرا: انني أنا بنفسي بقيت مجهولة المصير خلال ستة عشر شهرا واربعة عشر يوما، ولي ثلاثة اخوة مجهولي المصير منذ ثماني سنوات وخمسة أشهر، بالرغم من أننا نحمل الجنسية الفرنسية.

"ان السلطات الفرنسية على علم بأوضاعنا منذ غشت ١٩٧٦، ولم تقم بشيء. فخلال الاربع سنوات الاخيرة منع علي مغادرة المغرب، ولم تتدخل لا القنصلية ولا السفارة الفرنسية لصالحي، وبعد عدة محاولات قانونية وغير قانونية، تمكنت في نهاية المطاف من مغادرة المغرب بشكل غير قانوني، يوم ٧ أبريل ١٩٨١، واخبرت رئاسة الجمهورية بهذه الوضعية.

"أعتذر ان توقفت هنا، لانني ما زلت مصدومة بكل ما عانيته في المغرب. أتمنى أننا سنتمكن من الحصول على نتائج ايجابية في موضوع كل مجهولي المصير. وانني أعتمد عليكم كثيرا، وأتمنى مساعدتكم.."

(الاخوة بوريكات:

- روني ميدحات بوريكات، ازداد بتاريخ ١٩٣٢/١/٣، بمراكش. رجل اعمال.
- جاك باريد بوريكات، ازداد بتاريخ ١٩٣٣/١/٢٣، بمراكش.
- أوغيست علي بوريكات، ازداد بتاريخ ١٩٣٩/١٢/١٩ بأغادير. تاجر.

كلهم من جنسية فرنسية، اختطفوا يوم ٨ يوليو ١٩٧٣، ولم تعرف عنهم عائلتهم شيئا منذ ذلك الوقت، حتى أن حاولوا الفرار من احدى قبلات التعذيب السرية بطريق زعير، وتم اعتقالهم من جديد بعد ساعات قليلة. ثم اختفوا منذ ذلك الحين).

تدخل الاميرال سانغينيتي

"بعد هذه الشهادات الحية حول ما يقع بالمغرب ألخص الموضوع: هناك في

هذا البلد نوعان من مجهولي المصير:

"النوع الاول، مرتبط بأوضاع كل مجهولي المصير عبر العالم: أناس ليسوا بمذنبين، باعتبار أنهم لم تتم محاكمتهم. وهذا الوضع هو الذي يقوم الراي العام، واحيانا بعض الحكومات والامم المتحدة بادانته، عندما يتعلق الامر بالارجنتين، الشيلي، الاوروغواي، بوليفيا، السالفادور، وكل بلدان أمريكا اللاتينية، ولكن يتم السكوت عنه باحتشام عندما يتعلق الامر ببلدان أخرى.

"انه مشكل سياسي من خاصية الانظمة الديكتاتورية. ان مشاكل مجهولي المصير هذه، طرحت في البدء ومنذ فترة طويلة في الانظمة الفاشية والنازية، ثم توسع الداء وانتقل الى أن مسّ في بعض الاحيان أنظمة تدعي نفسها ديموقراطية مثل فرنسا: على أية حال جيشها. انه اذن مشكل سياسي، كما أكده الاستاذ لوكلير في تدخله، ولا يمكن أن يكون شيئا آخر، ولا يحق لاية حكومة، وبالاحرى لحكومة اليسار، ان تنساه أو تقلل من الاهتمام به، وأن تتجاهله بالخصوص لاجل مصالح مادية متسترة باحتشام تحت تعبير اقتصـــادي.

"والنوع الثاني الذي تحدثنا عنه هم العسكريون. فهذا النوع مختلف شيئا ما عن النوع الاول، نظرا لان هؤلاء العسكريين ساهموا في محاولات انقلاب، وهم، على هذا الاساس مذنبون حسب قوانين بلدانهم، كما حسب قوانين البلدان الاخرى. الا أنه حسب ما جاء به أحد المتدخلين قبلي، الادانة جميلة، لكن في بعض الاحيان لم يعد من وسيلة أمام المرء للعمل الا أخذ السلاح..

يقول التصريح المتعلق بحقوق الانسان لسنة ١٧٩٣: "انطلاقا من اللحظة التي تدوس فيها حكومة ما حقوق الانسان، وانطلاقا من اللحظة التي لا تترك فيها ملجا آخر لمواطنيها، فان التمرد بمختلف مظاهره يصبح ليس حق فحسب، بل أقدس الواجبات"...

"هذا بالنص ما جاء في التصريح المتعلق بحقوق الانسان لثورتنا الكبيرة:

"اذن، هؤلاء العسكريين مذنبين، وعلى هذا الاساس حوكموا. ولكن غير العادي في الموضوع، هو أن جلهم قضى المدة المحكوم عليه بها. وكان من المفروض اطلاق سراحهم، لكنهم لم يسرحوا، ومن يزال منهم على قيد الحياة، فانه معتقل في وضع لا يتلاءم مع شرف الانسان. وهذا المس، والتحدي للعدالة هو أيضا مشكل سياسي لا يمكن لاية حكومة تجاهله. فاذا تجاهلته حكومتنا السابقة، فهذا كنا ننتظره، نظرا لما يجمع الملكيين من عواطف. لكن الآن نظن أننا رجعنا الى نظام جمهوري يجب أن يهتم بهذا الموضوع. لا يمكننا ادانة ما يقع في بعض البلدان التي لا نتفق معها اديولوجيا، ونتجاهل ادانة أخطر من ذلك في بلدان أخرى. ليس هناك من ذريعة اقتصادية أو ديبلوماسية للسكوت، والاستمرار في ظروف كهذه، على نهج نفس العلاقات التجارية.. ليس هناك تبرير للتعامل ديبلوماسيا..

"اذن ، كل الناس المحبين لحقوق الانسان ، وكل المنظمات المحبة فعلا لحقوق الانسان ، والتي لا تكتفي بأن تجعل منها مسألة عاطفية ، يجب أن يعوا بذلك .

"ان هؤلاء الناس الذين يموتون اليوم في المغرب ، في الوقت الذى لا يولي الرأى العام العالمي أى اهتمام ، أقول ان هؤلاء الناس لهم الحق في دعمنا لهم .

"أتمنى أن نضالنا سيتوسع حتى نتمكن من الحصول على نتائج" . .

★

النظام المغربي يمنع اللجنة الدولية من التحقيق في أحداث ٢٠ يونيو

على اثر أحداث ٢٠ يونيو التي عرفتها مدينة الدار البيضاء ، أوفدت عدة جمعيات ومنظمات دولية، محامين وحقوقيين للبحث في حقيقة الاصطدامات وما أسفرت عنه من ضحايا على اثر القمع الدموى الذى ووجهت به المظاهرات الشعبية ، وكذلك للتعبير للشعب المغربي عن تعاطفها مع قضاياه ونضاله وطموحاته الديموقراطية. ولقد كانت التقارير التي أنجزها هؤلاء الحقوقيين بمثابة صك اتهام ضد النظام الرجعي المغربي، يضاف الى ملفه الاسود الطويل ، حيث استشهدت تلك التقارير كلها بشهادات حية وملموسة تحدد مسؤولية النظام في مقتل أكثر من ٦٣٧ مواطنا جلهم من الاطفال ، واعتقال الالاف من المواطنين ممن شاركوا أو لم يشاركوا في المظاهرات الاحتجاجية ضد الزيادات في أسعار المواد الاساسية. كما تطرقت التقارير بتفصيل لما عرفته المحاكمات التي تلت الاحداث ، من مس خارق لابسط حقوق المواطنة وضرب حتى لما سطره النظام لنفسه من دستور وقوانين.

وبعدما اطلعت الجمعيات والمنظمات الدولية على هذه التقارير ، وأمام خطورة الوضع ، قررت تشكيل لجنة دولية للتحقيق مكونة من شخصيات دولية معروفة بنزاهتها وتعلقها بحقوق الانسان . وهكذا تكونت هذه اللجنة الدولية من :

- السيد أنطوان سانغينيتي ، أميرال سابق بالبحرية الفرنسية.
- الاستاذ مصطفى السك ، وزير سينغالي سابق.
- الدكتور لازاريس ، أستاد جامعي بكلية الطب بباريس.
- الاستاذ روبير كوفان ، محامي بلجيكي.
- الاستاذ أنطوني جيفور ، محامي انجليزى.

وقد حددت مهمة هذه اللجنة في التحقيق فـــي :

- الوضعية الدائمة لانعدام القانون.
- ظروف الاغتيالات.

ـ المتابعات القضائية.
ـ استعمال التعذيب.
ـ مجهولي المصير من مدنيين وعسكريين.

لكن أجهزة النظام عملت كل الوسائل للحيلولة دون أن تقوم اللجنة بمهمتها، وأمام اصرار شخصيات اللجنة على انجاز ما جاؤوا لاجله، لجأ الحكم على عادته، الى طردهم، مثبتا أنه لا يرغب في أن تكشف حقيقة المذبحة التي قام بها ضد الشعب المغربي، وما تلاها من خنق للحريات، وضرب لابسط حقوق الانسان. وقد عقدت اللجنة على اثر عودتها، ندوة صحفية بباريس يوم الثلاثاء ٨١/١٢/١٨، وجاء في تصريحها أمام الصحافيين:

"لقد وصلنا الى مطار الرباط يوم الاحد على الساعة العاشرة ليلا، وبالرغم انه سبق لنا ان أخبرنا دبلوماسيا السلطات المغربية بتاريخ وصولنا، وذلك عن طريق سفارتي المغرب في بلجيكا وفرنسا، وأخبرنا وزارة الخارجية الفرنسية، فاننا لم نجد في انتظارنا بالمطار أي شخصية رسمية، في حين كان هناك عدد كبير من رجال الامن مطوقين المطار...، وذهبنا مباشرة الى الفندق، حيث قررنا أن نشرع في مهمتنا يوم الاثنين صباحا.

وفي هذا اليوم، قمنا بعدة محاولات للاتصال بوزير العدل لنطلب موعدا منه، الا أننا لم نتمكن، وذهبنا عند السيد نقيب المحامين بالرباط الذي اجتمعنا به، واتصلنا من جديد بوزارة العدل، حيث تمكنا بعد عدة مكالمات، من العثور على السيد الفاسي الفهري، من مكتب وزير العدل، الذي وعدنا بأنه سيحدد لنا موعدا في أقرب الاجال، وطلبنا منه أن يتصل بنا في الفندق. وعلى الساعة الثانية عشرة اتجهنا الى الفندق، فاعترضنا شخص ادعى أنه عميد شرطة، واخبرنا بأنه مطلوب منا مغادرة المغرب حالا، وأننا اشخاص غير مرغوب فيهم.

وهكذا اتضح لنا ان السلطات المغربية لم تكن قد حددت موقفا من اقامتنا، حيث تركونا ندخل البلد ونبدأ مهامنا، وبعد ذلك يُطلب منا مغادرة البلد، ثم يأتينا شخص آخر يحاول اغراءنا بمأدبة غذاء دعانا اليها، والهدايا التي حاول تسليمها لنا. وأخيرا، تم اخذنا الى مطار الدار البيضاء لارجاعنا في أول طائرة. ونشير الى أنه تم حجزنا بالمطار، باحدى القاعات، اكثر من عشرين ساعة، حيث لم يسمح لنا لا بحرية الاتصال ولا التلفون، ولم يعط لنا أكل، واعتبرنا أنفسنا منذ ذلك الحين، معتقلين لدى السلطات المغربية. وقد تم تفتيشنا بشكل كامل، وأخذت منا كل الوثائق، التي كنا نتوفر عليها في حقائبنا، ونزعت من المحامي البلجيكي حتى نسخة من الدستور المغربي، الذي حاول عبره أن ينبه رجال الشرطة الى انهم يخرقون بهذا الحجز، أحد البنود الاساسية للدستور المغربي، الا وهو "احترام وعدم المس بالمراسلات

الشخصية"... غريب أمر المغرب، فقانون الدولة نفسه أصبح يحجز؟..

وهكذا غادرنا المغرب بعد ٢٢ ساعة من الاعتقال التعسفي، في اول طائرة متوجهة الى فرنسا. ولم تسمح لنا السلطات المغربية بالقيام بالمهمة التي أوكلت لنا من طرف منظمات دولية منتمية للامم المتحدة، مما يجعلنا نؤكد في هذه الندوة الصحفية، أن الحكومة المغربية بقرارها هذا لم تحترم القوانين الدولية، حيث أنها اعتقلت حقوقيين دوليين فوق ترابها، دون أي مبرر، وطردتهم دون أي تفسير"...

★

صرخة السجناء العسكريين :

"انقذونا قبل فوات الاوان"

من المعروف أن عشرات من الجنود والضباط قد حوكموا على اثر المحاولتين الانقلابيتين لسنتي ٧١ و١٩٧٢. غير أن جل هؤلاء العسكريين قد اختفوا ولم يظهر لهم أثر، مع أن من بينهم من انهى المدة التي حكم عليه بها. وقد بدأت في السنتين الاخيرتين، تروج أخبار عن وجود عدد من هؤلاء العسكريين بمعتقل بجنوب المغرب، وهو سجن تزمارت. وقد تأكدت هذه الاخبار شيئا فشيئا، الى أن تمكن بعض السجناء من تسريب عدة رسائل خارج السجن. وكل الرسائل تحكي بتفصيل ظروف الاعتقال التي يعجز المرء عن وصف بشاعتها ولا انسانيتها. هذا ان أمكن الحديث عن "اعتقال"، لان الامر يتعلق بعملية قتل بطيئة. وفيما يلي نص احدى هذه الرسائل :

أمي الحنون، أبي العزيز، اخوتي أخواتي الاحباء، عائلتي،

لا أجد الكلمات، ولا التعابير، لاصف لكم وضعية بعض البؤساء المعذبين من بين البشر. منذ مجيء آدم الى الارض، نادرا ما رأى المرء أمثلة لموت أبشع من ذلك الذى نتجرعه قطرة قطرة. فمنذ دخولنا الى حفرة سوداء، لم نخرج ولا يوما واحدا الى الشمس... الجوع، الظلام، الوسخ... الوحدانية... الامراض... انعدام العلاج، الروتين، انعدام الهواء، اليأس؟ والنتيجة أن الربع من رفاقنا ماتوا في أسوأ الاحوال : يئن السجين وحيدا، ثم ينطفيء شيئا فشيئا، وسط ركام من القاذورات، دون أن يجد من يقدم له كأسا من الماء، ثم يغلف في غطاء وسخ، ويدفن في ساحة السجن، على بعد بضعة أمتار من الزنازن، لا من رآه، ولا من يعرفه. هكذا تخفي جدران تزمارت أبشع سر عرفته الانسانية.

وفيما يخص الرفاق الباقون، فهناك المستلقين باستمرار، وهناك الذين يتنقلون على أيديهم وأرجلهم... عظام تتلاشى، وجلود جافة. آه لو تعلمون.. هبوا لمساعدتنا اذا كانت ذكرانا لا تزال حاضرة في قلوبكم. اسعفونا قبل فواة الاوان : تكلموا من أجلنا، لا تسكتوا على هذه المذبحة، وحدوا صفوفكم، واطلبوا خلاصنا : هناك برلمان، وهناك قصر، وهناك محامون، وهناك الصحافة. فمن غير المعقول انه لم يتم الحديث عنا طوال سبع سنوات.

سأحافظ على الاتصال معكم عن طريق آخر.. وفي الختام، أقبلكم جميعا، وأطلب منكم أن لا تنسونـــي..

تازمارت ١٩٧٩/٧/١٢

محاكمة الطلبة :
محاكمة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب

يستمر النظام الرجعي المغربي في تصعيد حملته القمعية يوما بعد يوم. وقد شهد المغرب في الاسابيع الاخير سلسلة محاكمات ضد مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وعدد من مسؤوليه. وقد جاءت هذه المحاكمات لتتوج الهجوم الذى شنته قوات القمع ضد النضالات الطلابية التي اكتسحت الجامعة المغربية، خاصة على اثر اقدام الحكم على زرع ما سماه بالحرس الجامعي لتطويق الحركة الطلابية بوليسيا وخنق تحركاتها. هذه العملية التي شكلت خرقا جديدا لحرمة الجامعة المغربية، ولابسط المبادئ الديموقراطية التي لا يجد النظام وأبواقه أى حرج في التبجح بها صباح مساء. وقد تراوحت التهم الموجهة ضد هؤلاء المناضلين ما بين "الاخلال بالامن العام" و"التظاهر اللاقانوني" و"التحرك اللاشرعي". أما الاحكام الجائرة الصادرة لحد الان فهي تتراوح ما بين ثلاثة وثمانية أشهر في كل من وجدة وفاس. وقد تم تقديم احدى وعشرين مناضلا طلابيا أمام محكمة الرباط، من بينهم ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة الطلابية. وقد اعتقل جل هؤلاء المناضلين في بداية شهر ديسمبر على اثر الاضراب الوطني الناجح الذى قامت به الحركة الطلابية احتجاجا على عسكرة الجامعة، وضد مشروع "اصلاح التعليم" الذى لا يستهدف غير تفتيت الجامعة من خلال تفتيت الحركة الطلابية ومنظمتها النقابية.

وتأتي هذه الهجمة التصفوية في اطار القمع الشامل الذى تعاني منه كل الفئات الشعبية وقواها الحية. أما هجوم النظام على الجماهير في هذا الظرف بالذات فهو ناتج عن عزم الحركة الطلابية على مواجهة سياسة التعليم الطبقية التي اغرقت الجامعة في مشاكل لا تحصى، بدءا من مشكل الحق في التسجيل، مرورا بمشاكل التاطير والمناهج والسكنى والمنح، ووصولا الى الطرد والابقاء على مئات المتخرجين في أوضاع البطالة المكشوفـــة.